

جامعة مولود معمري تيزي وزو
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



السياسة التركية بين المثالية و الواقعية في ظل حزب العدالة و التنمية
2015/2002

مذكرة لاستكمال شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات إقليمية
شرق أوسطية

إشراف الأستاذ:

أ. قساس يونس

إعداد الطالبتين :

شكري ديهية

سلوم ويزة

لجنة المناقشة:

أ. مزياني لطفي.....جامعة تيزي وزو رئيسا.

أ. قساس يونس.....جامعة تيزي وزو مشرفا.

أ. حمياز سمير.....جامعة تيزي وزو ممتحنا.

السنة الجامعية

2015/2014

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

نهدي هذا العمل الى الوالدين الكريمين

ولكل أفراد أسرتنا كبيرا و صغيرا

الى كل اساتذتنا الكرام و كل من دعمنا وشجعنا

لمواصلة مسيرتنا الدراسية

الى كل الأحبة و الأصدقاء

نهدي لكم هذا العمل المتواضع.

شكر و تقدير

الشكر لله تعالى أولاً، ثم إلى الناس انطلاقاً من قول النبي صلى الله عليه و سلم (من لا يشكر الناس لا يشكر الله).

نتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساهم في انجاز هذا البحث، و ساعدنا معنوياً أو مادياً، إلى استاذتنا في قسم العلوم السياسية بجامعة تيزي وزو كل باسمه و لقبه، و نخص بالذكر الأستاذ القدير "قساس بيونس" على تفضله بالإشراف على هذه المذكرة، و صبره على قلة حيلتنا و ضعف خبرتنا و تشجيعه الدائم لنا ، كما نشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة مذكرتنا دون أن ننسى كل الزملاء و الأصدقاء خاصة ديهية صالح، ايتة عيدر جعفر و ايتة العمارة عمر و حاج العمر محند.

المقدمة

مقدمة:

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي سابقا في مطلع تسعينات القرن الماضي و ما نجم عنه من تفكك للقطب الاشتراكي ، والبدء في عملية التسوية السياسية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي، بدأت سياسة خارجية جديدة لتركيا بحثا عن دور إقليمي في منطقة الشرق الأوسط و السعي للعب دور مركزي في المنطقة وهذا في ظل وصول حزب العدالة و التنمية الذي كان له دورا مهما على كافة الأصعدة المحلية، الإقليمية و الدولية، إذ طرح الحزب إيديولوجية سياسية، ثقافية، اجتماعية و اقتصادية مختلفة تماما عما سبقه، نجح في نهجه بالمزج بين العلمانية و الإسلام كما اجتهد الدكتور "احمد داود اوغلو" في هندسة السياسة الخارجية التركية من خلال تبني نظرية العمق الاستراتيجي أين قامت تركيا بتوظيف لموروثاتها التاريخية، الجغرافية و الثقافية مع إدراك وضعيتها الجيوسياسية نحو تطوير رؤية سياسية و إنتاج سياسات و استراتيجيات تتفق مع مكانة تركيا و الدور الذي تلعبه في الساحة الإقليمية و الدولية.

الإشكالية:

ما مدى نجاح حزب العدالة و التنمية في التوفيق بين المثالية و الواقعية في السياسة الداخلية والخارجية في تركيا ؟

و تدرج ضمن هذه الإشكالية أسئلة فرعية:

- فيما تتمثل التغيرات التي شهدتها تركيا بعد مجيء حزب العدالة و التنمية ذي الجذور الإسلامية؟
- كيف أثرت هذه التعديلات على المستوى الداخلي خاصة الجيش والحياة السياسية في تركيا؟
- ماذا صار بالعلمانية بعد مجيء حزب العدالة والتنمية؟
- ما مدى نجاح هذا الحزب في دفع تركيا نحو الارتقاء الإقليمي و الدولي؟

الفرضيات:

- كلما اتجهت تركيا نحو توظيف العامل الديني اتجهت نحو المثالية نحو المثالية .
- كلما زاد تأثير الجيش التركي في عملية صنع القرار زاد نحو الواقعية .
- كلما توجهت تركيا دينيا وثقافيا زادت علاقتها الخارجية توترا.
- كل عملية أو سياسة خارجية هي امتداد للسياسة الداخلية ، فثمة عوامل داخلية و خارجية تتيح لتركيا لان تلعب دورا متميزا في منطقة الشرق الوسط.

حدود الدراسة:

- **الحدود الزمنية:** تتخذ هذه الدراسة ما بين (2002 حتى الآن) الأسباب التالية:
 - 1) خلفية 11 سبتمبر 2001 تعتبر كمرحلة لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط الكبير مع تثبيت دولة فلسطين, كذلك فترة 2003 تحول كبير في منطقة الشرق الأوسط خاصة بعد الحرب علي العراق و الحرب علي أفغانستان .
 - 2) فترة 2003 السياسة التركية تغيرات من التحول من العلماني إلي توجهات دينية في ظل حزب العدالة و التنمية .
- **الحدود المكانية:** التحديد المكاني لهذه الدراسة يشمل تركيا لكن هذا لا يمنع من التوسع في مجال الدراسة للإشارة إلى دول أخرى خاصة منطقة الشرق الأوسط، أوروبا لان السياسة الخارجية التركية ذات أبعاد مختلفة .

منهجية الدراسة:

1- المنهج التاريخي: تم استخدامه فهذا المنهج له من الضرورة لان الظاهرة السياسية لها امتدادات

فيما مضى من الزمن حتي لا يتسنى لنا فهمها لابد بالعودة للتاريخ، فهذا المنهج لا يركز على سرد الأحداث التاريخية فقط بل انه يحللها و يفسر واقعها التاريخي قصد الوصول إلى معرفة الحاجز فعلى هذا الأساس فان دراسة السياسة التركية في ظل حزب العدالة و التنمية يتطلب استخدامنا للمنهج التاريخي لمعرفة المراحل و التطورات التي مرت على السياسة التركية و كيفية الوصول إلى حزب العدالة و التنمية و الدول التي تقوم به، هذا الحزب عند فوزه بالتغيرات التي جاء بها في تركيا، كما ساعدنا هذا المنهج من إتباع معالم جديدة للسياسة الخارجية التركية في ظل حزب العدالة و التنمية.

2- المنهج الوصفي التحليلي: فهو من المناهج المعاصرة في دراسة العلاقات الدولية فمبدؤه

التكامل و الارتباط، و في دوافع الدول و اتجاهات صانعوا القرار، كما ساعدنا هذا المنهج على وصف و تحليل الدور الذي تقدمه تركيا على الساحة السياسية و التغيرات التي جاءت بها إما على الصعيد الداخلي و الخارجي خاصة في التعامل مع دول الجوار.

3- المنهج المقارن: الذي يقوم على معرفة كيف و لماذا تحدث الظواهر من خلال مقارنتها مع

بعضها البعض و ذلك بإبراز أوجه الشبه و الاختلاف بهدف الوصول إلى العوامل المسببة لظاهرة معينة، إذ استعنا بهذا المنهج لدراسة أوجه الشبه و الاختلاف في السياسة التركية خاصة مقارنة حزب العدالة و التنمية بأحزاب سابقة ، إذا كان ينتهج نفس السياسة التي ينتهجها أحزاب أخرى سابقة ، و رصد نقاط التقاطع بين واقع تركيا الإسلامي و واجهتها العلمانية ، كذلك مقارنة الاختلاف في السياسة الخارجية التركية التي قام بها داود أوغلو مع دورها في فترات تاريخية سابقة و محاولة معرفة الأسباب التي كانت وراء التغيرات التي جاء بها الحزب على المستوى الداخلي في سياسته الاقتصادية من جهة أو على الصعيد الخارجي.

- لمقاربة الموضوع و استيعاب عناصره تم استخدام **النظرية الواقعية** و التي تركز على أن أمن الدولة و قوتها فوق كل شيء ، من دعاة هذه النظرية "هانس مورغنتو" وان الدول تعتبر شخصيات

اعتبارية عقلانية ذات مصلحة شخصية وتعمل على البحث عن القوة وزيادة أمنها وفرض بقائها¹. كما عرف هذا الاقتراب "هانس مورغنتو" بأنه بيان نظري يهدف إلى شرح و استيعاب الظواهر السياسية، وهذا بالتركيز على العوامل العقلانية في الواقع السياسي، وتقدم إطار نظري لسياسة خارجية عقلانية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى بيان السياسة التركية في زمن حزب العدالة و التنمية 2002، و تقوم الدراسة على فرضية مفادها التغيرات البنيوية التي حدثت لتركيا علي مستوى الدولة و المجتمع منذ تولي حزب العدالة و التنمية الحكم من 2002 حتى الآن ، هي التي تقف وراء التغيير في مسار السياسة الخارجية.

بالإضافة إلى مدي نجاح الاقتصاد التركي في زمن هذا الحزب ، كذلك معضلة الجيش او المؤسسة العسكرية في إعاقه التطور الديمقراطي، و تهدف الدراسة أيضا إلى التحدث عن السياسة الخارجية خاصة أسسها و مرتكزاتها.

الدراسات السابقة:

- يتناول كتاب " تركياتحديات الداخل و رهانات الخارج " الذي شارك فيه مجموعة من الباحثين الأتراك و العرب على مجموعة التغيرات البنيوية التي حدثت في تركيا في ظل حزب العدالة و التنمية، إذ بدا الملف الأول بالتركيز علي مكونات المجتمع التركي من أعراق و أديان و أهم التيارات السياسية و الفكرية. كذلك تحقيق حزب العدالة و التنمية في 7 سنوات و ما يشبه المعجزة الاقتصادية ، و ما حدث في تركيا حول الجيش و الحياة السياسية و التي تعتبر كمعضلة كبرى أفاقت

¹ - باحثون سوريون، "نظريات السياسة الدولية، النظرية الواقعية"، في:

التطور الديمقراطي ، و التطرق لازمة الهوية و كيفية تعامل هذا الحزب معها. إضافة إلى الظاهرة الإسلامية في تركيا و تتبع مراحل بروزها و البحث عن العلاقة بين الإسلام و العلمانية و طبيعة هذه العلاقة و إشكالاتها، إضافة إلى البحث في العلاقات التركية مع محيطها الإقليمي و الدولي ذلك بتركيز على أسس و مرتكزات السياسة الخارجية.

إن دراسة موضوع السياسة التركية بين المثالية و الواقعية في عهد حزب العدالة و التنمية في تركيا يمثل واقع التغيرات و التحولات التي شهدتها الساحة السياسية التركية، و مرحلة حزب العدالة و التنمية الذي تزعمه رجب طيب اردوغان ، إذ يمثل هذا الحزب بمثابة حلقة وصل بين واقع تركيا الإسلامي و واجهتها العلمانية إذ ركزت الدراسة على التحديات و الظروف التي تواجه تركيا العدالة و التنمية و كيفية تعاملها معها خاصة الصراع القائم العلمانية و الإسلامية . كذلك في ظل هذا الحزب برزت معالم جديدة لسياسة الخارجية التركية إذ قام داود اوغلو بتفعيل الدور السياسي و الدبلوماسي لتركيا في ظل التحولات الدولية التي عرفتها المنطقة و العالم.

- دراسة احمد داود اوغلو عام 2010 العمق الاستراتيجي :موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، الطبعة الأولى صدرت عام 2001، هذه الطبعة سنة 2011، جاء هذا الكتاب في ثلاثة أقسام القسم الأول جاء بعنوان "الإطار المفاهيمي والتاريخي" يشمل على 3 فصول تناولت مقاييس القوة والتخطيط الاستراتيجي ، و شرحا لمعادلة القوة وعناصرها الثابتة والمتغيرات وإعادة تحليل لعناصر القوة التركية. أما القسم الثاني جاء بعنوان "الإستراتيجية المرحلية والسياسات المرتبطة بالمناطق الجغرافية ، ضم على أربعة فصول لشرح نظرية العمق الاستراتيجي ، أما في الجزء الثالث حلل الوسائل الإستراتيجية و السياسات الإقليمية و أنها ستحقق لتركيا مكانة مرموقة على المستوى الإقليمي والدولي . فيما يخص بقية الفصول بحثت في قضايا التحول الاستراتيجي في البلقان ،الشرق الأوسط، و الاتحاد الأوروبي سياق التحولات التاريخية.

- دراسة لرسالة ماجستير قدمت استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية ، من إعداد "رينز لطيف صادق بعنوان"العلاقات الأمريكية التركية في ظل عهد حزب العدالة و التنمية (2003-2011). هدفت هذه الدراسة إلى بيان العلاقات الأمريكية التركية في ظل حزب العدالة و التنمية ، وقامت الدراسة مفادها أن العلاقات الولايات المتحدة -التركية يسودها الحذر الشديد من جراء تبني الولايات المتحدة بناء الدولة الإمبراطورية ، وتبني حزب العدالة التوجهات الدينية ، وقد اعتمد البحث على المنهج التاريخي و الوصفي و تحليل النظم لكونها أكثر المناهج تحقيقاً للغاية التي هدفت إليها الدراسة.

- يتناول كتاب "تركيا البحث عن المستقبل" من إعداد ياسر احمد حسن ، و يرصد هذا الكتاب أهمية تركيا خاصة عند الشرق و الغرب فهي تقع جغرافيا وحضاريا على حافة مناطق ، تحفل بعدم استقرار سياسي و اجتماعي لأسباب تاريخية توجد تركيا و يوجد الأتراك في قلبها ، ونظرا لأهمية موقعها يستعرض الكتاب في أبوابه السبعة كل ما يتصل بتركيا من الإمبراطورية إلى الجمهورية ، وعلاقة الجمهورية بالإسلام، وتحولات الثمانينات ،بالإضافة إلى حصاد التسعينات، كذلك علاقة تركيا بأوروبا، ثم فيما يتعلق بالرؤية الديمقراطية و المصير، معضلة الأمن بين تركيا وأمريكا، ثم ملامح البحث عن المستقبل، لا في الغرب وحده و إنما في الشرق أيضا.

أسباب اختيار الموضوع:

- 1- ذاتية: الرغبة في التخصص و التعمق في السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة و التنمية إضافة إلى قوتها التي تميزها في منطقة الشرق الأوسط و التأثير الذي تلعبه على المستوى الإقليمي و الدولي.

- 2- موضوعية:** أي بحث علمي يجب أن يستند إلى مجموعة من الدوافع الموضوعية و التي بالبيئة المحيطة بالباحث أو تكون التأثير الكبير عليه, إضافة إلى العوامل الذاتية التي تتعلق بالرغبة في الموضوع و المؤهلات العلمية التي تسمح للباحث في التفوق في نوع من البحوث دون الأخر.
- تعتبر تركيا كقوة صاعدة و مؤثرة في النظام العالمي الجديد.
 - هي كذلك دولة زعيمة و قوة اقتصادية حني الآن.
 - مكانة تركيا في السابق و هيمنتها و بسط نفوذها في منطقة الشرق الأوسط.

صعوبات الدراسة:

الظروف التي مر بها قسم العلوم السياسية ، كذلك لضيق الوقت في تحضير المذكرة و الكثير من الضغوطات التي واجهناها ، بالإضافة إلى قلة بعض المراجع التي نريد الحصول عليها.

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول: الأهمية الجيواستراتيجية لتركيا

المبحث الأول: الأهمية الجيو اقتصادية

المطلب الأول: الموقع الجغرافي

المطلب الثاني: السكان

المطلب الثالث: الموارد الطبيعية

المبحث الثاني: الأهمية التاريخية

المطلب الأول: فترة الحرب العالمية الأولى

المطلب الثاني: فترة الحرب العالمية الثانية

المطلب الثالث: فترة الحرب الباردة

المبحث الثالث: الأهمية السياسية

المطلب الأول: المؤسسات الدستورية

المطلب الثاني: الأحزاب السياسية الكبرى في تركيا

خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني: التطور التاريخي لحزب العدالة و التنمية

المبحث الأول: مكانة حزب العدالة و التنمية في خارطة السياسية التركية

المطلب الأول: خارطة الحركات الإسلامية في تركيا

المطلب الثاني: حزب العدالة و التنمية في الحياة السياسية التركية

المطلب الثالث: أهداف حزب العدالة و التنمية

المبحث الثاني: العلمانية و الصراع الثقافي

المطلب الأول: مرحلة 1923-1938

المطلب الثاني: مرحلة 1938-1950

المطلب الثالث: مرحلة 1950-1980

المطلب الرابع: مرحلة 1980-1997

المبحث الثالث: دور الجيش في الحياة السياسية التركية

المطلب الأول: ثنائية التعاون بين الجيش و حزب الشعب الجمهوري

المطلب الثاني: سلسلة الانقلابات

المطلب الثالث: ثنائية الجيش و القضاء

خلاصة الفصل الثاني

الفصل الثالث: سياسات حزب العدالة و التنمية علي الصعيد الداخلي

المبحث الأول: علي الصعيد السياسي

المطلب الأول: الخطاب السياسي لحزب العدالة و التنمية

المطلب الثاني: الانتصار الانتخابي و نتائجه

المطلب الثالث: قضية الحجاب

المطلب الرابع: قضية الأكراد

المبحث الثاني: علي الصعيد الاقتصادي

المطلب الأول: قطاع الخدمات

المطلب الثاني: قطاع الإنتاج

المطلب الثالث: التجارة الخارجية

خلاصة الفصل الثالث

الفصل الرابع: سياسات حزب العدالة و التنمية على الصعيد الخارجي

المبحث الأول: علاقة تركيا مع دول الشرق الأوسط

المطلب الأول: علاقة تركيا بالقضية الفلسطينية

المطلب الثاني: علاقة تركيا بالعراق و إيران

المطلب الثالث: علاقة تركيا بالربيع العربي

المبحث الثاني: علاقة تركيا مع دول العالم الغربي

المطلب الأول: الاتحاد الأوروبي

المطلب الثاني: الولايات المتحدة الأمريكية

خلاصة الفصل الرابع

الخاتمة

عند قيام بأي دراسة علمية عندما يتعلق الأمر بالسياسة الخارجية لبلد ما يتطلب إدخال العامل الجغرافي لان الدول تتمتع بقوة اكبر نتيجة لظروفها الجغرافية، بالرغم من اختلاف هذه الدول من حيث مدي وفرة الموارد، الحجم، الأرض الصالحة للزراعة، الموقع. وعليه فان هذه العوامل تؤثر بشكل كبير في قوة الدولة وتحديد علاقاتها بالدول الإقليمية و السياسة الدولية، كما يقول "رادزل" الجغرافيا هي الحقيقة الأساسية التي تحدد سياسات الدول .

تعتبر دولة تركيا دولة مترامية الأطراف وسط ارض واسعة بين إفريقيا واسيا، فتركيب تركيا الإقليمي المتعدد يمنحها القدرة علي المناورة في العديد من المناطق كما تتحكم في منطقة نفوذ في جوارها المباشر ستكون التزامات تركيا من التشيلي إلى اندونيسيا، من إفريقيا إلى أسيا الوسطي و من الاتحاد الأوروبي إلى منطقة المؤتمر الإسلامي جزء من مقارنة شاملة لسياسة الخارجية ستجعل المبادرات التركية فاعلا عالميا.

المبحث الأول: الأهمية الجيواقتصادية لتركيا

المطلب الأول: الموقع الجغرافي

يبلغ إجمالي مساحة تركيا حوالي 783.562 كم²، نسبة 97 بالمائة منها في قارة أسيا منطقة الأناضول، نسبة 3 بالمائة منها في قارة أوروبا اسطنبول.¹

احتل موقع تركيا الجغرافي ركيزة انطلاق نحو العالمية إذ يحاول صناع القرار هناك استغلال هذا الموقع لبناء رصيد إقليمي و الارتقاء به لتحول نحو العالمية و تكفي أهمية موقع تركيا في: أنها تتوسط قارات العالم الثلاث أسيا، إفريقيا، أوروبا فمنذ القدم منحها هذا الموقع بالتأثر و التأثير بالعناصر السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية بحيث يشكل القع في غرب أسيا حوالي

¹ -محمد عبد العاطي، تركيا بين تحديث الداخل و رهانات الخارج (الدوحة، مركز الجزيرة لدراسات، ط1)، ص ص20، 19.

- 97 بالمائة من مساحة البلاد و يضم عاصمة الدولة أنقرة تعرف باسم آسيا الصغرى أو منطقة الأناضول بينما يقع الجزء المتبقي منها في جنوب شرق أوروبا و يضم اسطنبول.
- تقع في قلب المجال الجغرافي المصطلح علي تسميته أوراسيا وفق نظرية "ماكندر هالفورد" الجيوبولتكية فهي منطقة وسطية متحركة في منطقة قلب العالم فهذا يؤهلها بان تكون دولة محورية أو حاسمة في المجال الجيوسياسي.
- هي دولة قارية و بحرية، تمتلك مساحة جغرافية كبيرة فهي توازي تقريبا مساحة ألمانيا و اسبانيا مجتمعتين، تحد تركيا 8 دول: الجنوب الشرقي، جورجيا 252 كم، أرمينيا 268 كم، أذربيجان 9 كم، في شرق إيران 499 كم، في غرب اليونان 206 كم، الشمال الغربي لبلغاريا 499 كم، في جنوب سوريا 822 كم، العراق 352 كم .
- تحدها مياه من ثلاث جهات: البحر الأسود في الشمال، بحر ايجه في الغرب، و البحر الأبيض المتوسط. و كذلك تسيطر تركيا علي ممرين مائي هما: مضيق البسفور في شمال تركيا طوله حوالي 30 كم و عرضه 1 كم حيث يصل بالبحر الأسود و بحر مرمرة و مضيق الدردنيل في الجنوب الغربي لتركيا طوله 60 كم و عرضه ما بين 1-6 كم إذ يصل بين بحر مرمرة و البحر المتوسط و ذلك عن طريق بحر ايجه .¹

¹ - محمد عبد العاطي، نفس المرجع، ص.21.



خريطة الموقع الجيوستراتيجي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط

المطلب الثاني: السكان

تحتل تركيا المرتبة 17 عالميا من حيث تعداد السكان, فإحصائيات سكان تركيا لعام 2014 تشير إلى إن عدد سكانها 81.619.392 نسمة حيث أن نسبة النمو في تركيا تقدر بالنسبة 1,12 بالمائة مليون نسمة فهذا ما يؤهلها من لعب دور هام علي الصعيد الإقليمي و الدولي في مختلف المجالات السياسية, الاجتماعية, العسكرية و الثقافية.¹

- **من الناحية الديمغرافية :** يغلب الطابع العمري لشباب علي التركيبة السكانية و يعيش معظم الأتراك في المدن, فهي دولة فنية في المعيار الهرمي إذ تتمتع بدينامكية شابة مقارنة بشعوب أوروبا, إذ وضعت هذه الأخيرة بالقارة العجوز.

تعتبر البنية السكانية الشابة و الدينامكية لتركيا عنصرا هاما من مقاس القوة خصما في مجا علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي إذ كان ينظر للعنصر السكاني كعائق ديمغرافي أمام احتمال توسع الروس باتجاه البحار الدافئة في مرحلة الحرب الباردة إما في مرحلة ما بعد الحرب الباردة أصبح ينظر إليه كواحد ن أهم العناصر الاقتصادية و الديمغرافية التي تؤثر علي عملية تنقل السكان داخل أوروبا, كما يعتبر العامل السكاني في علاقة تركيا بالاتحاد الأوروبي, خصوصا مع ألمانيا باعتبارها أكثر الدول الأوروبية استقبالا للأتراك, كذلك احد المعوقات أمام حرية التنقل بين تركيا و الاتحاد الأوروبي حتى بعد مرحلة الاندماج في الاتحاد الأوروبي.²

- **من الناحية الاقتصادية:** بفضل الفئة الشابة التي هي ركيزة الاقتصاد للبلاد و يبلغ تعداد القوة العاملة في تركيا حوالي 23.5 م/ن. أعطي موقع تركيا الاستراتيجي القريب من منابع النفط ميزة إستراتيجية لتكون قاعدة جيدة للسيطرة علي مصادر الطاقة في منطقة الخليج العربي نوعا ما و منطقة الشرق الأوسط عامة, كما يعد الاقتصاد التركي من السابع قوي اقتصادية صاعدة في العالم إلى

¹ - احمد داود اوغلو، *العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية*. (قطر، دار العربية و مركز الجزيرة، ط1، 2001)، ص.10.

² - " تركيا"، 2013، في:

جانب الصين، البرازيل، الهند، اندونيسيا و المكسيك إضافة إلى روسيا. اصدر الكونغرس الأمريكي تقريراً حول مستقبل الاقتصاد العالمي لعام 2013، إذ تحدث بشأن تركيا حيث صنفها الكونغرس بعد الصين في النمو الاقتصادي، حيث تحتل المركز 16 اقتصادياً في العالم، كما توقع التقرير أن تحتل تركيا المركز الثاني عشر بين أكبر الاقتصاديات في العالم بحلول 2050.²

إن ما يعزز دور تركيا هو إطلاق مشروع الجسور الدولية الذي يهدف إلى إيجاد تحالفات إستراتيجية بين أكثر من ألف شركة أوروبية مع نظرائها بتركيا، مصر و تونس. و ذلك بهدف تفعيل التعاون الثلاثي و المرحلة الأولى بدأت في نهاية 2012 إذ تغطي قطاعات عديدة الملايين، الطاقات المتجددة، قطاع التنقل. في الوقت الذي تتمكن فيه العديد من الاقتصاديات بالتعافي من الركود المالي العالمي الأخير لعام 2008 فقد حقق الاقتصاد التركي نمواً بنسبة (9.2) عام 2010 و (8.5) عام 2011، فهذا ما جعله يظهر كأبرز الاقتصاديات في أوروبا.

- من الناحية الثقافية و الدينية: تتميز الهوية و المرجعية لأي بلد أهم عنصر رابط ما بين المعطيات و المتغيرات و هي هوية العنصر البشري الذي يتواجد في مكان ما داخل بعد زمني معين حيث يمتلك قيم انبثقت عن هويته و إحساسه بجدوره و مرجعيته. تحد المجتمعات التي تمتلك هوية قوية و حساً مرجعياً ناتجاً عن فهم مشترك لعاملي الزمان و المكان و ثقافة تستطيع من خلالها تحريك العناصر النفسية و الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية بهدف تحقيق انفتاحها الإستراتيجية باستمرار. و من جهة أخرى فإن المجتمعات عليها أزمة الهوية تقع في حفرة من الانغلاق الاستراتيجي.²

فتركيا الحالية تشكل من ناحية التعدد العرقي و الديني و الثقافي صورة مصغرة عن السلطنة العثمانية. إن أتاتورك نجح إبان إعلان استقلال الجمهورية عام 1923 أن يلغي مفهوم الأقليات من الناحية العرقية و حصره فقط الدينية. أما اليوم فالاتجاه نحو إعلان حقوق أوسع للأقليات العرقية خاصة

² - احمد داود اوغلو، نفس المرجع، ص42

² - عصام فاعور ملكاوي، تركيا و الخيارات الاستراتيجية المتاحة. (السودان، 2013)، ص. 10.

الكردية يعطي تركيا أهمية إستراتيجية فيما يتعلق بمحاربة نموذج صراع الحضارات و الأديان و استبداله بنموذج تعايش الحضارات و الأديان.

- **من الناحية العسكرية:** إن لموقع تركيا بين آسيا و أوروبا و طبيعتها الطبوغرافية الجبلية و السهلية و الساحلية كذلك المناخ المتنوع انعكس علي الشعب التركي الذي يتولد فيه القدرة علي التأقلم, قوة الشخصية, الكرم, القدرة علي العطاء و الصبر حيث تتشكل هذه الصفات عناصر مثالية لشعب مقاتل الذي يشكل الجيش دوما ركيزة أساسية في بناء دولة الارتقاء الإقليمي و الدولي.³

كما تسعى تركيا لخلق منطقة نفوذ لها في منطقة الشرق الأوسط و ذلك استثمارا لأحداث الجارية لبعض الدول المقربة لحدودها. كما سمح العمق الجغرافي لتركيا إمكانية إنشاء قواعد عسكرية و تدريبها علي أعمال القتال في كافة أنواع الأراضي خاصة الجبلية, الزراعية و السواحل البحرية و علي امتداد الشواطئ النهرية فهذه الطبيعة ساعدت تركيا على :

- التحكم بمضيق البغور و الدردنيل البحرين ذوي الأهمية الإستراتيجية .

- تعد منطقة شرق و جنوب الأناضول الاتجاه و الاقتراب الرئيسي إلي عمق القارة الأوروبية من جهة الشرق.

- توفير شبكة ضخمة من خطوط المواصلات البرية و الجوية و البحرية إضافة إلي حرية حركة القوات المسلحة التركية داخل مسارح العمليات الإستراتيجية المهمة للجمهورية التركية.

-توفر عناصر الإنتاج و تقدم التكنولوجيا العسكرية بالقيام بصناعات حربية محلية و مشتركة(بجميع الطائرات وعربات القتال) و قسمت تركيا مصانعها الحربية إلي مجموعات:

* مجموعة مصانع القوات المسلحة التي تختص بأعمال الإصلاحات الرئيسية لنظم التسليح المختلفة.

³ - محمد عبد العاطي، نفس المرجع، ص 23

*مجموعة القطاع الخاص و التي تشارك بدور الفاعل في تطوير الصناعات الحربية.¹

المطلب الثالث: الموارد الطبيعية:

إن تنوع الطبيعة الطبوغرافية و المناخية لتركيا أدى إلى تنوع و تفاوت مصادر الثروات الطبيعية أهمها:

- **الثروة المعدنية و النفطية :** تنوع هذه الروة في تركيا يصل إلى 60 معدنا مختلفا أهمها: الكروم, الحديد, الرصاص, الألمنيوم, الفضة, الذهب, الفوسفات... الخ كما يوجد احتياطي محدود من النفط في جنوب شرق تركيا.

- **الثروة المائية :** تتمتع تركيا بثروة مائية ضخمة و هي تأتي أساسا من الأنهار الدولية و نابعة من أراضيها أنهار وطنية كثيرة (15 نهر). تعد بحيرة "فان" (383) الواقعة شرق البلاد من اكبر البحيرات التركية, فتقسيم تركيا لمشروعات مائية ضخمة معتمدة علي انهار دولية في نهري الدجلة و الفرات المارين بسوريا و العراق إضافة إلى انهار وطنية (جيجان و سقاريا) و من أشهر المشاريع نجد:

- مشروع " جاب " في جنوب شرق الأناضول علي نهري الدجلة و الفرات الذي يتضمن 22 سدا و 19 محطة توليد كهرباء .

- مشروع أنابيب مياه السلام و الهدف منه هو نقل حوالي (6 مليون م) من تركيا, منطقة الشرق الأوسط و هذا ما يعود بتركيا تدريجيا لتصبح أهم عنصر جيوبولتيكي في المنطقة.¹

فتركيا تكاد تحتكر الموردين الأكثر أهمية علي صعيد المنطقة و هما المياه و الغذاء وهاتين الثروتين ستكونان سبب في الصراعات الدولية مستقبلا, فتركيا من البلدان القليلة في العالم التي تتمتع بالاكثفاء الذاتي فهي تحتل المرتبة الأولى عالميا في إنتاج البندق و التين. أما من الناحية الصناعية تحتل

¹ - عصام فاعور ملكاوي, نفس المرجع, ص ص. 18-19.

² - " انضمام تركيا الي الاتحاد الأوروبي ", في:

المرتبة الثانية عالميا في إنتاج الزجاج و المرتبة الثالثة في تصدير أجهزة التلفاز, كما تشترك ضمن الخمسة الأوائل في إنتاج الذهب و المرتبة الثامنة عالميا في إنتاج السفن.²

إن الموارد الطبيعية تمنح الدولة القدرة علي توظيفها في مجالات تزيد من قوتها فهذا أدي لتركيا بفضل منهج الإصلاح الاقتصادي الذي ادخله حزب العدالة و التنمية حيث قفز اقتصاد تركيا من مرحلة الانهيار مع بداية 2002 إلي مرحلة أصبح يحتل المرتبة 16 عالميا علما أن تركيا دولة ليست منتجة لنفط.

المبحث الثاني: الأهمية التاريخية لتركيا

المطلب الأول: فترة الحرب العالمية الأولى

لعبت منطقة الأناضول دورا حاسما في التاريخ علي الصعيد الإقليمي و العالمي حيث شكلت قلب العالم القديم, إذ كانت اسطنبول عاصمة لثلاث من أكبر الإمبراطوريات وأقواها علي مر العصور من الرومانية إلي البيزنطية انتهاء بالإمبراطورية العثمانية (1288-1924). في منتصف القرن الثالث عشر حضرت إلي تركيا سلالة آل عثمان و كانت احدي القبائل السلطنة المنتمية لعائلة "الاوغوز التركية" إذ منح السلطان علاء الدين السلجوقي زعيمها "ارطغرل بن جندوز ألب" مساحة من الأرض يستقي عليها و يواصل فتوحاته, فاستسلم بعده ابنه "عثمان" التي تعود إليه تسمية الإمبراطورية العثمانية باسمها و تسلم بالإسلام مواصلا فتوحاته خارج أوروبا. و في عام 1396 انتصر السلطان "بايزيد الأول" علي التحالف الأوروبي الصليبي في معركة "نيقوبولوس" و عند مجيء السلطان محمد الثاني الملقب "بمحمد الفاتح" فتح القسطنطينية اسطنبول حاليا التي كانت عاصمة الإمبراطورية البيزنطية لعام 1453 منهيها بذلك الوجود البيزنطي, ثم انتصار السلطان "سليم الأول" علي الصفويين في معركة "جالدران" عام 1514, و بلغت الإمبراطورية أوجها في عهد ابنه "سليمان القانوني" الملقب بسليمان الرهيب (1520-1566) كانت الإمبراطورية العثمانية آنذاك اقوي و

² - محمد عبد العاطي، نفس المرجع، ص.24.

أكبر إمبراطورية في العالم. لكن بعد مجيء الحرب العالمية الأولى ضعفت و تفككت فانهي "مصطفى كمال أتاتورك" الخلافة في التاسع مارس 1924 بعدما أعلن عن قيام الجمهورية التركية العلمانية الحديثة عام 1923.

المطلب الثاني: فترة الحرب العالمية الثانية

فبعد نهاية الحرب العالمية الأولى تفككت الإمبراطورية العثمانية و زالت الخلافة و تأسست الجمهورية التركية برئاسة "أتاتورك" علي أساس أنها علمانية، قومية، رأسمالية حين كرس ظهور القوات المسلحة بهدف حماية العلمانية و الأمن القومي التركي، خلال هذه الفترة و فترة ما بين الحربين اتجهت تركيا إلي مرحلة جديدة حيث قامت بتأسيس الأحزاب السياسية، التعليم العلماني، استمرار الرأسمالية منهجيا، اقتصاديا و اجتماعيا. لما بعد الحرب العالمية الثانية انشغلت تركيا بتثبيت ركائز الدولة على أسس علمانية (اللائكية) و لتطبيق إستراتيجية ملئ الفراغ انضمت تركيا إلي عدة أحلاف أهمها: حلف المعاهدة المركزية و الحلف الأطلسي بعدما كان الاتحاد السوفيتي من اشد مهددات الأمن القومي التركي بحكم موقعها القريب له، خصوصا علي البحر الأسود إضافة إلى دورها في ملئ الفراغ الذي تركه استقلال سوريا و العراق من فرنسا و بريطانيا و هو ما اكسب القيادة التركية خبرة أكبر.¹

المطلب الثالث: فترة الحرب الباردة

إما في فترة الحرب الباردة بعد بروز مهددات جديدة تمس بالدور الإقليمي لتركيا حيث طرحت في فترة الرئيس التركي "تور غوت اوزال" فرضية الدوائر الإقليمية الخمسة لسياسة الخارجية التركية في منطقة البلقان و القوقاز، وسط آسيا، دائرة الشرق الأوسط ثم دائرة المنطقة الإسلامية.²

أما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي في عام 1991 لعبت تركيا دورا حاسما في إعادة تشكيل النظام الإقليمي و الدولي عبر ما يعرف بالعالم التركي و الفضاء التركي و الذي يضم دول تمتد من غرب

¹ - " تركيا الملف الساخن " ، مؤمنون بلا حدود، مؤسسة دراسات و أبحاث، 2013، ص.12.

² - محمد عبد العاطي، نفس المرجع، ص.15، 16.

الصين إلى أوروبا, لكن الجمهورية التركية لم تكن قادرة علي لعب دور اكبر إبان تلك الفترة و ما سبقها و ذلك لعدة أسباب أهمها:

- ضعفها في ميزان القوي مقارنة بدول مثل الاتحاد السوفياتي, الولايات المتحدة الأمريكية أو الدول الأوروبية.

- عدم وجود دافع ذاتي لقيادة المنطقة و انحسار تفكيرها في كيفية حماية الدولة.

- عدم القدرة علي وجود تفاعلات داخلية تدفع باتجاه استغلال المعطيات الجيوسياسية و الجيوستراتيجية لتحويل تركيا إلى قوة كبرى إقليمية و دولية, و مع وصول حزب العدالة و التنمية 2002 قام "احمد داود اوغلو" بتطوير السياسة الخارجية التركية لان لها تأثير علي شكل أحزمة دائرية جيوسياسية و تتمثل في:

- المناطق البرية القريبة: البلقان, الشرق الأوسط, القوقاز.

- الأحواض البحرية القريبة: البحر الأسود, شرق المتوسط, الخليج العربي, بحر القزوين.

- المناطق القارية القريبة: أوروبا, شمال افر يقيا, جنوب آسيا, وسط و شرق آسيا.

نلاحظ أنها هي ذات الحزمة التي كانت تتحرك بها الإمبراطورية العثمانية.¹

المبحث الثالث: الأهمية السياسية لتركيا.

يبدو النظام السياسي في تركيا بالنظر إلى الدستور التركي هو جمهوري, ديمقراطي, برلماني, علماني, فابنظر لنظام السياسي التركي لعام 1982 فلن نجد ما يميزه بأنه نظام ديمقراطي, و قواعد اللعبة السياسية فيه مضمونة علي العلمانية الاتاتورية التي يحميها الجيش, فهو علماني متشدد اتجاه وجود الدين في الفضاء العام و الذي يشكل 99 من شعبه مسلمين.²

¹ - محمد عبد العاطي, نفس المرجع, ص ص.20،27.

² - "تركيا الملف الساخن", نفس المرجع, ص ص.13،14.

إن الحياة السياسية التركية لم تشهد أي تغيرات جوهرية تنعكس علي الداخل و علي توجهات الدولة في الخارج, حيث كان الجيش يتدخل لإعادة الأمور إلي ما كانت عليه دوما حالة الثبات العلمانية لكن مع مجيء " حزب العدالة و التنمية " إلي السلطة لعام 2002 تغير الأمر حيث ولد الاهتمام و الكتابات عن تركيا في العالم العربي من شرائح مختلفة, حتى أن البعض تحدث عن تركيا وأدلو عن إعجاب النخبة و الأنظمة العربية عليها, و إن سنة 2002 هي سنة فاصلة بين ما قبل و ما بعد و هو ما أكدته دراسة رأت أن صورة تركيا السلبية بدأت تتغير إلي الأفضل.

لقد أصبح الجميع يتحدث عن النموذج التركي الذي يتمحور حول ثلاثة قيم أساسية تتمثل في: الديمقراطية, العلمانية و الإسلام.

- بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 اخذ الأمريكيون يبحثون عن "نموذج ديمقراطي إسلامي معتدل" يصلح أن يكون نموذج قابل لتعميم علي دول منطقة الشرق الأوسط, حيث أشار "بوش الابن" إن تركيا أحسن مثال للقيام بهذا الدور أين قال " قدرو ثمن النموذج الذي تقدمه دولتكم عن الكيفية التي يمكن بها أن تكون دولة مسلمة تؤمن بقيم الديمقراطية, حكم القانون و الحرية... بما يؤهلها بان تكون نموذجا للعالم الإسلامي."

- أما الأوروبيون يرون في النظام السياسي التركي عبر تجربة "حزب العدالة و التنمية" كنموذج للإصلاح, الانفتاح و الاعتدال في ظل نظام علماني حيث يعد هذا النموذج بوابة تركيا بالانضمام إلي الاتحاد الأوروبي إذا استوفت الشروط المطلوبة.²

- بالنسبة لتيار الإسلامي خاصة في الشرق الأوسط فقد وقفوا متأثرين بتجربة "حزب العدالة و التنمية" في النظام السياسي التركي و قدرته علي توفير مطالب الانضمام إلي الاتحاد الأوروبي إضافة إلي إدخال إصلاحات جارية في النظام التركي بما فيها السياسية, الاقتصادية و حتى العسكرية التي من شأنها أن تعزز الدور الإقليمي و الدولي لتركيا. إن تجربة "حزب العدالة و التنمية" في النظام

1- معتز الخطيب، "ظاهرة الإعجاب بالنموذج التركي في خطاب السياسة". ع.7، 2010. ص.14.

السياسي التركي هي تجربة ناجحة لحكم "التيار الإسلامي" الذين طالما وصفوهم بالفاشلين و غير قادرين علي الحكم. و عليه يمكن القول أن النظام السياسي التركي قد تحول إلى أداة من أدوات القوة الناعمة علي الصعيد الإقليمي انه:

- يعتبر كنموذج لتيار الإسلامي لمعرفة كيف يتعاملون كيف يتعاملون مع الأوضاع الداخلية في بلدانهم من خلال إتباع الواقعية, البراغماتية و الاعتدال.
- يعتبر نموذجاً للديمقراطية الإسلامية المعتدلة التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية نشر تجربتها في منطقة الشرق الأوسط.
- يعتبر نموذجاً لقدرة الهوية الإسلامية على التكيف و تقديم القيم الأساسية في المجتمع.

المطلب الأول: المؤسسات الدستورية

فقد نص الدستور علي "مبدأ الفصل بين السلطات" و المتمثلة في:

أ- السلطة التشريعية: تألفت من الجمعية الوطنية للبرلمان فهي تمارس صلاحية التشريع وفقاً للمادة السابعة لدستور التركي, هي صلاحية لا تفوض, تتألف من 550 عضو ينتخبون كل 4 أعوام, و بعد التعديل الدستوري لعام 2007 يحق للمجلس إصدار قرار بإجراء انتخابات مبكرة و تأجيل الانتخابات لمدة عام بسبب الحرب و تحديد الانتخابات قبل اقتران الأعوام الأربعة و تجري الانتخابات التكميلية مرة واحدة فقط في كل فترة انتخابية.¹

ب- السلطة التنفيذية: تتألف من:

- رئيس الجمهورية : هو اعلي رأس في الدولة و هو يمثل الجمهورية التركية ووحدة الشعب التركي, أصبح الرئيس ينتخب من قبل الشعب عن طريق الاقتراع العام بالأغلبية المطلقة للأصوات من بين

¹ - محمد عبد العاطي، نفس المرجع، ص.27.

النواب الذين أتموا الأربعين من العمر وأكملوا الدراسة العليا، لفترة ولايته خمس سنوات، و يمكن انتخابه فترتين علي الأكثر.

- مهامه و صلاحيته:

- تعيين رئيس الوزراء و الوزراء المقترحين من قبله، و المصادقة علي الاتفاقيات الدولية و نشرها، رئاسة مجلس الأمن القومي و مجلس الوزراء عند الحاجة، تعيين أعضاء و رئيس مجلس تفتيش الدولة، انتخاب أعضاء مجلس التعليم العالي و رؤساء الجامعات.
- مراقبة مدي سلامة تطبيق الدستور و أداء أجهزة الدولة مهامها بشكل منسق و يحق له في الحالات التي يراها ضرورية.
- دعوة مجلس الولائي التركي الكبير الانعقاد، نشر القوانين و إعادتها إلي المجلس لمراجعتها من جديد، طرح التعديلات الدستورية للاستفتاء العام، إضافة إلي اتخاذ قرار تحديد انتخابات المجلس الوطني الكبير عند توافر الشروط المطلوبة.¹
- رئيس مجلس الوزراء: يتم تعيينه من قبل رئيس الجمهورية، و غالبا ما يكون من الأغلبية البرلمانية، يقوم رئيس مجلس الوزراء باختيار وزرائه من بين النواب أو من بين أشخاص مؤهلين للانتخاب كنواب و يعرضهم علي رئيس الجمهورية كي يتم تعيينه.
- كما يجدر لرئيس الجمهورية الاستغناء عن خدمات الوزراء بناء علي اقتراح رئيس الوزراء.
- ج- السلطة القضائية:** تنقسم إلي ثلاث فئات هي:

القضاء العدلي، القضاء الإداري، القضاء الخاص، كما تدخل المحاكم العسكرية ضمن نطاق القضاء العسكري، و مع إلغاء المادة 143 من دستور 2004 حلت محاكم امن الدولة.

¹ - محمد عبد العاطي، نفس المرجع، ص.28.

- المحكمة الدستورية: هي اعلي هيئة قضائية في البلاد, تتكون من 11 عضو أصليا و 4 أعضاء احتياطيين.

- مهامها الأساسية:

- حماية حقوق الإنسان و الحريات الأساسية و تطويرها, التحقت شكلا و مضمونا من مدي دستورية القوانين و القرارات ذات الصلة القانونية و النظام الداخلي البرلماني, يحق لها مقاضاة رئيس الجمهورية و أعضاء مجلس الوزراء و رؤساء أعضاء المحاكم العليا للقضاة و المدعين العامين ووكيل النيابة العامة بتهم تتعلق بممارسة اختصاصاتهم و صلاحياتهم, كما تراقب المحكمة الدستورية الشؤون المالية للأحزاب السياسية و تتدقق في قرارات البرلمان الخاصة برفع الحصانة التشريعية و إسقاط العضوية في البرلمان و انتخاب رئيس محكمة فض النزاعات ووكيله.¹

مجلس الأمن القومي: عبارة عن جهاز دستوري يتكون من :

رئيس الوزراء, رئيس هيئة الأركان, وزير الدفاع الداخلية و الخارجية, قادة القوات البرية و البحرية و الجوية, قائد قوات الدرك تحت رئاسة الجمهورية.

مع تعديل أكتوبر 2001 زاد عدد أعضاء المدنيين فيه بإضافة 3 نواب لرئيس الوزراء ووزير العدل.

يتولي مجلس الأمن القومي اتخاذ القرارات المتعلقة برسم السياسة الأمنية الوطنية و تنفيذها و تقييمها من طرف مجلس الوزراء. فهذا المجلس يعتبر اعلي مؤسسة تركية حافظت علي التوجه العلماني نظرا لسيطرة الجنرالات العلمانيين.

- النظام الانتخابي و الأحزاب السياسية: منذ الاستقلال عام 1923 حيث احتكره حزب الشعب الجمهوري المؤسس من طرف "مصطفى كمال أتاتورك" الممارسة السياسة حتى عام 1946 الذي

¹ - محمد عبد العاطي، نفس المرجع، ص.29.

شهد صدور قانون التعددية الحزبية، هنا نجح الحزب الديمقراطي بقيادة "عدنان مندريس" و بعد سنوات لاحقة ظهور أحزاب يمكن تصنيفها إلى: أحزاب اليمين، أحزاب اليسار، أحزاب إسلامية.

أ- اليسار: كان وجود عند حزب الشعب الجمهوري ثم ترك موقعه لأحزاب يسارية أخرى أهمها: حزب الشعب الاشتراكي الديمقراطي، حزب اليسار الديمقراطي، حزب الشعب الجمهوري مجددا.

ب- اليمين: الحزب الديمقراطي بزعامة "مندريس" ثم ترك موقعه لحزب العدالة "سليمان ديميرل" ثم حزب الوطن الأم بزعامة "تور غوت اوزال" في الثمانيات و حزب الطريق القويم في التسعينيات .

ج- فيما يخص الحركة الإسلامية السياسية بدأت برئاسة "نجم الدين اربكان" في مطلع الستينيات بحزب النظام الملي الذي أصبح يسمى بحزب السلامة الوطني ثم حزب الرفاه الإسلامي، حزب الفضيلة ثم حزب السعادة. و هناك لاعب سياسي رابع دخل الحياة الحزبية في تركيا هو "الحركة القومية" التي تعرضت عدة مرات لحل بناها التنظيمية علي يد قادة الانقلابات العسكرية المتعددة إذ خرج منها حزبين هما: "حزب الحركة القومية" و "حزب الوحدة الكبرى".¹

عام 2002 أسفرت الانتخابات البرلمانية المنعقدة في تركيا علي فوز حزب العدالة و التنمية ذي الميول الإسلامية بالأغلبية الساحقة اثر حصوله علي غالبية المقاعد النيابية بواقع 360 مقعدا من أصل 550 و هو شي لم يحدث من قبل مما مهد لتغيرات جذرية في الداخل و الخارج التي مازالت تتفاعل إلي يومنا هذا. بمجيء اتفاقية 2007/07/22 بمشاركة 14 حزب سياسي فقد حقق حزب العدالة و التنمية الأغلبية حيث حصد 341 مقعدا من أصل 550 مقعد يليه حزب الشعب الجمهوري الذي استولي على السلطة من (1923-1950) على 111 مقعدا، فيما حصل حزب الحركة القومية علي 70 مقعدا و الأصوات الباقية ذهبت إلي المرشحين المستقلين الذين حصلوا 28 مقعدا.

المطلب الثاني: الأحزاب السياسية الكبرى في تركيا

¹ - محمد عبد العاطي، نفس المرجع، ص، ص. 29-30.

استنادا لهذه الانتخابات تبدر خارطة الأحزاب السياسية الكبرى في تركيا كالآتي:

1- حزب الشعب الجمهوري: تأسس في ديسمبر 1923 على يد "مصطفى كمال أتاتورك" يعد أب الأحزاب اليسارية في البلاد، يتبين شعار الأسمم الستة كمبادئ أساسية و هي مبادئ التي تحدد شكل الدولة التركية و أهم أسسها العقائدية و الفكرية.

2- حزب اليسار الديمقراطي : تأسس في 14 ديسمبر 1985 عبر جهود "بولندا أجاويد" اثر انقلاب عسكري 1980 و منعه من أداء عمله السياسي تسلمت زوجته "رهشان أجاويد" قيادة الحزب, ثم أجاويد ليستسلم دقة القيادة منذ 1987 حتى 2006 .

في المنحي العلماني, يعتبره البعض من الأحزاب الاتاتورية المتشددة لاسيما بعد موقفه من النائبة الإسلامية المحجبة "مروة قواكجي" في البرلمان يوافق الحرب علي عضوية تركيا في حلف شمال الاطلسي و مطالبة بعضوية تركيا للاتحاد الأوروبي.¹

3- حزب العمل القومي: يعرف أيضا باسم "الذئاب الرمادية" تأسس في 1969 على يد الضابط التركي "ألب ارسلان توركش" الذي قاد الحركة الانقلابية في البلاد 1960 فقد عارض الحزب بعض الإصلاحات الدستورية مثل منح الحقوق الثقافية للأكراد في الإعلام و التعليم.

4- حزب الاتحاد الكبير: تأسس في 1993 ترأسه "حسن بازيجي اوغلو" و توفي عام 2009 اثر حادث تحطم طائرة, يعتبر الحزب احد أجندة الحركة القومية المعتدلة التي تتميز بوجهها الإسلامي حاليا في تركيا.

5- حزب الحرية و التضامن : تأسس عام 1996 و هو حزب راديكالي يساري يكافح الرأسمالية معادي لنموذج الأوروبي.

¹ - محمد عبد العاطي، نفس المرجع، ص.34.

6- حزب العدالة و التنمية: تأسس عام 2001 برئاسة "رجب طيب اردوغان" توصف توجهات الحزب بأنها محافظة من الناحية الاجتماعية, ليبرالية من الناحية الاقتصادية.

7- حزب المجتمع الديمقراطي : تم تأسيسه عام 2005 يرأسه "احمد تورك" و هو حزب كردى جديد, يؤمن بالديمقراطية الاجتماعية, دعم حقوق الأكراد, أنشئ علي يد مجموعة من السياسيين الأكراد الذين تم الإفراج عنهم في 2004 و على رأسهم "ليلي رانة".¹

¹ - محمد عبد العاطي، نفس المرجع، ص.35.

خلاصة الفصل الأول :

تحتل تركيا أهمية كبيرة في منطقة الشرق الأوسط ، ولطالما شكل كوقعها الجغرافي ركيزة لانطلاقاتها نحو العالمية ، فان موقعها في قارتي آسيا و أوروبا يكسبها موقعا جغرافيا و استراتيجيا مميزا بين دول الشرق الأوسط ، كذلك حضارتها و الدول الأوروبية ، لذلك اعتبرت و لازالت المعبر الذي تمره طرق الاتصال ما بين الشرق و الغرب ، كما أنها لعبت دورا حاسما في التاريخ إذ شكلت تقاطعا لمختلف الحضارات فكانت اسطنبول عاصمة لثلاثة من اكبر الإمبراطوريات و أقواها من الرومانية ، البيزنطية ، إلى العثمانية والتي بعد انهيارها قامت الجمهورية التركية الحديثة .

لقد صاغت تركيا تاريخها بفضل موقعها الجغرافي ، اذ يطل على ثلاثة بحار و تنوع المناخ وموقعها المميز ، فهذا ما اكسبها مركزا مهما في منطقة الشرق الأوسط.

إن قضية الحركات الإسلامية في تركيا لها جذور عميقة في التاريخ التركي ،و ذلك بالرغم من إن الدولة التركية الحديثة انتهجت منذ تأسيسها 1923م، النهج العلماني و يعتبر الدين قضية شخصية خاصة و إن الشعب التركي هو شعب مسلم متمسك بقيم ومبادئ الدين الإسلامي في حياته عامة. يعد الجيش التركي ثاني اكبر الجيوش في حلف شمال الأطلسي (الناتو) ويمثل لتركيا ضمان الاستمرارية، و يعتبر الشريك الأساسي في تجربة التحديث التي قادها مصطفى كمال أتاتورك عام 1923 لكن عند سوء الأمر يلجأ إلى التهديد أحيانا و الانقلاب العسكري أحيانا أخرى، كما تعتبر العلمانية واحدة من ستة معالم أقام عليها كمال أتاتورك تركيا الحديثة و من اجل تكريسه لنظام العلماني اصدر أتاتورك نبد العادات الإسلامية و من هنا بدأ الصراع الثقافي بين العلمانيين و الإسلاميين.

إذ شهدت تركيا منذ تولي حزب العدالة و التنمية الحكم 2002 حتي الآن تغيرات جذرية، كيف أثرت هذه التعديلات علي المستوي ا لسياسي، الاقتصادي والثقافي، خاصة الجيش والحياة السياسية في تركيا، و ماذا صار بالعلمانية بعد مجيء حزب العدالة و التنمية.

المبحث الأول:مكانة حزب العدالة و التنمية في خارطة السياسة التركية

المطلب الأول: خارطة الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة:

ان تاريخ الحركات الإسلامية كانت قبل وبعد الحرب العالمية الثانية،ففي فترة اتاتورك اعتمد على الإسلام في حربه التحريرية ضد السلطان العثماني ،بعد استقرار الأوضاع في تركيا أدى قيام الجمهورية التركية و انتهج مصطفى كمال اتاتورك سلسلة من الإجراءات التي استهدفت علمنة الدولة و المجتمع منها :إغلاقه للتكايا و زوايا الدرويش،استبدال مجموعة قوانين معروفة قوانين معروفة "بالجولة" بقوانين غربية(سويسرية،ألمانية،إيطالية)،تأكيد التعليم العلماني سنة 1924،منع ارتداء الحجاب و منح المرأة حقوقا متساوية مع الرجل.¹

¹ - د. إبراهيم خليل العلاف، "خارطة الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة"، مجلة دنيا الوطن، ع5، 9 جانفي 2006 ، ص.12.

واجهت سياسة الكماليين العلمانية معارضة من قبل رجال الدين وشيوخ الطرق الصوفية، ويعتبر الحركة 1925 العامل الديني وراء نشوء هذه الحركة، والخليفة بعدما شعر لتدخل البعض في الشؤون الداخلية في تركيا كما ظهرت أحزاب صغيرة تدعو الى تحقيق قدر من الاحترام للقيم الدينية. بعد الحرب العالمية الثانية وانتصار النظم الغربية الليبرالية فلها اثر كبير في تشجيع حزب الشعب الجمهوري بتشكيل جمعيات و أحزاب سياسية، كذلك تبلور الأفكار الديمقراطية، ونظام تعدد الأحزاب، و قد قام الحزب الديمقراطي سنة 1946، وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية ظهور عدة أحزاب سياسية إلا أن قلة منها وضعت التصورات الإسلامية للمجتمع في مناهجها و نظمها الداخلية بشكل واضح، فلم تقتصر الحركات الإسلامية على أحزاب برلمانية كحزب السلامة الوطني، الرفاه، الفضيلة، او العدالة و التنمية بل هناك طرق صوفية انتقدت التوجهات العلمانية ودعت الى تطبيق الشريعة الإسلامية .

وظهرت إبان فكرة حكم الحزب الديمقراطي 1950-1960 وأبرزها: التيجانية^{*}، السليمانية^{*}

-النورية: Nurgüyük أو أصحاب النور في تركيا، هي حركة دينية ذات طابع سياسي، ظهرت في مطلع القرن العشرين نمت في العشرينيات وهي تنسب الى بديع الزمان سعيد النورسي (1873-1960) وهو مواطن كردي تركي ولد في قرية نورس، درس العلوم الدينية علوم الصرف في مطلع حياته مارس العمل السياسي، كما شارك النورسي مقاتلا في جبهة القفقاس و بعد قيام الجمهورية ترك الأشغال السياسية واقسم على التفرغ لنشر الوعي الديني و الإيمان بين الناس، تعرض للنفي عدة مرات انتهج أسلوبا جديدا يقوم على أساس اصدار (رسائل النور) وهي موسوعة جديدة بدا النورسي يتبعها وهي محاولة جديدة لتفسير القرآن الكريم واستمر حتى 1950، وعند قيام حزب الديمقراطي بدا النورسي يهاجم بمقالاته فيها العلمانية، و قد قضى النورسي عمره منعزلا في مدينة إسبرطة، توفي يوم 23 اذار 1960¹

* التيجانية: زعيم هذه الحركة هو كمال بلاف او غلو و دعى الى إلغاء الأتاتورية و العودة الى الإسلام و هي طريقة صوفية أسسها ابو العباس التيجاني 1737-1815 في الجزائر

* السليمانية: نشأت في اوائل الخمسينات من القرن العشرين مؤسسها سليمان حلمي تونهان تهدف الى تأسيس دولة إسلامية
1- د. ابراهيم خليل العلاف، نفس المرجع السابق، ص. 23

كما شهدت الساحة التركية خاصة في التسعينيات ظهور منظمات إسلامية تركية متطرفة، وبرزت ظاهرة ما يسمى (العنف الإسلامي) في تركيا ولا يقصد بذلك العنف المظاهرات الإسلامية مثل مظاهرات الاحتجاج في الحرب الأمريكية الأطلسية ضد العراق إنما يقصد بها العنف المنظم :- الإرهاب من جانب منظمات تركية متطرفة و أبرزها (الحركة الإسلامية) (التأثر الإسلامي) الحركة الإسلامية الثورية (وحزب الله) فهي كانت نشطة في مطلع التسعينات خاصة باغتيال عناصر بارزة من المثقفين العلمانيين أمثال "معمّر اكصوي" أستاذ القانون الدستوري . كما أشارت بعض المصادر إلى وجود ارتباطا تبين منظمة (التأثر الإسلامي) و حركة النهضة الإسلامية في تونس، ففي هذا الإطار تحاول تركيا التنسيق مع البلدان المنظمة و إن هناك نوع من التعاون بين المنظمات و نشاطاتها في تركيا.

- عند تشكيل حكومة "بولندا جاويد" الائتلافية (يضم الائتلاف حزب اليسار الديمقراطي بزعامة أجاويد وحزب الحركة القومية بزعامة "دولنتبهجلي"، حزب الوطن الام برئاسة مسعود عليمار)، كان برنامجها ضد التوجهات السياسية الدينية . فالمدعي العام التركي (ورالصواش) يجمع أوله لحل حزب الفضيلة حيث قال "انه ما لم يعزل أعضاء حزب الفضيلة من البرلمان فانه لن يتسنى لهم تشكيل حزب مماثل و القيام بأنشطة ممثلة".

فعلى الصعيد التربوي الإداري، مواصلته الحرب على الحجاب، حيث منع الموظفات المحجبات دخول مركز عملهن، ومنعهن في المدارس والجامعات بعد منع "مروة قاوقجي" النائبة التركية المنتخبة عن حزب الفضيلة عند دخولها للبرلمان من أداء اليمين الدستوري، كما قرر طرد حق المعلمات اللواتي يلتزمن الحجاب.¹

أما على الصعيد التعليم الديني فيخضع لمزيد من الضغط بإطالة فترة الدراسة الإلزامية قبل السماح بدراسة العلوم الإسلامية، فقد أدان حزب الفضيلة الدكتور "رجاني قوتان" الأساليب التي تمارسها

¹ - ابراهيم خليل العلاف، نفس المرجع، ص.25.

الحكومة لحصار حزبه. فبعد مجيء و فوز حزب العدالة و التنمية في نوفمبر 2002م إلى عدة دلالات مبدئية لهذا الفوز التاريخي، فغالبية الشعب التركي أدرك فساد النظام السياسي و استهائته بالأعراف و التقاليد الموروثة و التخلص من العلمانية المتطرفة و النفوذ الأجنبي الذي يفرض التبعية السياسية، الأمنية، الاقتصادية خاصة بعد الحرب الباردة.¹

كما إن غالبية الشعب بدأت تتمرد على الوصاية العسكرية و على توجهاته السياسية وسلوكياتها الاجتماعية. بالإضافة إلى مفاهيم العولمة المعاصرة و النفوذ الأمريكي الطاغى في صنع القرار في تركيا (قوات مسلحة وأحزاب العلمانية) لم تمنع الشعب التركي من الإبقاء على هويته الحقيقية.

إن حزب العدالة و التنمية برئاسة اردوغان لا يخفي برنامجه بأنه إسلاميا للتعديل الجذري لقيم و توجهات المجتمع التركي، و انه يقبل استمرار العلمانية المعتدلة التي لا تحارب الدين و تقبلها القوات المسلحة و الشعب معا. كما يتمسك بعقلانية الاتجاه الإسلامي المعتدل الذي يبنى الديمقراطية و الليبرالية الاقتصادية، وهو يؤيد فكرة الانضمام للاتحاد الأوربي بعد عام 2004، ويقبل الوساطة الأمريكية و الأوروبية لمحاولة تسوية العلاقات التركية -اليونانية حول قبرص وبحر إيجه.²

¹ - د. إبراهيم خليل العلاف، نفس المرجع السابق، ص. 26.

² - مسعد زيتون، "الأحزاب الإسلامية في تركيا"، 1424/06/21 هـ، في:

المطلب الثاني: إطلالة على حزب العدالة و التنمية

شهد يوم التاسع عشر من فبراير 2001 أفول نجم الجمهورية القديمة، إذ شهدت الليرة التركية هبوطا حادا في البورصة و أن تركيا تواجه أصعب أزمة كساد شهدتها منذ قيام الجمهورية، و قد واجهه (اجاويد) رجل السياسة التركية المخضرم المسن و المريض كل هذه التكهنات، واتهم (سيرز) الذي قد كان قد رشحه في ابريل عام 2000 لشغل منصب رئيس الدولة بأنه قد أثار أزمة داخل الدولة، لكن (سيرز)² يرى الأمور بطريقة مختلفة فقد أصبح رجل السياسة التركية الجديدة المعروف بالنزاهة و الشرف، وتعهد كرئيس للدولة بتمكين دولة القانون و محاربة الفساد، فهو لم يكن يرى نفسه كرئيس للدولة بل قاضيا اعلي، كان أول رئيس للدولة يقوم بتفعيل المادة 108 من الدستور والتي تمنحه الصلاحية لضمان "شرعية الإدارة".

- كانت سنوات التسعينيات تمثل عقدا مهذرا لتركيا، فعلى الصعيد السياسي كانت "الإخطار" القديمة -المتتمثلة في القومية الكردية و الإسلام السياسي حاضرة منذ عام 1923، إذ صرح نخبه الدولة بان برنامج التحديث الكمالية ليس لها اي مكان لكليهما، كذلك خسرت أحزاب الوسط الكبرى أصوات الناخبين ورحلت أحزاب القومية المتطرفة، وحزب الرخاء الإسلامي.¹

أما على الصعيد الاقتصادي، تراجعت تركيا بمقارنتها دوليا، فالأغنياء يزدادون غنى و الفقراء يبقون على حالهم. فقد ارتفعت أسعار الفائدة بشكل جنوني خلال ساعات لتصل إلى 760٪، ارتفع سعر الدولار لإقبال المواطنين عن شرائه تأمينا لأنفسهم فهذا ما أدى للبنك المركزي التركي ضخ خمسة مليارات من الدولار بالأسواق في ظروف أربعة ساعات فقط. خسر مؤشر بورصة اسطنبول 14٪ من قيمته في يوم واحد، و خرجت ودائع مالية بقيمة ما بين 4 إلى 5 مليار دولار في اليوم ذاته، أما اليوم التالي فكان المواطن التركي قد فقد ثلث قدرته الشرائية .

² - ياسر احمد حسن، تركيا البحث عن المستقبل. (القاهرة، دار المصرية اللبنانية، ط1، 2006)، ص.162.

¹ - راينر هيرمان، تركيا بين الدولة الدينية و الدولة المدنية الصراع الثقافي . (مركز المحروسة لنشر و الخدمات، ط 1، 2012)، ص، ص.113، 114.

فالأزمة الاقتصادية التي تعرضت إليها تركيا في نوفمبر 2002 كان سببها عدم التناغم بين الحكومة و الرئيس.

-يرتبط نشوء حزب العدالة والتنمية كقوة سياسية في تركيا بتطورات داخلية و قوى خارجية، إذ يقول "يشار ياقيش" هو حزب الشؤون الخارجية وعضو مؤسس للحزب، "بان الفهم الأعمق لصعودنا في الحياة السياسية التركية يستلزم النظر في كيفية حزب تشكيل الحزب، فاغلبه مؤسسي الحزب هم أعضاء في حزب الرفاه بزعامة نجم الدين اربكان (فوجد عبد الله غول، بولنت ارنج، ورجب طيب اردوغان) حاولوا تغيير أسلوب و سياسات اربكان وابدوا رفضهم لممارسته خاصة بناء كل موقف على أساس ديني ونحن في بلد علماني فهذه الممارسة غير مقبولة. فبعد حل حزب الرفاه ظل المحافظون بزعامة اربكان أما الإصلاحيون كان يقودهم عبد الله جول في الفضيلة حتى تم حله بقرار من المحكمة الدستورية، فلابد من الانقسام إذ شكلوا أنصار اربكان حزب السعادة بزعامة رجائي قوطان، و الإصلاحيون شكلوا حزب العدالة والتنمية اذ وجدوا أنفسهم في مفترق الطرق وتغيرت الحياة السياسية فقرروا الانقطاع عن الماضي ممثلا في الرفاه والفضيلة، لكن لا يعني إنكار الماضي او الهوية التركية".

- كما يضيف " ياقيش": "قبل أن يطرح الإصلاحيون برنامجهم السياسي اجروا استطلاعات عدة للرأي، سألوا الناس ما هي أولوياتكم؟ ما هو طبيعة الحزب الذي تقبلونه. سألوا حتى الاسم المناسب و الشعر المناسب، فمن هنا جاء نجاحه".¹

-دخلت تركيا مرحلة جديدة في تاريخها بعد الانتصار المشهود لحزب العدالة و التنمية، يتزعمه رئيس بلدية اسطنبول رجب طيب اردوغان في 3 نوفمبر 2002م، ويرى ياقيش "إن العلاقات مع اربكان والمحافظين التي قادت إلى تشكيل حزب العدالة و التنمية سببها الابتعاد من جانب اربكان عن العلمانية التي تحكم نظامنا، ونحن لنريد حكومة على أساس ديني كما يرغب حزب السعادة، حزينا

¹ - عيد الحميد الغزالي، نفس المرجع، ص. 26.

جديد تماما ليس له ارتباطات بالماضي ، لكنه يراعي الحسابات في بلد 99من سكانه مسلمون و الكثيرون من أبنائه محافظون ، و لهم ثقافتهم الإسلامية فليس من سبيل لإنكار ذلك ."

حسب رؤية الكاتب الصحفي " فهمي كور" باعتباره احد منظري حزب العدالة والتنمية "ان الصيغة التي يعبر عنها الحزب تتمثل في أن قاداته وأعضاؤه متدينون ."

لكن الدين لا يشكل مرجعية سياسي فهم جاؤوا من خلفية إسلامية ، لكنهم ليسوا رجعيين أنهم يدافعون عن القيم الإسلامية ، لكنهم مع فكري الديمقراطية و العلمانية ليس بمعنى العداء للدين و إنما بمعنى فصل الدين عن الدولة.

-وفقا للوثائق الصادرة عن حزب العدالة و التنمية نشير إلى إن شعار الحزب هو مصباح قاعدته وإطاره أسودان ويخرج منه ضوء اصفر ، فحسب مؤسسو الحزب تعبيرا عن الإثارة و الاستنارة. يعتبر حزب العدالة والتنمية حزبا سياسيا تركيا وهو حزب محافظ معتدل غير معاد للغرب يتبنى رأسمالية السوق و يسعى للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ، له جذور إسلامية لكن ينفي أن يكون حزبا إسلاميا. كما يحرس على عدم استخدام شعارات دينية في خطابه السياسية إذ يصنفه البعض بأنه يمثل "تيار الإسلام المعتدل".¹

¹ يسرى عبد الوؤف يوسف الغول ، اثر صعود حزب العدالة والتنمية التركي على العلاقات التركية - الاسرائيلية . رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الازهر: كلية الاداب و العلوم الانسانية، 2011) ، ص. 96 .

المطلب الثالث: أهداف الحزب

يعتبر حزب العدالة و التنمية حزبا سياسيا تركيا وهو حزب محافظ معتدل غير معاد للغرب، يتبنى رأسمالية السوق و يسعى للانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي له جذور إسلامية لكن ينفي أن يكون حزبا إسلاميا، كما يحرص على عدم استخدام شعارات دينية في خطابه السياسية إذ يصنفه البعض بأنه يمثل "تيار الإسلام المعتدل".

حددت اللائحة الداخلية للحزب أهدافه كما يلي:

- تحقيق السيادة بدون أي قيد أو شرط للشعب التركي على الجمهورية القانونية التي تعتبر القوة التي تراعي مصالح الفرد و المؤسسات معا.

- الحفاظ على وحدة الدولة التركية.

- الحفاظ على القيم و الأخلاق التي تعد بمثابة تراث للشعب التركي.

- تحقيق الحضارة و المدينة المعاصرة في تركيا.

- تأمين الرفاه، الأمن والاستقرار للشعب التركي.

- تحقيق مفهوم الدولة الاجتماعية إذ تتيح للإفراد العيش بالشكل الاجتماعي المطلوب.

- تحقيق العدالة بين الأكراد و التوزيع العادل للدخل القومي.¹

- برنامج الحزب اختصر أهدافه على : الديمقراطية، التنمية ، النهوض فوق مستوى الحضارة المعاصرة.

اعتمد حزب العدالة و التنمية على مبادئ في السياسة الداخلية و هي :

¹ - براهيم غرابية، "تركيا من اتاتورك الي اردوغان"، مؤمنون بلا حدود، 2013/07/08.

- 1- الديمقراطية و العلمانية و حكم القانون فهي المبادئ الأساسية للجمهورية ،و إن الانفتاح و الشفافية يعتبران مبدآن حيويان للحكومة، فالقطاع العام يموله المواطنون ولهم الحق في معرفة أين و كيف يتم إنفاق أموالهم ،فمن هنا اجري الحزب تغيرات في الدستور و النظام القضائي لتعزيز الديمقراطية و الشفافية.
 - 2- كل مواطن في تركيا له حرية الرأي و الفكر و المعتقد، يجب أن يكون قادرا على التعبير عنها بحرية.
 - 3- إن لكل مواطن الحق في تشكيل اتحادات لكي لا يكون هناك أي تمييز على أساس الجنس،الأصل،الأثني والديني واللغة.
 - 4- إن يكون هناك حزب سياسي يقوم على الدين أو القومية ،باعتبار الحزب يعرف نفسه بأنه ديمقراطي المحافظ ،فيعمل على احترام وتعزيز الثقافة و قيم المجتمع التراثية و الاجتماعية،في نفس الوقت يعمل على تحديث وتحسين الحياة في المجتمع.
 - 5- ا لعمل على رفع تركيا إلى مستوى الدولة المتقدمة وذلك بواسطة إجراء إصلاحات بنوية "رئيسية" في القطاع العام و الاقتصاد.هكذا يشكل تطبيق اقتصاد السوق الحر و الخصخصة لصالح البلاد.
 - 6- أما المبادئ التي اعتمدها الحزب في مجال السياسة الخارجية،حسب قول "ميرغان" نائب رئيس الحزب : "إننا نعيش في عهد جديد في السياسة الدولية يمكن تعريفه بزيادة العلاقات بين الدول و ضمن المنطقة ،و التكامل في العالم المتعولم ذلك يجعل الديمقراطية والحكم الصالح هما المبدآن الأساسيين للمجتمع الدولي".¹
- يلخص "ميرغان" أهداف حكومته في السياسة الخارجية في:

¹ - براهيم غرابيية، نفس المرجع.

- تغيير في البنية الديناميكية لظروف العالم يفرض تأسيس علاقات عقلانية و تعزيز هذه العلاقات.

- على تركيا إن تكون فاعلة في وقف الصراع و تأمين الاستقرار في المنطقة ،ورفض الحزب لجميع

أشكال التعذيب ،الإرهاب.²

مع تأسيس الجمهورية التركية أصبح التحديث مشروع "دائم" لتركيا و قضية سياسة رسمية للدولة ،

و من التدايعات التحديث بالنسبة لتركيا هي أن تكون عضوا في الاتحاد الأوروبي فمعظم الشعب

التركي أكثر من 75% يريد هذه العضوية .

- يقول رجب طيب اردوغان وهو رئيس الوزراء عن الديمقراطية في الشرق الأوسط : "إنني لا أشارك

النظرة التي ترى إن الثقافة الإسلامية و الديمقراطية لا يمكن ان يتصالحا،فالسيسي الذي لا يحترم

القناعات الدينية في محيطه الشخصي،ينظر إلى السياسة باعتبارها مجالا خارج الدين،إنما يحمل نظرة

مختلفة تماما. " فالديمقراطية في الشرق الأوسط هي هدف يجب بلوغه ،والسؤال عما إذا كانت تلك

الديمقراطية ممكنة بل كيف تحقق الديمقراطية في المنطقة؟

انتخابات 3نوفمبر2002م و فوز حزب العدالة و التنمية :

لم يكن من السهل لحزب العدالة و التنمية الذي تم تأسيسه سنة 2001م لينخوض رهان

الانتخابات التشريعية في اقل من سنة ،بفضل السمعة المتميزة لطيب رجب اردوغان ،الفكري و

الديني ،يتمكن الحزب من مواجهة التحديات التي تعيشها تركيا في هذه المرحلة خاصة الوضع

الاقتصادي للبلاد كان سيئا الدولار مقارنة مع الليرة فادى إلى تضخم في الدولة إذ وصلت نسبة

¹العجز فيه 50%، ارتفاع الفوائد فلجأت الحكومة لصندوق النقد الدولي ،إضافة لرفع الضرائب

² - "قراءة في كتاب رجب طيب اردوغان: قصة زعيم"، مركزالنماء للبحوث و الدراسات، 2013/03/19، ص ص.90-92.

¹ - "قراءة في كتاب رجب طيب اردوغان: قصة زعيم"، نفس المرجع، ص.93.

، كما قام حزب اليسار الديمقراطي بإخلاء السبيل للسجون فادى إلى ارتفاع الجريمة ،السرقه و وجود حالة اللامن.

مع مجيء الانتخابات المبكرة في نوفمبر 2002م حصل حزب العدالة والتنمية على اغلب المقاعد ،وتشكيل الحكومة رقم 58 في تاريخ الجمهورية على يد "عبد الله غول" رفيق الدرب لطيب رجب اردوغان ، فلاشك إن سر نجاح حزب العدالة و التنمية هو زعيمه السياسي "اردوغان" إنما يعود إلى القيم الديمقراطية التي يتجلى بها نوعه بأهمية الديمقراطية فهي مخرج من الأزمة السياسية ، الاقتصادية، الاجتماعية التي تعاني منها الدولة التركية .

و قد تجلى ذلك بحصوله على نسبة 34,2% من أصوات الناخبين بما يعادل 363 مقعدا في البرلمان التركي من أصل 550 مقعدا، المركز الثاني حزب الشعب الجمهوري بزعامة "لينز بايكل" حصوله على نسبة 19,3% بما يعادل 178 مقعدا، بينما الأحزاب الأخرى لم تحصل إلا على الحد الأدنى من الأصوات الذي يبلغ 10% لتمثل في البرلمان بما فيها حزب السعادة بزعامة "رجائي قوطان"، أما الأحزاب الائتلاف لم يحصل حزب اليسار الديمقراطي على 1,2% من الأصوات ،حزب الوطن الأم حصوله على 0,1% من الأصوات ،بينما حزب العمل القومي تحصل على نسبة 8,3% من الأصوات ¹.

-أدى اهتمام اردوغان إلى قفز الناتج المحلي الإجمالي من 147,1 دولار عام 2001 إلى 362,5 مليار دولار في 2005، كما أكد تقرير البنك الدولي 2010 تركيا على مدى سنوات الخمس 2003-2007 لا يقل متوسط النمو السنوي للاقتصاد التركي عن 6 % ، وانخفاض الدين العام من 74% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2002 إلى 39 % في نهاية 2007م، من أهم أسباب النجاح الاقتصادي الذي حققه اردوغان و حكومته الأولى هو حرصه على طمأنة أصحاب رأس المال ،خاصة رجال أعمال الأتراك ، وجود كيان يجمع اغلبهم تحت مسمى اتحاد رجال العمال

¹ - راغب السرجاني، قصة اردوغان. (مصر، دار الكتب، ط4، 2002)، ص99

و الصناعيين المستقلين "الموصياد" فهؤلاء التجار والصناع كانوا عماد النهضة الاقتصادية في حكومة اردوغان الأولى ،بتشجيع من اردوغان وقد استطاع من خلال مشروعاتهم الضخمة مع الدول الإسلامية توجيه السياسة الخارجية التركية من جديد إلى العالم الإسلامي، فتجاوزت تركيا العديد من المشكلات الاقتصادية و تحسنت أجواء الاستثمار و دخول تركيا بين أكثر الدول جذبا للاستثمار الخارجي¹.

- وقد شكلت التعديلات الدستورية التي تمت عبر استفتاء شعبي عام 2010 منعطفا مهما في تاريخ المحكمة، حيث تم تعديل بنيتها وزيادة عدد أعضائها من 11 إلى 17، وتحديد فترة عمل القضاة بها، وإعطاء دور أكبر لرئيس الجمهورية في اختيارهم، وتقليل إمكانية حظر الأحزاب السياسية (باشتراف موافقة ثلثي الأعضاء).

دلالات نتائج انتخابات 2002م:

تحدث الكثير من المحللون عن الصورة أو الحياة السياسية في تركيا استنادا إلى عدة دلالات و هي كالآتي:

1-الشعب التركي يريد التغيير: فالشعب التركي قال كلمته الحاسمة بعدما كانت و التي أعطاها للأحزاب التقليدية قبل ثلاث سنوات بعدما رأى أنها السبب في الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالبلاد،وأنها عاجزة عن حل مشاكله.

2-الشعب يريد الاستقرار أيضا: وذلك بإعطاء الثقة لحزب العدالة و التنمية برموزه الإسلامية ذات تاريخ ناصع و على رأسهم اردوغان ،فالشعب التركي يريد الإسلام و في نفس الوقت يطمح هدنة مع الجيش العلماني الصارم.

* الموصياد: جمعية تجمع رجال الأعمال الأتراك ، استطاعوا أن يشكلوا تجمعا بدا ب 5اشخاص عام 1990الان اسمها (جمعية رجال الأعمال و المصنعين المستقلين) بلغ عدد أعضاؤها عام 2010 إلى 500الف عضو، وعدد الشركات حوالي 10الف شركة ، تمثل 10%من الدخل القومي التركي.

¹- راغب السرجاني، نفس المرجع، ص.100.

3-انتصار اردوغان كقيادة كاريزمية: إن الشعب التركي شخصية كاريزمية قوية تخلصهم من الفساد، وإجراء تعديلات لازمة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي،و يعتبر اردوغان شخصية قوية كاريزمية يدعو إلى التجديد والتغيير كما اثبت جدارته في الحكم عندما كان رئيسا لبلدية اسطنبول ،إضافة فهي شخصية متواضعة و معتدلة إذ وصف حزب العدالة والتنمية من قبل الوسط الإعلامي المحلي بأنه "الحزب الأبيض" نسبة إلى مصداقية ونزاهة قيادته خاصة "اردوغان" و "عبدا لله جول".¹

¹ - راغب السرجاني، نفس المرجع، ص.93.

المبحث الثاني: العلمانية و بداية الصراع الثقافي

المطلب الأول: مرحلة 1923-1950

تسربت الأفكار العلمانية إلى تركيا منذ القرن 18 أيام الدولة العثمانية عن طريق طلاب الأتراك الذين كانوا يدرسون في الغرب خاصة في فرنسا. بدأت هذه الحركة في عمر السلطان محمود الثاني و لقت معارضة شديدة من طرف الشعب التركي. لكن بعد مجيء "أتاتورك" تمكن من وضع العلمانية و بقيت راسخة حتى الآن. فبعد انقضت ثلاث سنوات من مقاومته للاحتلال نجح "كمال مصطفى أتاتورك" من تحرير تركيا و طرد المحتلين من بلاده و على اثر ذلك و في 29 أكتوبر 1923 أعلنت الجمهورية التركية و تم تنصيب "أتاتورك" رئيسا للبلاد بجانب رئاسته للوزراء و رأسته لحزب الشعب الجمهوري الذي أسسه فضلا عن كونه القائد العسكري العام للجيش التركي. فأصبح أتاتورك يسيطر على الجيش و الحكومة و الشعب في أن واحد.¹

و بدأ أتاتورك يكشف عن معارضة شرسة و حادة ليس علي نظام الخلافة فقط بل يتعداه إلى الإسلام نفسه و يتضح ذلك مما فعله بعد إنهاء الخلافة عام 1924 حيث قام بتثبيت العلمانية كنهج للحكم في الدستور، فأعلن أتاتورك بفصل الدين عن الدولة و إلغاء المحاكم الشرعية فاصدر العديد من التشريعات بهدف فصل تركيا بأي علاقة بجذورها الإسلامية.

قام أتاتورك* بإلغاء كتابة اللغة التركية بالحروف العربية و أمر بترجمة القرآن إلى اللغة التركية، و جعل الأذان لصلاة باللغة التركية كما اتخذ التقويم الغربي تقويما رسميا للبلاد بديلا عن التقويم الإسلامي، و جعل العطلة الأسبوعية الأحد بدلا من الجمعة، ثم اصدر قانون جديد سماه القانون المدني ليعيد

¹ د. راغب سرجاني، نفس المرجع، ص 20، 19.

* - كمال مصطفى أتاتورك: مؤسس الجمهورية العلمانية التركية الحديثة عام 1923، تمكن في سنين قليلة من البروز كقائد عسكري ثم كزعيم سياسي الغي الخلافة العثمانية ثم أسس مكانها تركيا المعاصرة التي أصبحت كما أراد دولة علمانية غربية الطابع و القوانين، تمكن من تحرير الأناضول المحتل في "حرب الاستقلال"، حقق مجموعة من الانتصارات ما اكسبه شهرة ملأت أفاق العالم الإسلامي، في 1923 أعلن رئيسا وجعل أنقرة عاصمة للدولة الجديدة. بدأ "مصطفى كمال" إجراءاته، حارب الدين والتدين من خلال النظام العلماني ومنع كل مظاهر التدين بإجراءات قانونية تحميها مؤسسات الدولة كالجيش، توفي أتاتورك بعد مرضه في نوفمبر 1938 فحتى اليوم مازالت قواعد التي وضعها تحكم تركيا.

هيكله المجتمع التركي اجتماعيا و اقتصاديا, حتى أحواله الشخصية على أسس غربية بعيدة عما ألفه الأتراك و تربوا عليه منذ مئات السنين.

إن الايديولوجية الكمالية فضلا عن علمانيتها الصارمة ترى إن هوية أي تركي هي مسألة جغرافية تحدد بالانتماء الجغرافي لتركيا و ليس مسألة قومية أو عرقية, فالأتراك هم الذين يعيشون في تركيا و يتعارفون باعتبارهم أتراك, فأتاتورك نجح في تحقيق هدفه و بناء مشروعه, حيث أصبحت تركيا الدولة الوحيدة المسلمة في العالم التي لا بنص دستورها علي أن الإسلام هو دين الدولة بينما بنص دستورها على أن العلمانية هي مبدأ من مبادئ نظام الحكم في تركيا و تنص المادة الثانية من دستورها 1982 على ذلك بوضوح " الجمهورية التركية هي دولة ديمقراطية علمانية اشتراكية محكومة بقواعد القانون".¹

منذ عام 1925 بدا في تغريب تركيا و جهز أأتاتورك بنظرته المفتونة للغرب حيث كان أول زعيم تركي يتبنى الحضارة الأوروبية نهجا رسميا لدولة و من أقواله " الحضارة التي يجب أن ينشئها الجيل التركي الجديد هي حضارة أوروبا مضمونا و شكلا, لان هناك حضارة واحدة حقيقية هي الحضارة الأوروبية القائدة... حيث إن جميع أمم العالم مضطرة إلى الأخذ بالحضارة الأوروبية, لكي تؤمن لنفسها الحياة و الاعتبار".²

و من اجل تكريس مظاهر العلمانية و النظام العلماني اصدر أأتاتورك مراسيم عدة يشجع فيها نبذ العادات الإسلامية حيث قام في هذا الإطار باستعادة القوانين السويسرية عام 1926 و الغي جميع القوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية في قضايا الأحوال الشخصية.

العلمانية يعد واحدا من ستة معالم أقام عليها كمال أأتاتورك تركيا الحديثة ، و هذه المبادئ الملخصة للكمالية يمكن أن نقف عليها من خلال الإيديولوجية الكمالية في نسختها الكاملة و التي تسيطر فيها الحزب و الدولة بالكامل على جميع مناص الحياة ، رؤية تنبأها حزب الشعب الجمهوري

¹ - جلال ورغي، *الحركة الإسلامية التركية*. (قطر، مركز الجزيرة لدراسات و الدار العربية للعلوم، ط1، 2010)، ص ص.23، 24.

² - د. راغب سرجاني، نفس المرجع، ص.21.

الحاكم عام 1931 و قد عرف حزب تركيا الجديدة بأنها قومية ذات نظام جمهوري و شعبي و علماني و ثوري و دولا نق (يتصف بمركزية الدولة في الحياة العامة و الخاصة للأفراد) . حيث أصبحت هذه " الأسهم الستة " المبادئ الموجهة لدولة التركية و ألحقت بالدستور عام 1937 و تلخص " الأسهم الستة " كما كان يتعارف عليها ، النظرية الكمالية التي تمثل العلمانية أحد أبرز مقوماتها¹

و استكمل أتاتورك ثورية عام 1938 قبل وفاته بإلغاء المادة التي تنص على أن الإسلام دين الدولة في الدستور .

تقوم فكرة العلمانية بالمفهوم الكمالي السائد في تركيا على عدة من الأفكار الأساسية التي تؤسس لإيديولوجيا من أبرز محاورها :

- 1 - فكرة الجمهورية بديلا لنظام الملكي السلطاني و الخلافة الإسلامية الفكرة القومية أي يكون الرابط الأساسي بين الشعب التركي مليّة أو وطنية و ليس الدين .
- 2 - فكرة الشعبية بمعنى ضرب نفوذ الارستقراطية العثمانية و الملاك و القطاعيين و رجال الدين بتصعيد الطبقات الدنيا من المجتمع في إطار المساواة بين أبناء الشعب .
- 3 - فكرة الهيمنة لدولة و نحوها على أداة لفرص العلمانية و التغريب و التحديث الصناعي و الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي
- 4 - فكرة الانقلاية أي الثورة على كل ما هو سائد من الأفكار
- 5 - فكرة القومية: أي أن يكون الرابط الأساسي بين أبناء الشعب التركي "مليّة" الوطنية و ليس الدين.

- 6 - الأهم في كل ذلك أن مفهوم العلمانية في تركيا لا يقتصر على تحييد دور الدين و صله عن الدولة كما هو في الغرب مثلا، لكنه يمضي أبعد من ذلك بإجبار الناس على المفهوم الذي يراه

¹ - جلال ورغي، نفس المرجع، ص ص 25، 26.

لممارسات الدين في الحياة العامة بل و في أداء العبارات حيث حاول "عصمت إينونو" إجبار الأئمة في المساجد على قراءة الفاتحة في الصلاة باللغة التركية و منح المرأة كل الحقوق إلا حقها في ارتداء الحجاب مثلاً.

و الأوضاع و المؤسسات التي تعتبر تقليدية و متخلفة و الأهم من كل ذلك أن مفهوم العلمانية في تركيا لا يقتصر على تحديد دور الدين و فصله عن الدولة كما هو في الغرب مثلاً لكنه يمضي أبعد من ذلك بإجبار الناس على المفهوم الذي يراه (ممارسات الدين في الحياة العامة بل و في أداء العبارات حيث أجبروا لائمة على قراءة الفاتحة باللغة التركية و منعهم بالدعاء باللغة العربية ومنح المرأة كل الحقوق و منعها من ارتداء الحجاب مثلاً .

هنا نرى أن هدف العلمانيين هو مسح تأثير الدين على الحياة الناس و إن لم يكن هجومهم على الدين مباشرة فهم يعلنون الحرب على التدين.¹

فالمحكمة الدستورية في تركيا تنص على أن اللاتكية عبارة عن الطريقة الحضارية للحياة فهي أساس فهم الحرية و الديمقراطية و فهم الاستقلال و السيادة الوطنية و مثل الإنسانية تم تضيف أن النظام العلماني يححر الدين من التسييس و يستبعد كأداة السلطة و يعاد لمكانه المناسب و المشرف له في وعي كل المواطنين .

المطلب الثاني: مرحلة 1938 - 1950

لقد كانت خليفة أنا تورك في قيادته تركيا بعد عام 1938 عصمت إينون متحمساً بمشروع الكمالية العلمانية ففرص تأويلاً صار مالها و سعي إلى تبسيط الدولة سيطرتها على كل شيء من أجل استكمال التحول بتركيا إلى الحداثة و التقدم مشدداً على "الدولة" أي مركزية الدولة في الحياة العامة و الخاصة للأفراد .

² - سمير سبيتان ، تركيا في عهد رجب طيب أردوغان . (الأردن ، المملكة الأردنية الهاشمية الحنادرية لنشر والتوزيع ، ط 1 ، 2012) ، ص ص . 60-57 .

مثلت مرحلة الانفتاح الديمقراطي التي شهدتها تركيا عام 1946 منعرجا حاسما في البداية صعود الإسلام السياسي و مع إطلاق التعددية الحزبية في البلاد فقد حزب الشعب الكمالي. السيطرة على الحياة السياسية و أفكار السلطة شيئا فشيئا و أصبحت الأحزاب السياسية مضطرة للتنافس على السلطة بعد وفاة أتاتورك ظهرت أحزاب معارضة عام 1946 ، فأصبحت هناك اهتمامات من قبل الشعب التركي بالإسلام . منع المناقشة حول المسائل الدينية و السماح لمسألة التعليم الدين ووافق عليها في نهاية الأربعينات . فتغيير سياسة حزب الشعب الجمهوري يرجع إلى التأثير الغربي على الريف التركي الذي كان بشكل إرجاع العدد الكلي لسكان و عليه يمكن القول أن المدة الواقعة بين 1938-1949 تعد المراحل المهمة في السلوك السياسي التركي إذ قام " إبنونو " بإصدار قوانين تخص الدين على سبل المثال صدور القانون خاص بعقوبة من يرتدي الطربوش و ترتيل الأذان باللغة العربية .¹

في واقع الأول ، جسد حزب الشعب الجمهوري العلمانية خلال مؤتمره السابع الذي عقد عام 1947 إذ قرر ما يأتي " بعد حزينا جميع القوانين متجهة مع متطلبات المدنية الحديثة ، و إن منع الأفكار الدينية من الشؤون العلمانية للحكومة و السياسة تكون العامل الرئيسي لنجاح التقدم و التطور "²

و نتيجة لهذا ، فقد أكدت الحكومة في برنامجها عام 1949 السياسية العلمانية و المتعلقة بالمدارس الابتدائية حيث جاء فيه " نحن لا نقبل الخرافات التي سكرت هذا الشعب لقرون ، أن نرجع للخلاف تحت ستار الدين " على الرغم أن نسبة الدين يعرفون القراءة و الكتابة في الريف التركي 20% ، إلا أن الاتجاه المعارض للعلمانية كان قويا ضد العلمانية ، فلا إسلام كان بالنسبة للقائمين هو الطريق العام للحياة و هذا ما جعلهم يعارضون .

¹ - جلال ورغي، نفس المرجع، ص ص.40،41.

² - احمد نوري النعيمي، النظام السياسي في تركيا . (عمان، دار زهران لنشر و التوزيع، ط1، 2011)، ص ص.145-148.

التمدن الحديث ، عكس الطبقات الارستقراطية فقد كانت تقوم بالدفاع عن مبادئ أتاتورك و قد عملت هذه الطبقة ضد السلطة العثمانية و التعاليم الدينية . وفيما يخص المسائل الدينية بعد الحرب العالمية الثانية وجد اتجاهات :

- يؤكد الاتجاه الأول: على إعادة التعليم الإسلامي في المدارس و التقارب مع العالمين العربي و الإسلامي .

-أما الاتجاه الثاني: هو اتجاه حديث ، أخذ يدافع عن الحرية الإسلامية و بالتالي يؤكد على الفصل المطلق بين الدين و السياسة حيث يؤكد على الأهمية الحديثة للإسلام ، فالإسلام لا يجب التقليل من شأنه في المجتمع التركي هو مجتمع إسلامي ، كما أن النظام السياسي هو نظام ديمقراطي يؤكد على حاجات المجتمع و يسمح للشعب بالاعتقاد في الدين .

إن هذه التصورات هي التي دفعت حزب الشعب الجمهوري إلى تقديم اقتراحات جديدة لتعديل العلمانية في تركيا و ذلك في المؤتمر الذي عقد عام 1947 حيث أكد ذلك المؤتمر أن تقوية القيم الأخلاقية في المجتمع ضرورة أخلاقية و أكد بعض أعضاء حزب الشعب الجمهوري على أهمية التربية الدينية بغية منافسة الأحزاب السياسية المعارضة¹ .

المطلب الثالث : مرحلة 1950 - 1980

في عام 1950 أجريت انتخابات في تركيا و كانت النتيجة بفوز الحزب الديمقراطي بزعامة " عدنان مندريس " الذي استطلت به جميع القوى و الفئات الإسلامية كان مندريس وطنيا يظهر إمكانية التعامل مع كافة القوى من أجل مصلحة تركيا ، و كان حزبه بكل تأكيد أخف وطأة على الشعب التركي المتمسك بإسلامه من متطرفي حزب الشعب الجمهوري ، يظهر ذلك في حرص الحزب الديمقراطي ، منذ ظهوره على تمييز نفسه عن الحزب الجمهوري في توجيه إزاء².

¹ - احمد نوري النعيمي، نفس المرجع، ص ص.148-169.

² - راغب سرجاني، نفس المرجع، ص.31.

مسألة الدين ، طالب هذا الحزب باحترام أكبر للدين و يتدخل أقل الدولة في الشؤون الدينية و بين عدنان مندريس أن حزب الشعب الجمهوري بالغ في حديثه عن مخاطر الرجعية الإسلامية ، بهدف إبقاء نظام الحزب الواحد لفترة أطول من الناحية الواقعية شهد العقد الذي حكم من خلاله الحزب الديمقراطي (1950-1960) توسيع دور الإسلام في الحياة السياسية التركية . فقد ألغت حكومة الحزب الديمقراطي عام 1950 القانون الذي كان ينص على أن يرفع الأذان لصلاة باللغة التركية ، أصبح الأذان باللغة العربية ، كما أصبح القرآن يتلى في الإذاعات الرسمية ، و أدخلت الدراسات الدينية و منحت الصفة القانونية التي تتيح للطلاب تعليما دينيا .

لقد خرج الإسلام ليصبح أداة سياسية وظفها الحزب الديمقراطي في فترة الخمسينات ثم ليصبح فيما بعد المتغير المعادل للجيش و النخبة العلمانية في السياسة التركية و على جانب آخر لم يتوان مندريس على التواصل مع الغرب ، حيث انضمت تركيا في عهده إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو) عام 1956 و قد ساعدها موقعها الحيوي بالنسبة للغرب الذي أرادها جزءا من التحالف الغربي في مواجهة الشيوعيين .

كذلك كانت تركيا نفسها طامحة لتكوين عضوا في النادي الحضاري الغربي . وكانت ترى أن عضويتها في المؤسسات الاقتصادية و السياسية الأوروبية (السوق الأوروبية المشتركة) إمتداد طبيعي لعضويتها في المؤسسات الأمنية العسكرية الغربية ، و هذان البعدان ، الأمني و الاقتصادي . كان يعينان بالسبة لتركيا إكمال مشروعها الغربي .¹

بما ان العلمانية فرضت بالقوة في تركيا بالقوة و غيرها لا بد من وجود مؤسسات تقوم على حمايتها و المحافظة عليها و يأتي في مقدمة هذه المؤسسات العسكر الذي يعتبر من حيث تدخل أكثر من (1) مرة لمنع حدوث أي إختراق مثلما حدث عام 1960 حيث قام العسكر بانقلاب على عدنان مندريس

¹ - راغب سرجاني، نفس المرجع، ص.35.

و اتهموه بالخيانة العظمى و تم الحكم عليه بإعدام بعد اتهامه بإتهاك قوانين العلمانية و السماح ببعض مظاهر الدينية في تركيا.¹

نجحت المؤسسة العسكرية بهذه التعديلات في إيجاد إطار قانوني لها التدخل في الحياة السياسية ، وطرح رويتها أمام القادة السياسيين بشكل مباشر ، فالإصلاحات الدستورية التي أدخلت عام 1961 و سعت من الإصلاحات العسكر إضافة إلى حرية المجتمع ما أدى إلى ظهور العديد من الجمعيات و المنظمات الدينية خلال الستينات و السبعينات حيث شهت هذه الفترة النزوح من الريف إلى المدينة، و ما صاحبه من وضع اجتماعي مأزوم بسبب ارتفاع البطالة و تصاعد العداء للعرب في هذه المناخات تشكلت أول حركة سياسية ذات جذور إسلامية ، ظهر "نجم الدين أريكان" المتشعب بالثقافة الحديثة كزعيم لهذه الحركة الذي كان عضو في حزب العدالة لكنه انسحب منه و أعلن عن تأسيسه " الحزب النظام الوطني " في عام 1970 الذين يعتبرونه أول حزب سياسي بخلفية إسلامية .

إن المؤسسة العسكرية الحارسة التقليدية للعلمانية شجعت هي نفسها الصحوة الإسلامية ، فبعد صحوة من الاضطرابات في تركيا تدخل الجيش عام 1971 ثم عام 1980 لحماية الجمهورية حسب تبريره .

حيث كل مرة يقوم بمجموعة من الإجراءات ، كان يرى فيها إصلاحات ضرورية و بسبب الصعود اليساري تسامح الجيش مع معالم الإسلام حيث شجع في بعض الأحيان بفتح مدارس دينية و إدراج التعليم الديني في البرامج الدراسية و ذلك في مواجهة اليسار و قد خضع هذا التعليم الديني نفسه الدولة و ضل تحت رقابته خاضعا لتأويلات المؤسسة العسكرية.¹

¹ - راغب سرجاني، نفس المرجع، ص.38.
¹ - جلال ورغي، نفس المرجع، ص.42-45.

انضم حزب أريكان عامين 1975-1977 إلى حكومة " سليمان ديمويل " لكن المؤسسة العسكرية تمكنت من غلق حزب أريكان عام 1950 بعد الانقلاب الذي نفذته ، فقد شهدت تركيا حالة غير مسوقة من التوتر و الاضطرابات السياسية بداية من 1979 الذي شهد 1126 عملية اغتيال سياسي لتصل حالة التوتر ذروتها عام 1980 إلى 1500 جريمة قبل ذلك العام .

المطلب الرابع: مرحلة 1980 – 1997

تعرض حزب السلامة الوطني للحل بعد الانقلاب العسكري عام 1980 إلى جانب الأحزاب الأخرى ، ليعود من جديد عام 1983 تحت اسم " الرفاه " الذي رفع شعار النظام العادل . و يقصد به إقامة الشريعة الإسلامية لكن بأسلوب الحوار و الإقناع حيث بعد تشكيل هذا الحزب كثفت الحركة الإسلامية من نشاطها في كافة المدن التركية ، لذلك اضطرت " حزب الوطن الأم " بزعامة الاقتصادي الليبرالي " أوزال " الذي شكل الحكومة بعد فوز حزبه بالأغلبية في الانتخابات 1983 و كان معروفا في الوقت نفسه بتدينه حيث اعتمد على أسلوب مخالف لأسلوب القمع و الحل الذي تبناه سابقه الذي يراه غير الإتحاد الأوربي ، قد أفسح المجال لتيارات الإسلامية لكي تتواجد من دون قيود واسعة بصورة أدت إلى صعود حزب الرفاه و فاز بعد عشر سنوات من الانتخابات البلدية عام 1994 تم الانتخابات النيابية 1995 ليتولى "نجم الدين أربكان " رئاسة الحكومة عام 1996 بعد الإئتلاف مع حزب الطريق القويم " ¹

كانت هذه الحكومة أقوى مؤشر تشهده تركيا منذ بدء عهدها الجمهوري على قوة الطرق الأخرى المساوي للعلمانية التي استقرت كواقع دستوري في سياسة البلاد و في الوقت نفسه عبر فوز " حزب الرفاه " عن ضعف الأحزاب و القوى العلمانية و انهيار إيديولوجيا اليسار الديمقراطي . لم ترضي العلمانية بهذه التوجيهات الجديدة و في مقدمتها الجيش خاصة عندما ألقى رئيس بلدية

¹ - جلال ورغي، نفس المرجع ، ص ص.68،69.

سنجان إحدى ضواحي أنقرة الذي ينتمي إلى حزب الرفاه كلمة في احتفال نظم من أجل القدس عام 1996 دعي فيها إلى تطبيق الشرعية الإسلامية وكذلك تصريح " أر بكان " رئيس الحكومة على التحذير مع معاداة الإسلام و تنديده لهم و نشر في الصحيفة " صباح " في فبراير 1997 أسماهم " فاشية العلمنة في تركيا "

- حركت هذه التحديات المباشرة من قبل حكم يصف نفسه صراحة أنه إسلامي المؤسسة العسكرية فواجه "حزب الرفاه" حتى أن أحد قادة الجيش الذي قال أن المعركة ضد الإسلاميين مسألة حياة أو موت .

و في أول من مارس 1997 خاطب رئيس الجمهورية "سليمان ديميريل " " أر بكان " في رسالة رسمية قال فيها " تسود قناعة عامة أنكم إنخرطتم عن طريق الجمهورية العلمانية و الديمقراطية و أنني أشاطر أصحاب هذه القناعة رأيهم حيث إذا تمسكتكم كحكومة بهذا الموقف ، فإن النظام سيكون في خطر " جاءت رسالة " ديميريل " إلى " أر بكان " بعد تسلم أر بكان من قبل رسالة تهديد و إنذار مباشرة من الجيش أنصبت جميعها على كبح التطلعات الأصولية الإسلامية و من هذه النقاط فرص رقابة على المؤسسات الدينية و فرص القيود على الدعم التفكير بارتداء الحجاب .

و بعد نحو عام من توليه الحكومة ، أخبرت الجيش " أر بكان " على الاستقالة .

في 18 يونيو 1997 و جرى حق " حزب الرفاه " لتنتهي أبرز تجريه حكم معادية للعلمانية في تركيا بتدخل واضح و مؤثر للجيش لكن من غير انقلاب عسكري .¹

¹ - جلال ورغي، نفس المرجع، ص.70.

المبحث الثالث: دور الجيش في الحياة السياسية التركية

المطلب الأول: ثنائية الجيش و حزب الشعب الجمهوري

يعد الجيش التركي وريث التقاليد الاتاتورية و قيمها والشريك الأساسي في تجربة التحديث التي قادها مصطفى كمال أتاتورك عام 1923م، فالمساهم الأول لتوفير المناخ للتنمية و الممارسة العلمانية و الديمقراطية، لكن عند سوء الأمور في الدولة يلجأ إلى الانقلاب العسكري المباشر أحيانا أو اللجوء إلى لغة الإنذار و التهديد أحيانا أخرى.

أطاح الجيش التركي بأربعة حكومات مدنية منذ الستينيات القرن العشرين وصولا إلى حزب العدالة والتنمية عام 2002م .

- خلال الحرب العالمية الأولى ظل الجيش التركي المنظمة والقادرة على مقاومة واحتلال القوى العظمى للبلاد، فبعد الغزو القوات اليونانية "أزمير" على الأناضول الغربي في 1919م فقامت القوات الوطنية بقيادة مصطفى أتاتورك بتنظيم المقاومة الشعبية واستعادة السلطة على كل مناطق الأناضول، كما تبعها انتصار دبلوماسي تمثل في معاهدة لوزان في يوليو عام 1923م، في 29 أكتوبر يرأس "الغازي مصطفى عمار" الجمهورية و أصبح الجيش التركي جيشا قوميا وبريتوريا. - خلال حكم أتاتورك في الفترة 1923-1938م فقد أرسى أتاتورك تقاليد "الجيش المحترف" فلا يسمح لضباطه بالانخراط في السياسة، فقررت اللائحة الداخلية للقوات المسلحة التركية أن واجب القوات المسلحة هو حماية و حراسة الحدود التركية، كذلك حماية التعاليم التي قامت عليها الجمهورية التركية (تعاليم أتاتورك) و عدم فصل رئاسة السلطة التنفيذية عن قيادة الجيش، وهذه الأخيرة لم تفصل إلا بعد وفاة أتاتورك.¹

¹ - رضا هلال، السيف و الهلال تركيا من أتاتورك إلى إربكان (القاهرة، دار الشروق، ط1، 1999، 1999)، ص.17.

خلال تواجد حزب الاستقلال أدت المقاومة الوطنية إلى مزج قوي بين الدورين السياسي و العسكري في مفهوم الوظيفة العسكرية، و قد نجح أتاتورك و مجموعته في تولي إدارة البلاد و كما تحول الجيش إلى عضو فاعل في بناء الجمهورية التركية.

طبقا لدستور 1921م أصبح أتاتورك القائد العسكري العام، رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء كما اجتمعت كلتا السلطتين العسكرية و السياسية.

يكمن دور الجيش في العملية السياسية خلال عهد أتاتورك (1923-1938) في مرحلتين هم

-المرحلة الأولى (1923-1927): هي المرحلة التي مارس فيها أتاتورك مع رفاقه العسكريون مؤامرات سياسية بهدف احتواء النخب السياسية المعارضة وإقصائهم، إذ كان الجيش قوة داعمة للثورة الكمالية.¹

-المرحلة الثانية (1927 - 1938): مارس الجيش اهتماماته لتنظيم الداخل العسكري، ترسيخ وضعيته القانونية وهو قوة حارسة للنظام الكمالي.

كان "بايار" وثلاث نواب آخرون يشكلون كتلة برلمانية تنتقد سياسات حزب الشعب الجمهوري و الثلاثة الآخرون هم:

1. عدنان مندريس: نائب مدينة "ايدين"، كان أحد المحامين المشهورين كذلك كونه من كبار ملاك الأراضى في "أزمير".

2. فؤاد كوبرولو: نائب مدينة "كارس"، كان أستاذا جامعيا و مؤرخا معروفا، و من أكبر مثقفي تركيا في عصره.

3. كان رفيق كورالتان عن مدينة "اتيل"، كان أحد القضاة المشهود لهم بالاحترام و التقدير، فكتلة النواب الأربعة بزعامة جلال "باتار" إعلان تأسيس الحزب الديمقراطي في 7 يناير 1946، و يصبح الحزب الثاني بعد حزب الشعب ويقضي على هيمنة الحزب الواحد.²

¹ - د. طارق عبد الجليل، *العسكريو الدستور في تركيا*. (مصر، دار النهضة للنشر، 2013)، ص، ص. 40-43.

² - راغب السرجاني، نفس المرجع، ص، ص. 31-35.

بعد وفاة أتاتورك تولى العرش "عصمت اينونو" الجمهورية و مقاليد حزب الشعب الجمهوري، و ركز على مبدأ أن يكون الجيش هو القيم والحارس على أساسيات النظام و مبادئ حزب الشعب الجمهوري، و هو حزب الجمهورية و السلطة والفكر الأتاتوركى.

فالرئيس الذي خلفه هو المرشال "فوزي شاقماق" * كان لانفصال الجيش عن رئاسة الدولة أثر بالغ في رسم دور الجيش في الحياة السياسية التركية، وتحول من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية. خلال انتخابات 1950 البرلمانية فوز ساحق للحزب الديمقراطي وهزيمة حزب الشعب الجمهوري (أتاتورك) وهذا أدى إلى سخطت الشعب التركي على النخبة البيروقراطية العسكرية، كما رفض "عدنان مندريس" زعيم الحزب الديمقراطي و رئيس حكومته مزاعم "الجمهورية" حراس إصلاحات أتاتورك وأن الأمة التركية هي الحارس الحقيقي للإصلاحات.

التزمت جنرالات الجيش بعد وفاة أتاتورك عام 1938 بنفس المبادئ، إذ كان لهم دور أساسي في مجمل المعادلات السياسية خلال حكم "عصمت اينونو" الذي خلف أتاتورك في زعامة الحكومة في عام 1950 عندما انتقلت البلاد إلى التعددية الحزبية بإذن من جنرالات الجيش الذين كانوا يعرفون أنهم يملكون القوة الكافية للتدخل حين اللزوم.

المطلب الثاني: سلسلة الانقلابات

تدخل الجيش بشكل مباشر من خلال أربعة انقلابات عسكرية لفترة تقل عن أربعين عاما لتغيير حكومات مدنية منتخبة لأسباب مختلفة في مقدمها حماية النظام العلماني.¹

- الانقلاب الأول: كان في مايو/أيار 1960م فهو أكثر دموية عندما أطاح الجيش بحكومة "عدنان مندريس"، عندما وجهت له اتهامات السماح للقوى الدينية بالعمل بحرية بعدما قامت الحكومات

¹ - د.لقمان عمر محمود النعيمي، تركيا وصراع الهوية. (الموصل، مركز الدراسات الاقليمية، 2006)، ص، ص. 86-92.

العلمانية بمنعها تماما، إلا أن "مندريس" لم يكن بالأصل إسلاميا فإن مجرد محاولته تخطي شكل العلمانية الذي شرعه "أتاتورك" كان كفيلا بمحاكمته و إعدامه مع ثلاثة من وزرائه بتهم غير جدية.

فلم تتدخل واشنطن لإنقاذ "مندريس" * رغم قربها منها وقدم للغرب خدمات جليلة إذ تحولت تركيا في عهده إلى مخفر متقدم إستراتيجي للحلف الأطلسي جاء الإتحاد السوفيتي والمذ القومي العربي بقيادة "جمال عبد الناصر"

- جاء الانقلاب الثاني : في مارس/أذار 1971 حيث وجهت قيادة الجيش مذكرة إنذار إلى الوزراء "سليمان ديميرل" بإجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية سريعة من أجل القضاء على أسباب التذمر و الفوضى، فإن الجيش حسب المذكرة سيمارس حقه الدستوري بتسليم مقاليد الحكم وعرف "بانقلا بالمذكرة"، اذ عاد الحكم المدني 1974 بحكومة أجاويد (حزب اليسار الديمقراطي) وأربكان (حزب السلامة الوطني-الإسلامي) غير أن هذا الحكم لم يحل المأزق (العنف السياسي و الأزمة الاقتصادية).¹

إذ جاء هذا لحماية الحسابات الأمريكية، فكانت البلاد تشهد صراعات دموية بين القوى اليسارية والقوى اليمينية (الإسلامية و القومية) بدعم من الدولة المدعومة واشنطن إذ تتخوف من التيار اليساري أن يتحول إلى قوة جدية في الشارع التركي.

- كان الانقلاب الثالث : في سبتمبر 1980 بقيادة رئيس الأركان "إيفرين" إذ جاء الانقلاب بعد تفكك النظام السياسي المدني بالسيطرة التامة للجيش على النظام. كانت ذريعة الانقلاب هي عجز السياسيين المدنيين على حماية النظام الجمهوري الأتاتوركي العلماني وعجز البلاد من الخروج من الأزميتين الاقتصادية و السياسية، حيث حكم قائد الانقلاب "كنعان إيفرين" لمدة سبعة سنوات رئيس

* عدنان مندريس : رئيس وزراء تركيا في الخمسينيات، تحدى تشريعات أتاتورك العلمانية ، على الرغم من انه ادخل تركيا في حلف شمال الأطلسي وجعلها رأس حربة الغرب لمواجهة الاتحاد السوفيتي ، فان ذلك لم يشفع له حينما تحرك الجيش ضده في أول انقلاب و ليحكم عليه الإعدام في سبتمبر/أيلول عام 1960 و عدد من رفاقه .

¹ - رضا هلال، نفس المرجع، ص، ص، 18، 19.

للجمهورية بعد أن صاغ دستوراً غريباً بتركيز السلطة التنفيذية، زاد من سلطات رئيس الجمهورية و مجلس الأمن القومي، كما قيد حرية التعبير و حرية التنظيم باعتباريات كثيرة من قبل المصلحة القومية، النظام العام والأمن القومي. و من نتائج انقلاب 1980: - تكريس دور الجيش في السياسة التركية باعتباره "الحارس" للنظام الجمهوري الاتاتوري العلماني، - "الحامي" للاستقرار السياسي، - "المنقذ" من فساد النخبة السياسية.

كما قطع الطريق على "الإسلام السياسي" من خلال طرح إسلام آخر "الإسلامية المعتدلة" الذي تبناه "تورجوت أوزال" طمعاً بإحداث تسوية تاريخية بين الأتاتورية والإسلام في تركيا.

كان "أوزال" يهدف إلى ضرب اليسار من جهة ، و الحد من الراديكالية الإسلامية الصاعدة في تركيا بعد نجاح الثورة الإسلام من جهة أخرى 1979، وصياغة الإسلام الإيديولوجي اشمئ من إشهار القومية الاتاتورية التركية من جهة ثالثة.

بعد وفاة "أوزال" هناك طرح "الرفاه الإسلامي" الذي عبر عنه "نجم الدين أربكان" الذي اعتمد على النظام العادل و هو الإسلامي كنقيض للنظام العلماني الغربي في الداخل و الخارج و في الاقتصاد و السياسة. كان الانتصار لحزب الرفاه في انتخابات نيابية سنة 1990 ثم تشكيل حكومة جديدة، برئاسة "نجم الدين أربكان" عام 1997 بعد وصول هذا الحزب للحكم زادت المواجهة بين الجيش و الإسلام السياسي و إحساس الجيش بخطورة و تغلغل هذا الحزب في المؤسسة العسكرية خاصة.¹

• نجم الدين أربكان: أبرز زعماء الإسلام السياسي في تركيا و أحظر من تحدي قواعد العلمانية الكمالية المتشددة، أسس حزبه "النظام الوطني"، لكن لم يصمد سوى 9 أشهر بسبب انذار من قائد الجيش "محسن باتور"، ثم تأسيس "حزب السلامة الوطني" 1972 و اعتبر ان الدافع عن المشاركة أربكان في الائتلاف انه حقق مكاسب كبيرة لتتبار الإسلام السياسي بالاعتراف بهذا التيار في الساحة السياسية، عند خوجه في السجن أسس حزب الرفاه الوطني 1983 و في 1998 تم حظر حزب الرفاه و أحيل أربكان الى القضاء بتهم انتهاك موائيق علمانية الدولة، ثم حزب الفضيلة لكن تعرض للحظر سنة 2000، و في 2002 تأسس حزب السعادة، لكن خصومه العلمانيين اعتقلوه بتهمة اختلاس اموال من حزب الرفاه، وكان يبلغ من العمر 77 سنة، فأربكان اليوم خارج العمل السياسي الفعلي.

¹ - د. لقمان عمر محمد النعيمي، نفس المرجع، ص. 48.

إذ قام الجيش بإبعاد حزب الرفاه و "اركان" عن العملية السياسية، وقد فشل جميع رؤساء الوزراء الذين حكموا بعد 1980 منهم "سليمان ديميريل"، بولوند أجاويد" و "اركان" من تغييرا لمواد الأخرى المناقضة للديمقراطية فهو ما يؤكد "حالة الخوف النفسي" الذي يعاني منه السياسيون الأتراك من جنرالات الجيش.

-فيما يخص **الانقلاب الرابع**: كان في فبراير/شباط 1997 وكان انقلابا "نظريا" اكتفى فيه الجيش بإخراج الدبابات إلى الشوارع في أنقرة ليضطر رئيس الوزراء "نجم الدين اركان" إلى الاستقالة¹، قبل أن يصل الجيش إلى مقر رئاسة الحكومة، في هذا الانقلاب ظهر حدة الصراع بين العلماني و الإسلامي.

فدريعة لهذا الانقلاب هو حماية النظام الجمهوري الاتاتوركي العلماني، وان قادة انقلاب 1980 وقعوا في مشكلة مزدوجة إزاء التعامل مع الإسلام السياسي . من جهة حاول قادة الانقلاب استعمال الإسلام لإعادة الإيديولوجية الرسمية من اجل السيطرة على المجتمع، ومن جهة ثانية شعا لمجتمع التركي وطر قادة الانقلاب بخطورة "الإسلام السياسي" كإيديولوجية وحركة متأصلتين في رح إسلامي آخر

المطلب الثالث: ثنائية الجيش والقضاء.

من المبادئ الأساسية التي اقرها الدستور عام 1982، هو استقلال السلطة القضائية و من وظائفها تسوية النزاعات. فمن المعلوم أن جمهورية تركيا استمدت قوانينها الجديدة من القانون المدني السويسري، قانون العقوبات الايطالي و القانون التجاري الألماني.

إذ تمارس السلطة القضائية وظائفها عن طريق محاكم مدنية و إدارية و عسكرية.

من أهم المحاكم العليا في تركيا:

¹ - د. لقمان عمر محمود النعيمي، نفس المرجع، ص.56.

المحكمة الدستورية، محكمة الاستئناف العليا، محكمة مجلس امن الدولة، المحكمة العسكرية للاستئناف، المحكمة العسكرية الإدارية العليا و محكمة تنازع الاختصاصات القضائية، محكمة المحاسبات.¹

و أعلى محكمة في البلاد هي المحكمة الدستورية ومن اختصاصاتها:

1- الفصل في دستورية القوانين و القرارات التي لها قوة القانون من حيث الشكل والمضمون.

2- الإشراف والرقابة المالية على الأحزاب السياسية.

3- النظر في القضايا المرتبطة بوظائف رئيس الجمهورية، أعضاء مجلس الوزراء و أعضاء الهيئات القضائية العليا.

أقر الدستور التركي استقلالية السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية و التشريعية فيعبر أن هذه السلطة خاضعة بصورة مباشرة أو غير مباشرة لتأثيرات و نشاط العلمانية في مقدمتها المؤسسة العسكرية التي تعد نفسها حارسة للعلمانية الشمالية للبلاد.

ففي مرحلة الستينيات و السبعينيات كان الجيش دائم الحرص لتطور الأحداث السياسية في البلاد و الصراعات التي كانت تدور بين الأحزاب السياسية، بعد مراقبته نشاطات الشخصيات المدنية، و بعد 1960 ترجم الجيش هذه المراقبة من خلال مجلس دستوري خاص هو مجلس الأمن القومي الذي يضم (رئيس الجمهورية، رئيس الوزراء، رئيس هيئة الأركان وعدد من كبار الضباط).

فدستور 1982 هو الدستور الحالي في تركيا فمن خلال الانقلاب عزز المؤسسة العسكرية و الدستورية إذ منحت لنفسها مزيدا من الصلاحيات في التدخل المباشر و الغير المباشر في كافة المجالات السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية في تركيا. أعطى دستور 1982 نفوذ للمؤسسة العسكرية ويتمثل في:

¹ - د. لقمان النعيمي، نفس المرجع، ص. 48.

- 1- تعيين المؤسسة العسكرية جنرالا داخل مجالس إدارات مؤسسات الدولة مثل المجلس الداخلي للتعليم واتخاذ الإذاعة والتلفزيون، ليكونوا جهة رقابية علي هذه المؤسسات.¹
 - 2- توسيع مجال إعلان حالة الطوارئ والأحكام العرفية إذ يحقق للمؤسسة العسكرية سيطرة كاملة علي الحياة السياسية، و إيجاد مبرر دائم لأي تدخل عسكري يدعو إلى تحقيق الأمن ومنع حركات العنف و الإرهاب.
 - 3- تعديل سلطات مجلس الأمن القومي الذي تشكل في دستور 1960 اذ نصت المادة رقم 118 من دستور 1982 على زيادة عدد الأعضاء العسكريين في المجلس لفرض زيادة الثقل العسكري على المدني داخل المجلس.
 - 4- تشكيل الأمانة العامة لمجلس الأمن القومي و تحديد مهامها لتشمل شؤون تركيا العسكرية، السياسية، الأمنية، الاقتصادية و الثقافية.
- بعد انقلاب 27 مايو 1960 بإضفاء الجيش المشروعية القانونية و الدستورية على تدخلاته العسكرية، و كان في كل تدخل عسكري يعزز من سلطات الجيش و نفوذه في الإدارة المدنية و الحياة السياسية بشكل عام، ذلك بوضع دساتير جديدة و سن قوانين استثنائية تعد بمثابة حصانة لقادة الانقلاب العسكري. ظل العهد العسكري في تركيا قائما من الناحية القانونية حتى انتخابات 1983م، لكن سيطرة الجيش على الأمور من خلال مجلس الأمن القومي استمرت دائما حتى مع تنحي "كنعان ايفرين" عن رئاسة الدولة في نهاية الثمانينات.¹
- شكل أعضاء "حزب الرفاه" حزبا جديدا بعدما تما إغلاقه سمي هذا الحزب ب"حزب الفضيلة" و ورث هذا الحزب سلفه من جميع جوانبه. يعد العنصر الأكثر والأبرز الذي ورثه كانت مشكلة الصراع الداخلي بين جناحي التقليدي و التجديدي، حيث فاز الجناح التقليدي بإدارة حزب الفضيلة بنسبة

¹ - د. طارق عبد الجليل، نفس المرجع، ص. 34.
¹ - محمد عبد العاطي، نفس المرجع، ص. 75.

50,8% فهذا مؤشر على الانشقاق وهذا ما أدى إلى إغلاقه بدعوى مخالفته لمبادئ العلمانية في 2001/06/22، فانتهت مرحلة مسيرة الحركة الأريكانية بتشكيل زعماء الجناح التقليدي حزبا جديدا هو "حزب السعادة" وانكفئوا على أطروحاتهم القديمة، فيما يخص الجناح التجديدي الذي يتزعمه "رجب طيب اردوغان" و عبد الله غول" في تشكيل حزب سياسي جديد هو حزب العدالة والتنمية في 2001/08/14 وله رؤية عرفت "بالعثمانية الجديدة" التي تقوم على الانفتاح اتجاه مختلف التيارات الوطنية مع التمسك بالقيم و التقاليد الوطنية ذلك لتعزيز دولة تركيا دوليا. - مما أدى إلى قيام اردوغان بخطوات عدة في إعادة هيكلة مؤسسات تركيا و تشريعها الدستورية و القانونية، وهذا للتواءم مع معايير "كوبنهاغن" التي تركز على استقرار المؤسسات و ضمان الديمقراطية، ترسيخ دولة القانون و حقوق الأقليات و حقوق الإنسان.

في هذه الفترة حدث انقلاب قضائي ضد حزب العدالة و التنمية من خلال قيام المدعي العام برفع دعوى إغلاق الحزب و حرمان 71 من قياداته من مواصلة العمل السياسي و تعتبر قضية "جونكون" مجرد منظمة إرهابية تنشط للاغتيال، التدخل، والضغط على النواب لمنع انتخاب عبد الله غول رئيس للجمهورية، و الجنرالات الذين كانوا على رأس المنظمة هم (خورشيد طولون، شينيرار اوغور) للسعي لانقلاب عسكري و ارتكاب جرائم.¹

- التعديلات الدستورية التي قام بها حزب العدالة و التنمية تتمثل في:

- تعديل القضاء: أكد "طيب رجب اردوغان" ان مسألة تطهير القضاء هي معركة تركيا في سبيل تحقيق حريتها التامة في معركة الاستقلال الجديدة و قد أكد اردوغان في كلمة القاها امام كتلة حزبه البرلمانية " لقد تمكنا من تطهير الدولة من العصابات, و سنظهر مؤسسة القضاء من تلك الشبكات " .

¹ - محمد عبد العاطي، نفس المرجع، ص. 78.

كان النظام الكمالي المتجذر في تركيا كان يعتمد دائما في حماية علمانية الدولة من أي تهديد، حتى ولو كان أحزابا سياسية أو حكومات منتخبة، بما في ذلك الانقلابات العسكرية، على ثلاث مؤسسات، وهي الجيش والقضاء والإعلام . فالحكومات التركية المتعاقبة منذ عام 2002 برعاية أردوغان ترى ان المعركة الحالية مع القضاء تبدو أصعب وأفدح ثمنا. ان القضاء التركي شكل دوما أقوى أسلحة النظام العلماني خلال تاريخه، حيث حظرت المحكمة الدستورية العليا منذ تأسيسها عام 1963 وحتى الآن 26 حزبا، ضمن 58 حالة حظر أحزاب في تاريخ تركيا الحديثة، تشكل معظمها الأحزاب الإسلامية والكردية.

- كما أن حزب العدالة واجه خطر الحظر و الإغلاق عام 2008 بتهمة تحوله إلى "مركز لأنشطة متعارضة مع العلمانية"، إلا انه نجح بفارق صوت واحد (صوت للقرار 5 أعضاء من المحكمة و عارضه 6)، رغم أن المحكمة أثبتت عليه تهمة معاداة العلمانية و عاقبته ماليا¹.

للمرة الأولى يخضع جنرالات عسكريون في تركيا لمحاكمات مدنية بتهمة تزعم منظمة إرهابية و القيام بإعمال إرهابية، في 12 من يوليو/حزيران 2009 تم الكشف عن وثيقة موقعة من قبل عقيد ركن يدعى "تشيتشيك دورسون" وتشمل هذه الوثيقة على خطة للإطاحة بحزب العدالة و التنمية و تصفية حركة "فتح الله كولن" الإسلامية، إذ قاموا بإخفاء أسلحة و متفجرات في مراكز تلك الجماعة ومداهمتها لاحقا ثم توجيه التهمة فيما بعد لمؤسساتها ثم الربط بينها و بين حكومة حزب العدالة والتنمية . وعليه صدرت الحكومة تشريعا جديدا بتعديل بعض مواد قانون العقوبات صادق عليها رئيس الجمهورية في 2009/07/08 ينص على عدم انتحائية محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية، ويسمح بمحاكمة العسكريين أمام القضاء المدني في القضايا التي تخص امن الدولة.²

¹ - سعيد الحاج، " اردوغان و القضاء و المعركة الاخيرة"، في:

www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/28/04/2014

² - محمد نور الدين، "تركيا بين مطرقة القضاء و مطرقة الجيش"، بيروت، 24 فبراير 2010، في:

www.swissinfo.ch

نجحت خطة اردوغان فرفضت المحكمة الدستورية دعوى إغلاق حزب العدالة و التنمية ،لكن وجهت لها رسالة تحذير قوية للحزب بجرمانه من نصف التمويل الذي يحصل عليه من الخزنة العامة للدولة ،فقد رحب اردوغان هذا القرار و أعلن إن حزبه سيواصل السير على طريق حماية القيم الجمهورية ومن بينها العلمانية.

- تعديل في قضية الحجاب: إن قضية الحجاب تعتبر أكثر من مجرد محل للخلاف في السياسة التركية ، فهي دائما ما تشغل المحاكم عام 1999 قضت الأرملة "هدى قايا" البالغة من العمر 47هي و ابتناها عقوبة بالسجن لمدة 7 اشهر بسبب توجيه الحكومة لها بتهمة "محاولة الإطاحة بالجمهورية التركية عن طريق العنف" واشتركن في مظاهرة في مظاهرة ضد حظر الحجاب في الجامعات التركية،وعند الإفراج عنهن أسست (هدى قايا) منظمة غير حكومية واستكملت حملتها لصالح القضية.¹

- في عام 2003 طرد رئيس المحكمة الإدارية العليا (دانيشتاي) الشاهدة (خديجة خاصد ميرشاهين) من قاعدة المحكمة لأنها ترتدي الحجاب فهي محامية ولان السيدات اللواتي يعملن في الوظائف الرسمية لا يسمح لهن بدخول القاعات الرسمية إلا و هن يكشفن شعورهن ،في هذا الصدد ثارت فضيحة عندما دخلت (مروة خفاجي) من حزب(الرخاء) الإسلامي بعد انتخابات 1999م الجلسة العامة للبرلمان للحجاب فهذا أدى إلى حظر (حزب الخاء)،أما النائبة (مروى خفاجي) و نائبة أخرى (اليكك) التي دافعت عنها ولم ترتدي الحجاب فقدتا عضويتهم .

وضع رئيس الجمهورية "سيرز" بتوسيع " دائرة الأماكن العامة التي يحظر فيها ارتداء الحجاب عام 2005م ليشمل قصر (شنقايا).ليس هناك قانون في تركيا قانون ينص حرفيا على ارتداء الحجاب ،فلمدافعين عند منع الحجاب يستندون إلى المادة 174 من الدستور التي تنص على ثمانية قوانين إصلاحية لا يمكن إلغاؤها لأنها تهدف إلى رفع المجتمع إلى مستوى المدينة المعاصرة و الحفاظ على

¹ - راينر هيبيرمان، نفس المرجع، ص.145.

الكيان العلماني للجمهورية ،احد هذه القوانين هو قانون رقم 2596 الصادر 3 ديسمبر 1934 يمنع ارتداء ملابس "محددة"(ملابس دينية)في هذه الفترة النساء كن يرتدين غطاء الرأس التقليدي الواسع الخاص بالريفين ،اسمه "باش اورتسو" أو غطاء الرأس لكن مؤسسو الجمهورية لا يعنون هذا الغطاء.

- قام الجيش في فترة" اركان " بتصعيد ضغوطه على حكومة اركان بالمطالبة بتنفيذ العديد من الإجراءات بلغت 18 مطلباً بذريعة حماية علمانية الدولة التركية ،دعي بحظر الحجاب للنساء ، إضافة إلى تجريم أي نشاط سياسي له دوافع دينية إغلاق مدارس تعليم القرآن التابعة للإسلاميين و فصل بعض حكام الولايات لانتماءاتهم الإسلامية. فلم يكتفي العسكريون بهذا و اصدر قائمة من القرارات :

- منع الطالبات المحجبات من التعليم الجامعي ،إغلاق بعض الشركات والمصانع وإيقاف التعامل مع بعضها البعض بمجرد العلم بأنها لأحد أبناء التيار الإسلامي . ثم بدا اردوغان يطالب بتهدة الصدام مع العلمانية التركية وحراسها من العسكر،وتوجيه اركان حينما حاول تبرئة ذمة الحزب من التوقيع على قرار حظر لحجاب في الجامعات ،فقام بدفع "مروة قاوقجي" المحجبة إلى البرلمان التركي كنائبة عن حزب الفضيلة و هذا الأمر رفضه اردوغان و أنصاره مما أدى إلى أزمة جديدة مع العلمانيين و العسكريين في تركيا.¹

¹ - راينر هيرمان، نفس المرجع،ص،ص.46-47.

خلاصة الفصل الثاني:

شهدت الحياة الحزبية في تركيا العديد من التطورات منذ إعلان الجمهورية عام 1923، لكن التفاعلات الحقيقية بدأت عام 1950 في ظل حزب التعددية الحزبية، وظلت الحكومات منذ ذلك التاريخ وحتى عام 2002 ائتلافية في غالبيتها، نظرا لعدم قدرة الأحزاب على خلق تغيير في المجتمع التركي، إلا أن جاءت الانتخابات في ذلك العام والفوز التاريخي لحزب العدالة والتنمية اثر حصوله على غالبية المقاعد النيابية بواقع (360) مقعد من أصل (550)، وأسفر ذلك عن تفاعلات مهدت لتغييرات جذرية في الداخل والخارج التي مازالت تتفاعل إلى يومنا هذا.

عمل الجيش التركي منذ قيام الجمهورية التركية الحديثة على حماية العلمانية من خلال مجموعة من الآليات الدستورية و القانونية الذي شرع تدخله في السياسة و مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، قام بإصلاحات شاملة وذلك بإجراء تعديلات جوهرية في بنية المؤسسة العسكرية و مجلس الأمن القومي ووضعها في مكانها الصحيح وفق معايير النظم الديمقراطية الحديثة.

تعتبر القضية الكردية و قضية الحجاب من ابرز المسائل الأساسية التي رافقت الدولة التركية في فترة تأسيس الجمهورية التركية إلى يومنا هذا ، إذ برزتا بشكل كبير في فترة الثمانينات وذلك بعد ظهور حزب العمال الكردستاني خاصة القضية الكردية ، وقد اتخذ حزب العدالة والتنمية بعد مجيئه في 2002 عدة اجراءات فيما يخص هاتين القضيتين .

انطلاقا من التراجع الكبير للاقتصاد التركي في الازمة الاقتصادية في الثمانينات والتي تركت اثر على الدولة التركية ،ما جعل حزب العدالة و التنمية بقيادة اردوغان ان ينتقل بالاقتصاد التركي الى حالة الاستقرار و يحقق في سبع سنوات ما يشبه بالمعجزة الاقتصادية .

المبحث الأول: علي الصعيد السياسي

المطلب الأول: الخطاب السياسي لحزب العدالة و التنمية

بعد تأسيس حزب العدالة في أغسطس 2001 و نشأ العديد من أعضائه المؤسسين إذ ترعرعوا في كنف الإسلام السياسي ،فهو حزب محافظا ،يستخلص إيديولوجية وقيمه من الإسلام ،يعتبر حزب العدالة والتنمية نفسه حزبا ديمقراطيا ،وهو جزء من نظام علماني لكن مختلفا عن الأحزاب الإسلامية السابقة فيما يخص بتحقيق الديمقراطية . في منتصف القرن العشرين خلال عام 1969 أسس "نجم الدين اربكان" أول حزب إسلامي هو حزب النظام الوطني ،و في عام 1971 تم حظر نشاط هذا الحزب ،ثم أسس اربكان "حزب الخلاص الوطني" وكان حتى 1973 الى غاية انقلاب 1980 في ثلاث حكومات ائتلافية كشريك جديد،بعد انقلاب 1980 حقق اربكان أعظم نجاحاته مع حزب الرفاه RP، لكن لم يظهر على الساحة إلا بعد موت (اوزال)¹.

في ابريل 1994 ظهر "حزب الرفاه" في انتخابات محلية ، إذ حصل على نسبة 3.21% من الأصوات في انتخابات البرلمان في ديسمبر 1995، ثم انتخب "اربكان" في يونيو 1996 رئيس الوزراء

¹ - راينر هيرمان، نفس المرجع ،ص ص100،104

لحكومة ائتلافية، ضمت أيضا "حزب الطريق القويم" "لتانسوتشيلر" في 28 فبراير 1997 اذ سلم الجيش إلى مجلس الأمن القومي ، بيانا موجها للحكومة يطالب الجنرالات بتقليص مساحات "مدارس الإمام الواعظ" الإسلامية ومدارس القران ، تقييد ارتداء ملابس إسلامية مثل العمامة "turba"، كذلك إغلاق الطرق الدينية في 28 يونيو 1997 واستجابت حكومة اربكان وتشالير. فشهدت مرحلة التسعينيات صعود نجم الدين اربكان و أفوله حيث اجبر على الخروج من السياسة تدريجيا ، فرض عليه الحظر السياسي الأول في 1982 حتى 1987، وفرض عليه حظر آخر 1997، ثم ظهرت المرحلة الثالثة بعد سقوط اربكان حين دعي الحزب التالي "حزب الفضيلة" إلى النظام العلماني لتركيا و نظام تعددي ، و إلى اقتصاد السوق إذ تأسس هذا الأخير في 14 مايو 2000 بأنقرة ، فبغياب اردوغان و اربكان بسبب الحظر السياسي المفروض عليهما ، فرشح "رجائي قوطان" الرئاسة الحزب ثم زاد الحظر على حزب الفضيلة وظهور الفجوة بين التقليديين حول اربكان و المجددين اللذين تزعمهم "رجب طيب اردوغان" و "عبد الله غول" فهذا ما أدى بعد ذلك لتأسيس "حزب السعادة" من طرف "اربكان" و "قوطان" الذي حصل على 5.2% من الأصوات في انتخابات برلمانية 2002، بينما منح 34.3% من الناخبين أصواتهم لحزب العدالة و التنمية.

حسب عالم السياسة التركي (ضياء اونيش) وصف خمسة عوامل أدت إلى تحول الإسلاميين الأتراك إلى ديمقراطيين مسلمين:

1- قامت العلمانية الاستبدادية في 28 فبراير 1997 بوضع حدود للإسلاميين تمكنهم من العمل داخل إطارها و إدراك الإسلاميين تمكنهم من العمل داخل إطارها و إدراك الإسلاميون أنهم لا يستطيعون التشكيك في النظام العلماني .

2- تعلم الإسلاميون التعبير عن أنفسهم بديمقراطية ممثلة ، ما أسهم بشكل كبير في اعتدالهم و التعامل الايجابي مع عملية الديمقراطية ، و تحولهم إلى قوة تنادي بمزيد من الديمقراطية .¹

¹ - راينر هيرمان، نفس المرجع ، ص. 106.

- 3- افرز تحرير الاقتصاد شريحة من رجال الأعمال و الأكاديميين المسلمين ممن يعتبرون أنفسهم الطبقة المستفيدة من العولمة، ويرر "اونيش" الأمر بان هذا هو ما وازن هذه الحركة التي لم تعد وحدها تمثل خاسري العولمة في الطبقات الدنيا بالمدينة، بالرغم من أن الطبقة المتوسطة المسلمة الجديدة أرادت مزيد من الحريات و المشاركة السياسية إلا أنها ليست معنية بالصراع مع المؤسسة العلمانية.
- 4- طبقا لرأي "اونيش" أن كل الجهات السياسية بتركيا ترى في الاتحاد الأوروبي قارب التجاري الخارجي في تحقيق أهدافها، ورأى المسلمون الملتزمون في الاتحاد الأوروبي ضمانا للمحافظة على هويتهم الإسلامية في مواجهة المؤسسة العلمانية لتخفيف حدة الصراع بين الإسلام و العلمانية.¹
- 5- في هذه المرحلة طالب المثقفون ومجموعات المجتمع المدني بشكل أساسي إلى ديمقراطية البلاد، سواء جاءت على يد الجناح اليساري و الليبرالي أو بواسطة الإسلام، كانت المؤسسات الإسلامية التقليدية ضعيفة جدا كي تفرز مبدعين، و قد أسهم بالفعل مفكرون مثل "بولاج" "كورو"، واتحادات مثل "موسيا" بجزء كبير في كفة الميزان بالحركة السلامية لصالح "المجددين"، هكذا تجمعت العديد من العمليات الداخلية و الخارجية الموازية والتي أتاحت في مجموعتها الانتقال من حركة الإسلام السياسي إلى حزب ملتزم بمبادئ الديمقراطية الحرة حسب "اونيش" في دراسته.
- انفصل المجددون عن الإسلام السياسي لاركان الذي كان معاديا للغرب و استبداديا مثل الكمالية، فلم يعد اردوغان وجول يعتمدان عن المواجهة بل على توافق الآراء الاجتماعية والسياسية، فأصبح حزب العدالة و التنمية لاردوغان و جول ممثلا سياسيا للطبقة المتوسطة المتزايدة على خليفة الهجرة داخل تركيا، و التحول من مرحلة ما بعد الإسلاموية و التحول إلى حزب ليبرالي جديد متوافق مع العولمة، إذ عرف "اردوغان" انه لايمكن حل مشكلات عن طريق شعارات إسلامية و لا الفوز في الانتخابات في السجن بسن تلاوته قصيدة من كتاب "قال فيها" تركيا لم تعد تحتاج إلى الإسلام بل تحتاج إلى الحرية، كما قام "بولاج" و هو مفكر بإرساء خطاب ديمقراطي في الإسلام، و هو أيضا

¹ ابراهيم خليل العلاف، نفس المرجع.

انفصل عن الإسلام السياسي لاريكان و قال: " إن الجيل الجديد من المسلمين يدافع عن حقوق الإنسان الأساسية و يمارس السياسة عن طريق الديمقراطية و يدعم المجتمع المدني.¹

بالإضافة إلى تعهد الحزب ببذل جهد للقضاء على الفساد ،هو الحزب الوحيد الذي توجه خطابه إلى المجتمع و حقوق الأفراد ،لقد استكمل حزب العدالة و التنمية في سياسته الحكومية عملية الإصلاحات الاقتصادية التي تم التفاوض مع صندوق العملة الدولي IVF وكذلك إصلاح المالية العامة .

– علمانية الاعتدال الإسلامي التركي:

إذا كان اريكان قد دخل في صراع مع الجيش كلفه حل خزيه و اسقاطه من الحكومة سنة 1997 فان اردوغان مؤسس لحزب العدالة و التنمية خلافي مظاهره من النقائص و تشوهات ، إذ لجأ خصومه إلى ترك مشكلات تركيا الكبرى و حاولوا افتعال مشاكل حول الحجاب الذي حظرتة الحكومات العلمانية في الجامعات و الدواوين الحكومية ، إذ عمل قادة الحزب العدالة و التنمية على طمأنة الرأي العام الداخلي و الخارجي ،ففي الداخل قام قادة الحزب بخطاب تصالحيا أعلنوا فيه احترامهم للنظام العلماني ، كذلك حرصوا على كسب ود قادة الجيش إذ ذكر "غول" إن الجيش "مبعث لفخرنا".²

¹ راينر هيرمان ، نفس المرجع، ص ص 107-123.

² باكينام الشرقاوي ، "إيران و تركيا ما بعد 11سبتمبر"، ص 989.

المطلب الثاني: الانتصار الانتخابي

بدأت تجربة الحزب الانتخابية يوم 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2002 حين ظهر تفوقه على جميع التيارات السياسية الموجودة، حيث فاز بنسبة كبيرة من الأصوات ونال 363 مقعداً برلمانياً.

ومثلت الانتخابات المحلية في 28 مارس/آذار 2004 اختباراً مهماً للحزب، حيث نجح في إحراز المركز الأول بنسبة 42% من أصوات الناخبين. ثم أعاد الحزب تأكيد نجاحه في انتخابات عام 2007.

وفي سبتمبر/أيلول 2010 احتفل حزب العدالة والتنمية بفوزه في الاستفتاء على التعديلات الدستورية.

وفي يوم 13 يونيو/حزيران 2011، أحرز الحزب فوزاً كبيراً في الانتخابات التشريعية بفوزه بـ 50.2% من نسبة الأصوات المعبر عنها، تلاه حزب الشعب الجمهوري بـ 25.9%، ثم حزب الحركة القومية بـ 13.24%، في حين فاز حزب السلام والديمقراطية والمستقلون بالأكراد بـ 5.8%.

ومكنت تلك النسبة حزب العدالة والتنمية من الفوز بـ 327 مقعداً من أصل 550 هي عدد مقاعد البرلمان التركي، وكان يشغل 331 مقعداً في البرلمان السابق.

وبعد مسار لافت في رئاسة الحزب والحكومة، نجح رئيس الحزب "رجب طيب أردوغان" في انتخابات الرئاسة التركية التي جرت يوم 10 أغسطس/آب 2014، وحسم الفوز من الجولة الأولى ليكون الرئيس الثاني عشر لتركيا الحديثة، وكانت تلك أول انتخابات رئاسية تجري بطريقة الاقتراع الشعبي المباشر.

وكان المرشح الرئيسي للمعارضة التركية هو أكمل الدين إحسان أوغلو الذي اتصل بأردوغان مهتماً بالفوز و متمنياً له النجاح في مهمته.¹

¹ - " حزب العدالة و التنمية التركي"، في:

وحصل حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية بتاريخ 18 يونيو/حزيران 2015 على المرتبة الأولى بنسبة 40.87% و 258 مقعداً الأمر الذي لم يخوله تشكيل الحكومة بمفرده.

وبعد فشل كل المفاوضات لتشكيل حكومة ائتلافية، دعا الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى انتخابات مبكرة في 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2015، حصل فيها حزب العدالة والتنمية على المرتبة الأولى بنسبة 49.58% من الأصوات و 316 مقعداً، مما خوله تشكيل الحكومة.¹

- الإصلاحات التي جاء بها حزب العدالة و التنمية:

جاء حزب العدالة و التنمية بعدة إصلاحات كنشر الوعي القائم على الحقوق المتعارف عليها دولي، الحريات، سيادة القانون في جميع أنحاء تركيا، خفض معدل البطالة و ردم الهوة في توزيع الدخل بما يزيد من مستوى الرفاه، اتباع سياسات تهدف الى تحقيق الكفاءة و الفعالية في الإدارة العامة و اشراك المواطنين في عملية صنع القرار، بالإضافة إلى إصلاحات اقتصادية إذ شهدت تركيا عدة إصلاحات غير مسبوقة على مستوى الدولة و المجتمع منذ تولي حزب العدالة و التنمية الحكم في 2002 حتى الآن، كما وصف المراقبون وتيرة الإصلاحات بالثورة الصامتة.²

كانت البلاد تعاني أزمة اقتصادية حادة لتجاوز تلك الأزمة غيرت الحكومة مجموعة من المبادئ اعتمد عليها صندوق النقد الدولي مثلاً ترك العمل بنظام الصرف الثابت و الانتقال بنظام الصرف المرن، الاعتماد على استثمارات القطاع الخاص.

كما حددت الحكومة العديد من الإجراءات لمكافحة البطالة كزيادة التقشف و خفض النفقات، جلب رؤوس الأموال الخارجية بشكل مباشر، اصلاح التعليم المهني، تحسين بيئة العمل.

كما اتجهت الحكومة نحو محاربة الفساد خاصة بين مسؤولين رفيعي المستوى في الدولة كتحويل "تشيللر و مسعود يلماط" و هما رؤساء الوزراء السابقين الى التحقيق.

¹ - " فوز كبير لحزب العدالة و التنمية"، في:

www.ikhwanwiki.com/index.php

² - معمر خولي، "الاصلاح الداخلي في تركيا"، المركز العربي للابحث و دراسة السياسات، الدوحة، 2011، ص. 08.

شكلت لجان برلمانية لتعقب الفاسدين الذين سرقوا البنوك الحكومية و الخاصة، كذلك اجريت إصلاحات في مجال الصحة و التعليم، حيث كان المرضى قبل وصول حزب العدالة و التنمية يطلب منهم دفع سيارات الإسعاف أما اليوم فيعالج جميع المرضى في المستشفيات الخاصة و فيما يخص مجال التعليم اصبحت ميزانية وزارة التربية الميزانية الأكبر في عهد الحكومات الحالية و فاقت ميزانية وزارة الدفاع.

كان عدد الجامعات في تركيا 76 جامعة سنة 2002 (53 جامعة حكومية و 23 جامعة أهلية)، أما في الفترة ما بين 2003-2010 انشأت الحكومة الحالية 49 جامعة حكومية و 29 جامعة أهلية فقد ارتفع عدد الجامعات الحكومية الى 1.2 جامعة كما ارتفع عدد الجامعات الأهلية الى 52 جامعة.

فيما يخص الإصلاحات الدستورية لجأت الحكومة الى تعديل بعض مواد الدستور و توطيد الدعائم الديمقراطية و هي كالآتي:

- تجري انتخابات المجلس الولائي التركي كل اربع سنوات بدلا من خمس سنوات.
- ينتخب رئيس الجمهورية من قبل الشعب مباشرة و تكون مدة ولايته 5 سنوات بدلا من 7 سنوات و لمدتين على الأكثر.

-رفع عدد أعضاء مجلس القضاة الأعلى من 7 أعضاء الى 22 عضو.¹

- مع وصول حزب العدالة و التنمية الى الحكم و رغبته في الإصلاح و الانضمام الى الاتحاد الأوروبي أصبح لابد من اجراء تعديلات جوهرية في بنية المؤسسة العسكرية و مجلس الأمن القومي فمثلا: عدلت المادة (8) من قانون مجلس الأمن القومي ليصبح اجتماع المجلس مرة واحدة كل شهر بدلا من شهرين، كما عدلت المادة (4) من قانون مجلس الأمن القومي لتقتصر مهامه على رسم سياسة الأمن

¹ - معمر خولي، نفس المرجع، ص ص.13-21.

الوطني و تطبيقها واخبار مجلس الوزراء بآرائه، فيكون مجلس الأمن القومي و أمانته العامة قد تحولوا الى جهاز استشاري وفق الكثير من وضعيته التنفيذية.¹

اعتبر المحللون أن رئيس حزب الوزراء التركي "رجب طيب اردوغان" قد فتح على مفصلا جديدا في حربه ضد العلمانية بإطلاقه وعد للعمل على منع مساكن للطلاب المختلطة، وقانون يقيد بيع الكحول و استهلاكه، إصدار مرسوم يجيز ارتداء الحجاب في الوظائف الرسمية، فتركيا أغلبيتها الكبرى مسلمين لكنها علمانية حسب دستور 1937. و أفاد مصدر رسمي أن 75% من مساكن الطلاب التي تديرها مؤسسة بورتكور الرسمية تفصل بين الشباب و الشابات و لن يبقى مختلطا مع مطلع 2014، و صرح أمام نوابه "لا يمكن للطلاب والطالبات الإقامة في منزل نفسه، هذا مخالف لبنيتنا المحافظة الديمقراطية".²

¹ - معمر خولي، نفس المرجع، ص.21.

² - " اردوغان يواصل حربه ضد العلمانية"، *جريدة الشرق الأوسط*، 7 نوفمبر 2013.

المطلب الثالث: قضية الحجاب

قفزت قضية الحجاب إلى واجهة المشهد التركي من جديد ، والسبب هذه المرة كان التعميم الذي أصدره رئيس مجلس التعليم العالي الدكتور يوسف ضياء أوزجان والذي يمنع أساتذة الجامعات من طرد المحجبات من قاعات الجامعة وحلّ المسألة عبر تنظيم محضر من قبل رئاسة الجامعة، وذلك خلافا لقرار المحكمة الدستورية الصادر في عام 1997 والذي يقضي بطرد المحجبات من الجامعات حتى ولو لم يبق على تخرجهن سوى ساعات.

وهو قرار صدر إثر ما عرف بإنذار فبراير من العام نفسه من قبل الجيش والذي كان له الأثر الأكبر في دفع مؤسس الإسلام السياسي التركي "نجم الدين أريكان" إلى الاستقالة من رئاسة الحكومة.

في الواقع ، قضية الحجاب في تركيا هي قضية قديمة، بدأت كمشكلة مع سلسلة الإجراءات التي صدرت في عهد مؤسس الجمهورية التركية "مصطفى كمال أتاتورك" (1923-1938) عندما اتجه إلى فرض مجموعة من الجوانب المظهرية المتعلقة بالثياب على المواطن التركي، وذلك في إطار تطلعه إلى قطع صلة بلاده بالإسلام كهوية حضارية وإحاقها بالغرب، فكانت سلسلة الأوامر المتعلقة بمنع ارتداء الطربوش والحجاب وأنواع من اللباس الطويل لصالح أنواع أخرى تظهر التركي بالمظهر المنسجم مع ما هو سائد في الغرب باعتبار أن الأخير هو النموذج الحضاري المنشود والنهائي.¹

برزت قضية الحجاب كقضية سياسية في تركيا عقب الانقلاب العسكري الذي قام به الجنرال كنعان أيغرين يوم 12 سبتمبر/أيلول 1980 حيث تم بعد ذلك ليس منع المحجبات من دخول الجامعات فقط بل من سائر المعاهد والمدارس وباقي مؤسسات الدولة ، تقول التقارير إن عدد الطالبات اللواتي اضطرن إلى مغادرة البلاد لاستكمال دراستهن تجاوز أربعين ألف طالبة ، معظمهن اتجهن إلى دول مثل أميركا وألمانيا وهولندا والمجر وأذربيجان ومؤخرا سوريا ومصر. وبين هؤلاء بنات بعض كبار المسؤولين بمن في ذلك ابنة رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان التي درست في الجامعات الأميركية التي لا تحظر ارتداء الحجاب، في حين تركيا البلد المسلم (99% من السكان مسلمون) يمنع فيها ارتداء الحجاب!

¹ - حرشيد دلي، "تحرير الحجاب في تركيا"، في:

<http://www.aldjazeera.net/news>

وفي التجربة التاريخية ثمة قصص كفاحية ومأساوية معا في أروقة الجامعات والبرلمان.. من أمثال الطالبة نسبية بولايجي، وهي أول طالبة محجبة دخلت قاعات الجامعة عام 1966 لتجد نفسها بعد ذلك خارج الجامعة، مروراً بقضية النائبة مروى قاوقجي في البرلمان عام 1999 التي اضطرت بعد ذلك للانتقال والإقامة في الخارج، وليس انتهاء بما تعرضت له زوجة رئيس الحكومة أمينة أردوغان التي منعت قبل فترة من دخول مركز "بيلكنت" الصحي التابع للقوات المسلحة لزيارة أحد المرضى!

من هنا ينبغي النظر إلى هذه القضايا كمسائل في غاية الحساسية ، فهي تتعلق بنظرتين مختلفتين للدولة والمجتمع والدين ، فحزب العدالة والتنمية ومعه باقي القوى الإسلامية ينظرون إلى مسألة رفع الحظر عن ارتداء الحجاب في إطار الحرية الشخصية والدينية التي تكفلها القوانين التركية والأوروبية ، كما أنها تشكل نوعاً من المصالحة التاريخية بين المجتمع والدولة عبر رفع الإجراءات القسرية التي فرضت على المواطنة التركية وهويتها الاجتماعية الحضارية باسم العلمانية منذ تأسيس الجمهورية التركية عام 1923.

بينما ترى القوى العلمانية ولاسيما الجيش أن حزب العدالة والتنمية يريد من وراء هذه الخطوة وغيرها أسلمة المجتمع والدولة تدريجياً وتحقيق ثورة إسلامية مضادة، بما يعني كل ذلك القضاء على الأسس التي قامت عليها الجمهورية التركية ، بل إن بعض الأوساط المتطرفة تذهب إلى حد القول إن حزب العدالة يخطط للعودة بالبلاد إلى نظام الخلافة الإسلامية. وعليه عندما نجح حزب العدالة والتنمية عام 2008 في تمرير مشروع قانون في البرلمان (بموافقة 411 صوتاً من أصل 550 مقعداً) يسمح بارتداء الحجاب في الجامعات استنفرت "القوى العلمانية" ونجحت عبر¹ المحكمة الدستورية العليا في إبطال مفعول القانون رغم مصادقة رئيس الجمهورية عبد الله غول ، وهكذا تحولت قضية الحجاب في تركيا إلى قضية سياسية بامتياز، حضيت من أجلها العديد من المعارك السياسية.

بعد النجاح الكبير لحزب العدالة والتنمية في الاستفتاء الدستوري الأخير والذي تم بموجبه تعديل 26 مادة من الدستور تتعلق جلها بالجسم القضائي والمحاكم المدنية والحريات الفردية، ثمة مناخ جديد في البلاد يشير بإمكانية إيجاد حل لقضية الحجاب في تركيا عبر حل دستوري.

¹ - خورشيد دلي، نفس المرجع.

وحقيقة كان لافتا هذه المرة مواقف قوى المعارضة من التعميم الذي أصدره مجلس التعليم العالي ، وهي مواقف تصب في خانة الإيجابية إزاء قضية رفع الحظر عن الحجاب بغض النظر عن موافقتها.

1- حزب الشعب الجمهوري بزعامة كمال كليجدار أوغلو والذي يمثل الوريث التاريخي والشرعي لمسيرة كمال أتاتورك ، فخلافا لمواقفه السابقة إزاء قضية الحجاب أعلن أوغلو أنه لا يوجد أي مانع لارتداء الحجاب في الجامعات ، بل إن الحزب وبعد اجتماع له أكد في بيان "إذا كان الحجاب يشكل عقبة أمام حق الطالبة في تحصيل التعليم فالحزب ضد أن يكون الحجاب ممنوعا".

2- موقف حزب الحركة القومية المتطرف بزعامة دولت باهجلي والذي كان شريكا لحزب العدالة والتنمية في مشروع القانون الذي قدم عام 2008 لرفع الحظر عن الحجاب، أعلن أن تعميم مجلس التعليم العالي غير كاف ، مؤكدا ضرورة حسم القضية من خلال الأطر التشريعية.

3- حزب السلام والديمقراطية الكردي بزعامة صلاح الدين دميرتاش حيث أبدى هو الآخر موقفا إيجابيا من تعميم مجلس التعليم العالي، داعيا إلى تقديم تشريع يزيل اللبس القائم بينه وبين قرار المحكمة الدستورية العليا وكذلك قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بهذا الخصوص.¹

4- في الواقع إذا كان معروفا موقف حزب العدالة والتنمية بهذا الخصوص، فإن ثمة مسألتين ينبغي التوقف عندهما في معرض فهم هذا الموقف، الأولى أن التعديلات الدستورية الأخيرة والتي جرى الاستفتاء بشأنها خلت من قضية الحجاب ، وهذه مسألة لم تكن من دون معنى، بل لها دلالات في المعركة الجارية، وربما أراد الحزب من وراء ذلك عدم عرقلة التعديلات السابقة باعتبار أن قضية الحجاب لها حساسية خاصة.

الثانية أن الحزب يمكن أن لا يقدم على تقديم مشروع تعديل دستوري خاص بالحجاب في البرلمان خوفا من أن يؤدي ذلك إلى استدراجه إلى فخ سياسي تمهيدا لرفع دعوى ضده بتهمة مناهضة أسس علمانية الدولة وبالتالي فتح الطريق أمام إمكانية حظره، لكن دون أن يعني هذا عدم وضع رفع الحظر عن الحجاب أولوية له في المرحلة المقبلة.

السؤال الذي يطرح نفسه هنا: ما هو سر الموقف الإيجابي للقوى العلمانية إزاء قضية تحرير الحجاب ولا سيما من قبل حزب الشعب الجمهوري المعروف بولائه للجيش و علمانيته إلى حد التطرف؟

تقول التقارير إن أكثر من 67% من النساء في تركيا ترتدين الحجاب ، أي قرابة 18 مليون امرأة من أصل عدد سكان البلاد والبالغ نحو 75 مليون نسمة ، وأن هناك إقبالا شديدا على ارتداء الحجاب في صفوف النساء وسط ظهور كثيف للمرأة في مواقع العمل وفي شتى المجالات. إنها أرقام ضخمة من الواضح أنها بدأت تسيل لعاب السياسيين الأتراك الطامحين إلى الفوز بالانتخابات المقبلة والبقاء في سدة المشهد السياسي.¹

ولعل هذا ما يفسر الخلفية الجديدة لموقف حزب الشعب الجمهوري ومن خلفه صمت الجيش إزاء تعميم مجلس التعليم العالي ، إلى درجة أن هناك من يتحدث أنه بعد هذا التعميم لم يعد الحجاب ممنوعا على أرض الواقع.

وعليه ، من الواضح أن التعميم السابق شرع الطريق أمام تحرير الحجاب وعبر الدستور ، لكن من الواضح أن أردوغان ليس مستعجلا على ذلك ، وهو في العمق لا يفكر بتشريع قانون خاص في هذا المجال بقدر ما يفكر بإعداد دستور جديد شامل بعد الانتخابات البرلمانية يتم فيه وضع نهاية لمنع الحجاب في بلد إسلامي هو الوحيد بين البلدان الإسلامية التي تمنع فيها المرأة من ارتداء الحجاب في الجامعات ومؤسسات الدولة.

¹ - صلاح حسنين، نفس المرجع

المطلب الرابع: قضية الأكراد

تنطوي علاقة تركيا بالأكراد على شرطية متبادلة ، هي محاولة "تصحيح" لعلاقة يمثل كل طرف فيها ضرورة للآخر، لكنها لا تقضي إلا تسوية كلية بينهما بل إلى نزاع لا ينتهي .

- الأكراد هم شعب هندو-إيراني يرتكزون في المناطق الجبلية ، و تخومها القريبة في جنوب غربي آسيا المعروفة ب "جمال كردستان"، و ينتشرون بالخصوص في تركيا ،العراق، إيران وسوريا، كما تتوزع إلى حد ما في لبنان ، أرمينيا، آسيا الوسطى ، جنوب القفقاس.

- تسمية "الأكراد" هي جماعة أو مجموعات ذات طين ثقافي ،ديني ،ولغوي ،مناطقية ،وقبلي واسع،فهي تسمية تعبر عن كل الفروق و التمايزات.أكراد تركيا جزء من أكراد الشرق الأوسط الذين يعتقدون إن منطقة "كردستان" هي وطنهم التاريخي ،ينقسم المجال الكردي وفق الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط، إذ تقدر مساحة إقليم كردستان بنحو 410الاف كيلومتر مربع،وتقدر نسبة الأكراد في تركيا ب 60% من السكان،وهم يزيدون على 15مليون /ن،يتمركزون في 12مقاطعة أو في جنوب شرقي البلاد.¹

- حسب الإحصائيات إن ثلثي الأكراد في تركيا هم سنة يتبعون المذهب الشافعي في حين إن الأتراك يتبعون المذهب الحنفي ، كما إن ثلثي الأكراد علويون و هناك جماعة تتبع المذهب اليزيدي (أو الازيدي)، لهجات عدة منها الكرمانجية، الزازائية.

- في بدايات القرن العشرين،تحالف الأكراد مع الحركة الكمالية و كان لها دور كبير في العمليات العسكرية خلال " حرب الاستقلال" التي وقعت في فترة (1919-1923) ضد قوات الحلفاء ، و التي احتلت أجزاء من تركيا العثمانية ، فكانت سياسة أتاتورك باستغلال أو استثمار الفروق القبلية ، السياسية ، و الاجتماعية بين الأكراد و إن يخضع بعضهم حرب ضد البعض الآخر، وفي نهاية

¹ - باكينام الشرقاوي، "إيران و تركيا بعد 11 سبتمبر"، ص.989.

"حرب الاستقلال" تم تجاهلهم بل إن الإيديولوجية الكمالية أطلقت عليهم تسمية "أتراك الجبال" فهم أتراك يجب تمدينهم.¹

ثم تحولت مسألة الكرد من مسار كيان و استقلالي وفق اتفاقية سيفر (1920) إلى شان داخلي تركي وفق اتفاقية لوزان (1923) ، ومن حركة قومية لها الحق في تقرير المصير إلى أزمة داخلية ، وتعد أهم انتفاضات و الثورات التركية في فترة مصطفى كمال أتاتورك و التي تتمثل في : انتفاضة عام 1925، انتفاضة اغري 1928-1930، وثورة ديميرسيم 1938، وتعتبر أكبر انتفاضة في فترة ما بعد أتاتورك هي التي قام بها حزب العمال الكردستاني (Pkk) منذ عام 1984.¹

شكل حزب عدنان مندريس حكوماته طوال عقد الخمسينات حتى وقوع الانقلاب العسكري 1960، وأطيح بالحزب الحاكم "سليمان ديميريل" دفة القيادة ، حيث تابع سياسة مندريس في تخفيف القيود الدينية و الثقافية على الشعب التركي ، لكن دون الاعتراف بالحقوق القومية لغير الأتراك . كما أن حقبة السبعينيات أظهرت أهمية و ضرورة الحديث عن الحقوق القومية ولكن دون اللجوء احد الأحزاب أو السياسيين على تعديل القوانين القومية.²

مع ظهور الحركات الإسلامية و أحزابها "العلمانية" بعد عام 1970 و مع تأسيس "الحزب الوطني" بزعامة نجم الدين اربكان على الساحة السياسية التركية ، أصبحت الأصوات الكردية الدينية من الأصوات المجموعة على أحزاب اربكان المتوالية ، الرفاه ، الفضيلة وصولا إلى حزب العدالة و التنمية ففي مرحلة صعوده عام 2001 حيث شاركت العديد من الشخصيات الكردية في مرحلة التأسيس . حسب المنظور الأتاتوركى ، القضية الكردية هي مسألة تطويرية تعتمد على مقولة رئيسية تخلص إن الأكراد هم تكوين غير مستقر ، قابل للاندرج في سياقات اثنية و سياسية أخرى فليس لديهم تجربة

¹ - عقيل محفوظ، "تركيا و الأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية"، المركز العربي للأبحاث، 2012، ص.15.

² - محمد زاهد غل ، "الأكراد و أزمة السياسة التركية" ، في:

دولية "ومنوال كردي" معروف ، إضافة إلى جانب تأثرهم "بعادة تاريخية" تتمثل في بقائهم على هامش السلطة التركية (كذلك العربية الفارسية في عدة قرون).

يتحدث الدستور التركي عن مواطنين " أتراك " ، لغة رسمية واحدة اللغة الكردية ولاعترف بها أو يقر بالتعدد العرقي إلا ما كانت تتضمنه معاهدة لوزان 1923 ، المادة 40 منها ، شملت الأرمن ، اليونانيين ، و اليهود ، و الاعتراف بالتعدد اللغوي ولا بالكرد "أثنية".¹

تعتبر المشكلة الكردية واحدة من المشاكل لمعقدة في الشرق الأوسط ، وهذا يعود لأسباب جغرافية تتعلق بتوزيع الأكراد بين ثلاثة دول هي العراق ، أرمينيا، وأذربيجان فتحوّلت من مشكلة محلية إلى مشكلة إقليمية تهم العراق ، سوريا، إيران و تركيا ، فخارجيا أدت المشكلة الكردية إلى مزيد من التوتر في العلاقات مع سوريا إيران ، إذ تتهم تركيا هاتين الدولتين بدعم من حزب العمال الكردستاني في حربه ضد الدولة التركية ، كذلك اجتياحات التركية المتكررة لشمال العراق بهدف ضرب مواقع الحزب كما توجه أنقرة إقامة منطقة أمنية في شمال العراق أدبإلى توتر العلاقات التركية –الإيرانية، والعلاقات مع سوريا، كذلك مع إيران و مع العراق خاصة بعد ربط أنقرة مسألة " الإرهاب " و التوصل إلى اتفاقية سوريا و العراق بشأن مياه الدجلة و الفرات ، كما جاءت هذه الأزمة عام 1998 وانتهت بتوقيع اتفاقية اضمنة بين البلدين و اختطاف تركيا لزعيم الحزب العمال الكردستاني 1999 ، و كان رد فعل الأكراد بالغضب والمطالبة بإيجاد حل سلمي للمشكلة الكردية.²

– بعد فشل الجيش التركي في تصفية حزب العمال الكردستاني ، وعزل قائده جاءت المؤامرة الدولية بمشروع جديد بأساليب تنافى الديمقراطية التي يدعون إليها وهي كما يلي:

1- إن تركيا تطلب من واشنطن العمل معها كحليف استراتيجي ضد حزب العمال والحركة الكردية و إلا ستكون مصالحها في المنطقة .

¹ - " إيديولوجية حزب العدالة و التنمية"، *جريدة أخبار العالم*، 2010

² - نوال عبد الجبار سلطان الطائي، " المتغيرات السياسية التركية تجاه المشكلة الكردية 1999-2006"، *مركز دراسات إقليمية*، ع7، 2007.

2- تفعيل مشروع اللجنة الرباعية التي تتكون من تركيا، العراق، أمريكا، اشترك إقليم كردستان و التي عقدت في ابريل لتصفية الكردستاني .

3- اعتقال نشطي الكرد في البلدان الأوروبية مثل فرنسا، إيطاليا و بلجيكا.

- الدولة و الأكراد: استقطاب الأكراد داخل حزب العدالة و التنمية

بعد تولي حكومة حزب العدالة والتنمية دفة الحكم عام 2002 برئاسة رجب طيب أردوغان دخلت المشكلة الكردية مرحلة جديدة وذلك لاعتبارات عديدة ، فالظروف الداخلية التي هيأت لبروز حزب العمال الكردستاني في عقدي السبعينات والثمانينات ، انكمشت وباتت مسألة مناقشة الحقوق الثقافية للأكراد تثار بشكل علني . في عام 2003 بادرت حكومة اردوغان إلى إقامة تحالف استراتيجي مع كردستان العراق في شتي المجالات، و قد أدى هذا الاستثمار المتميز لظروف الداخلية و الإقليمية من قبل الأطراف الكردية في تركيا إلى نجاح جديد لتحقيق تعاطف خارجي لرأي العام الأوروبي .

و قد نظرت الحكومات التركية الثلاث الأخيرة برئاسة اردوغان إلى هذه العوامل بجدية للعمل مع الأكراد علي أساس قبول فكرة إن " العنف لم يعد السبيل الوحيد لمعالجة و احتواء المسألة الكردية و الاقتناع بالحاجة إلى استخدام أساليب جديدة".²

أقدم الحزب على اتخاذ العديد من الإجراءات الخاصة بالقضية الكردية ، فقد ركز الحزب على حقيقة مفادها ان القضية الكردية لا تنحصر في البعد السياسي و حسب بل تتعداه إلى قضايا اقتصادية و اجتماعية و ثقافية. و رحب الحزب في برنامجه السياسي بخلق نشاطات ثقافية بلغات أخرى غير اللغة التركية و اعتبر ذلك كسبا هاما في تعزيز الوحدة في تركيا، و قد كان من النتائج المباشرة لهذه السياسة ظهور قناة تلفزيونية جديدة باسم (TRT-6) تبث برامجها باللغة الكردية في 2004، وذلك في تطور يعد الأول من نوعه في تاريخ تركيا، طرحت حكومة حزب العدالة والتنمية خطة طريق لحل القضية الكردية أطلق عليها مشروع " الأخوة والتضامن." وعقد أردوغان العديد من اللقاءات مع مثقفي البلاد ، بمن فيهم النخبة الكردية ، للتداول في طرق إنجاح هذه الخطة. لذلك فقد حصد حزب العدالة والتنمية أكثر من نصف الأصوات في كردستان وتفوق على

² - غازي فيصل غدير، مواقف الحكومات التركية بشأن المسألة الكردية (1923-2013)، مجلة المستنصرية، ع46، ص 8.

حزب المجتمع الديمقراطي الكردي في مناطق كانت تعد سابقا من معاقل هذا الحزب الأخير. فأقدمت المحكمة الدستورية على حظر حزب المجتمع الديمقراطي الكردي عام 2009 بتهمة دعم حزب العمال الكردستاني ، وبذلك تعرض الانفتاح السياسي الناشئ إلى انتكاسة جديدة جراء البحث عن مكاسب حزبية ضيقة. ولإثبات صدق نوايا حزب العدالة تجاه الأكراد تم عقد جلسة للبرلمان التركي في 12-11-2009 لمناقشة إعلان الحكومة عن خطة شاملة تنهي الصراع المسلح وإجراء تغييرات جوهرية لقبول مطالب الأكراد الثقافية والسياسية في تركيا وتعيين نائب رئيس الحكومة بولنت ارينتش مسؤولا عن الملف الكردي وتوليه أمر الحوار مع الأكراد.¹

إضافة إلى قناعة الطرفين التركي والكردي باستحالة حل القضية الكردية في تركيا عسكريا، وبالتالي اللجوء إلى حل سلمي لها على أساس تحقيق الهوية للأكراد والاستقرار لتركيا، فإن كل طرف يحاول الاستفادة من المتغيرات الجارية ومناخ ثورات الربيع العربي لتحسين موقفه التفاوضي وترتيب بيته الداخلي من خلال الحوار وإتباع قواعد اللعبة السياسية والديمقراطية. إن حزب العمال الكردستاني الذي تأسس قبل 36 عاما لم يعد يرفع تلك الشعارات الماركسية المطالبة بتحرير وتوحيد كردستان وإقامة دولة كردية مستقلة في المنطقة بل وحتى المطالبة بالفدرالية ، إذ تراجع سقف مطالبه إلى الاعتراف الدستوري بالهوية الثقافية للأكراد وشكل من إشكال الإدارة الذاتية في إطار قانون الحكم المحلي للأقاليم بعيدا عن الصيغة القومية.

في المقابل فإن سياسة تركيا الكردية في عهد حزب العدالة والتنمية شكلت قطيعة تدريجية مع السياسة الكمالية التي قامت على إنكار القوميات غير التركية مثل الكرد والعرب والأرمن ... واعتبار كل من في تركيا هو تركي بالضرورة، وقد راکمت الحكومة التركية سلسلة من الخطوات التكتيكية أدت إلى الانفتاح التدريجي على القضية الكردية إعلاميا من بوابة الإصلاح وتأسيس المقدمات السياسية والاجتماعية اللازمة للانخراط في حل هذه القضية سلميا دون أن يعني ذلك التخلي عن النهج الأمني باسم مكافحة الإرهاب.²

¹ - غازي فيصل غدير، نفس المرجع.

² - نوال عبد الجبار سلطان الطائي، نفس المرجع.

هذا التغير في الرؤية والممارسة لم يكن بعيدا عن تداعيات مرحلة ما بعد غزو العراق عام 2003 وولادة إقليم كردستان رسميا وانعكاس كل ذلك على القضية الكردية بشكل عام حيث تبين لتركيا الطامحة إلى القيام بدور إقليمي أهمية إقامة علاقات جيدة مع الأكراد في عموم المنطقة والتحول إلى دولة مؤثرة، وعليه يمكن القول إن الرغبة والجدية التي يبديها كل من أردوغان وأوجلان تأتيان على خلفية المقدمات السابقة التي تشي بنهاية مرحلة وبداية مرحلة جديدة للقضية الكردية في تركيا¹. في الواقع، لا يمكن النظر إلى انطلاق عملية السلام التركي الكردي من إيمرلي بعيدا عن الدوافع والحسابات السياسية للطرفين وتحديدًا للزعيمين أردوغان وأوجلان، فأردوغان يريد من وراء هذه العملية تحقيق جملة من الأهداف، لعل أهمها:

-التطلع إلى تحقيق إنجاز تاريخي، أي نزع سلاح حزب العمال الكردستاني بعدما فشلت المؤسسة العسكرية في القضاء على الحزب عسكريا طوال العقود الثلاثة الماضية.

-إن أردوغان يطمح من وراء ذلك إلى تأمين موافقة حزب السلام والديمقراطية الكردي الذي له 34 نائبا بغية تمرير مشروع الدستور الجديد عبر البرلمان، إذ يحتاج ذلك إلى 367 نائبا في حين حزب العدالة والتنمية له 325، وهو هنا يحتاج إلى أصوات الحزب الكردي سواء لتمرير الدستور عبر البرلمان أو من خلال الدعوة إلى الاستفتاء الذي يحتاج إلى 330 نائبا، وطبعاً هدف أردوغان من وراء الدستور هو الوصول إلى قصر تشانقاي الرئاسي عام 2014 بنظام رئاسي جديد له صلاحيات واسعة.

-إن أردوغان يريد من وراء خطوة الحل السلمي للقضية الكردية، كسب أكراد المنطقة في العراق وسوريا وإيران.. ولاسيما في ظل علاقاته الإيجابية مع إقليم كردستان العراق والتي وصلت إلى مستوى التحالف، وهدف أردوغان هو بناء تحالفات جديدة لإقامة نظام إقليمي جديد فيها، يكون لتركيا الدور المركزي والمؤثر فيه كما يخطط هو ووزير خارجيته أحمد داود أوغلو.

¹ خورشيد دلي، "أبعاد الاسلامي التركي"، في :

"أردوغان يريد من خطوة الحل السلمي للقضية الكردية نزع سلاح حزب العمال الكردستاني بعدما فشلت المؤسسة العسكرية في ذلك على مدى ثلاثين عاما"

-إن أردوغان يريد من وراء ما سبق تجنب تركيا ما يمكن تسميته بالربيع الكردي بعدما أكدت مسيرة ثورات الربيع العربي أن لا دولة في المنطقة بمنأى عنها، وبالتالي ضرورة الانخراط في عملية إصلاح حقيقية تفضي إلى تحقيق الديمقراطية وإلا فإن الانفجار قادم.

في المقابل، فإن أوجلان الذي دخل قبل أيام عامه الخامس عشر في السجن يريد أن يكون نيلسون مانديلا الأكراد وتحقيق حلمهم في نيل الحقوق والمطالب ولو على مراحل، كما يريد أن يكون بطل سلام في نظر العالم بدلا من أن يكون مصنفا في خانة الإرهاب، وعلى المستوى الشخصي يريد حريته الخاصة.

من الواضح أن دروب السياسة والتطلعات المتبادلة بين أوجلان وأردوغان باتت كثيرة، دروب فتحت الباب أمام الحل السلمي رغم العقبات الكثيرة . دون شك، يريد أردوغان من أوجلان تلك الكلمة السحرية التي تدفع بالمقاتلين الأكراد من حزبه إلى ترك السلاح والمساهمة الكردية في تمرير الدستور الجديد، فيما يريد أوجلان منه كسر جدران إيمرالي ليكون حرا ومنتصرا في هيئة مانديلا الكردي، ويتوج ذلك بحل سلمي للقضية الكردية يعيد صوغ السياسة والجغرافية كردي.¹

¹ - خورشيد دلي، نفس المرجع.

المبحث الثاني: على الصعيد الاقتصادي

رغم التراجع الكبير الذي عرفه الاقتصاد التركي اثر الأزمة الاقتصادية التي أصابته منذ ثمانينات القرن الماضي و تفاقمت في ظل حكومة "تانسو تشيلر" في منتصف التسعينات حيث فقدت الليرة التركية 37% من قيمتها إلى ان أصبح الدولار يعادل 37000 ليرة تركية بعد أن كان 26.500 ليرة تركية في 1994 رافق هذا الهبوط في قيمة تلك العملة ارتفاعا حادا للأسعار بنسبة تتراوح ما بين 50% و 150% كما أدت إلى فقدان أعداد كبيرة من الموظفين و العمال إذ وصل عدد العاطلين عن العمل سنة 1994 إلى 4.5 مليون.¹

بعد مجيء حكومة العدالة و التنمية بقيادة رجب طيب أردوغان استطاعت أن تنتقل بالاقتصاد التركي و الوصول إلى حالة الاستقرار والنمو على مدى عشر سنوات من حكمها فقط . إذ حقق سلسلة من الانجازات و أسهمت هذه الأخيرة في أن تحتل تركيا المرتبة 16 في ترتيب الاقتصاديات على المستوى العالمي ، و 6 على المستوى الأوروبي.

المطلب الأول: قطاع الخدمات

تشارك تركيا بفعالية في المفاوضات الخاصة بقطاع الخدمات باعتباره أحد القطاعات المتنامية في الاقتصاد التركي، وقدمت قائمة بالمجالات التي يشملها هذا القطاع الي سكرتارية منظمة التجارة العالمية عام 2003.

1. قطاع النقل: و نجد فيه النقل البري اذ تتمتع تركيا بموقع مهم بين قارتي آسيا و أوروبا يعطي

أهمية كبيرة لقطاع المواصلات من الناحية الاقتصادية حيث يبلغ مجموع الطرقات البرية 412.724 كم، منها 1.800 كم طرق سريعة و 62.000 كم طرق عادية و 350.000 كم ما يسمى بطرق قروية و من أهم الطرق هي التي تربط

¹ - " اقتصاد تركيا"، في:

<http://www.marefa.org/index.php>

اسطنبول بأنقرة (4-0). أما فيما يخص السكك الحديدية التركية TCDD تأسست في 1 يونيو 1927 من قبل الحكومة التركية حيث تشمل جميع خطوط السكك الحديدية في تركيا اعتبارا من عام 2008 ، 10991 كم (6829 ميل) مما يجعلها من أكبر أنظمة السكك الحديدية و تحتل المرتبة 22 عالميا، أما عام 2009 نقلت خطوط السكك الحديدية التركية 17.105.353 راكب مما يجعلها من أكبر خطوط سكك الحديد في العالم في المرتبة 33 من حيث النقل ، و في عام 2009 تمتلك خطوط السكك الحديدية التركية 25.593 شخص.¹

في النقل البحري بدأت تركيا في مطلع 2012 باستبدال 105.750 شاحنة تصدير للخليج كانت تمر عبر الأراضي السورية بخط حاويات عبر مصر بصاردات قيمتها 20 مليار دولار اذ يوجد أكثر من 350 مركبة نقل بري عملاقة في الموانئ المصرية، السعودية و التركية في انتظار تفريغ حمولاتها RO-RO ذلك حسب شخصيات من الاتحاد الدولي للناقلين و مقره تركيا، سفن RO-RO هي سفن مصممة لعمل الشاحنات المحملة غلى مركبات مثل: السيارات، القاطرات، عربيات السكك الحديدية و يتم قيادتها الى سطح السفينة بعد وصولها للميناء.

أما في النقل الجوي نجد شركة الخطوط الجوية التركية و هي شركة الطيران الرسمية التي تملكها الدولة، تأسست عام 1933. و في بداية التسعينات تم السماح بإنشاء شركات طيران خاصة منها أونو راير ، أطلس جيت ، و صن اكسبرس و قد بلغ عدد المطارات في تركيا 117 مطار عام 2007 و بلغ عدد المطارات مع مدارج معبدة 90 مطار، اما عدد المطارات مع مدارج غير معبدة 27 مطار، و تتخذ شركة الخطوط الجوية التركية من مطار أتاتورك الدولي مركزا لعملياتها، اذ تقدم خدماتها لأكثر من 150 وجهة في أوروبا ، آسيا، افريقيا و أمريكا الشمالية.

¹ - "اقتصاد تركيا"، نفس المرجع.

الاتصالات: شركة الاتصالات التركية هي المالك الوحيد لخطوط الاتصالات الأرضية، هناك خطوط حكومية لخصخصة شركة الاتصالات حيث يقدر عدد المشتركين بخطوط الهاتف النقالة بأكثر من عشرين مليون مستخدم، كما توجد عدة شركات خاصة مشغلة لخطوط الهاتف النقالة منها Aveya وTukcel.

2. السياحة: تمثل السياحة أحد أهم أعمدة الاقتصاد التركي خاصة في العقود الأخيرة و قد بلغ عدد السائحين 17.5 سائح عام 2004 و يشكل السائحون الألمان أكبر نسبة منهم يليهم الروس ثم الانجليز، و يشتهر الساحل الجنوبي بجمال طبيعته و شواطئه الطويلة لدرجة أنه يعرف باسم الريقيرا التركية تشبها بالريقيرا الفرنسية.¹

3. القطاع المالي: البنك المركزي للجمهورية التركية تأسس في 1930 كشركة مساهمة يمتلك الحق الوحيد لإصدار الأوراق النقدية كما عليها الالتزام بإمداد بالمتطلبات النقدية للهيئات الزراعية و التجارية للدولة، كل تحويلات الصرف الاجنبية يحتكر البنك المركزي التعامل معها.² في 1995 انتقلت بورصة اسطنبول الى مبناها الحالي في حي استنيه ، تأسست أيضا في 1995 بورصة سوق رأسمال المدرجة عليها الشركات التركية وفي سنة 1998 كان هناك 72 بنوك في تركيا. في مطلع 2001 أدى العجز التجاري المتنامي و ضعف البنوك الى اغراق الاقتصاد في أزمة ما أدى الى كساد و تبعية و خفض اللةة ثم تقليص عدد البنوك الى 31 و في نفس السنة الخمس بنوك الكبرى المملوكة للحكومات أعيد هيكلتهم، و في 2007 انخفضت معدلات الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث وصلت حصة تركيا في صندوق النقد الدولي 21.9 بليون دولار و تابعه سلسلة من عمليات الخصخصة الكبرى و تحقق استقرار صاحب في بدء المناقشات حول انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي كما تبعه تغيرات هيكلية في قطاعات الصرافة والبيع بالتجزئة و ساهمت في ارتفاع الاستثمار الأجنبي.

¹ - " التوقعات الاقتصادية"، في:

<http://www.investinturkey.htm>

² - " اقتصاد تركيا"، نفس المرجع.

بعد 2003 انخفض معدل التضخم و أظهر الاقتصاد متوسط نمو بنسبة 7.8% ما بين 2002 و 2005 ،تسوية العجز المالي من خصخصة الصناعات الكبرى ، و بعد أكتوبر 2008 أصبحت الصرافة تحت ضغط بعدما حذرت هيئات الصرافة التركية بنوك الدولة من سحب القروض من القطاعات المالية الأكبر، و في 1 يناير 2009 تغير اسم الليرة التركية الجديدة إلى اسم "الليرة التركية" و طرح أوراق نقدية و عملات جديدة.

المطلب الثاني: الانتاج

1- القطاع الزراعي: من أهم المناطق التي تتركز فيها الزراعة في تركيا هي الواقعة في الأقاليم الساحلية و تتميز بترتبتها الخصبة و طقسها المعتدل اذ تنتج تركيا ما يغطي حاجتها الغذائية إضافة الى الفائض الذي يتم تصديره الى خارج البلاد و يستخدم ما يقارب 50% من مساحة الأراضي الزراعية في تركيا لإنتاج الحبوب.¹

- تحتل تركيا المرتبة السابعة في العالم و الأولى في اوروبا من ناحية كثرة المياه الجوفية الحارة، و يعتبر سهل "قونية" في تركيا الذي حطم الرقم القياسي في الانتاج للخمسين سنة الاخيرة حيث زاد انتاج بعض المناطق بنسبة 50% و قد تم حصاد 3 ملايين و 150 ألف طن من الحنطة و 966 ألف طن من الشعير. و بلغت مساحة الاراضي التي تم تشجيرها في حملات التشجير ما بين 2008 و 2010 مقدار 1 مليون و 440 ألف هكتار، بحيث تم زراعة 820 مليون شتلة خلال هذه المدة فهذا ما اهل تركيا من بين الثلاث دول الأولى في مجال التشجير و بلغت مساحة الغابات 21.6 مليون هكتار.

2- القطاع الصناعي: من أهم الصناعات في تركيا هي المنتوجات، المواد الغذائية، المشروبات، السيارات و الكيماويات ، كما تعد تركيا من أكبر منتجي معدن الكروم في العالم، و من أهم الثروات المعدنية المتواجدة على الأراضي التركية هي الفحم الحجري، الفحم النباتي، الحديد و الرصاص،

¹ - "اقتصاد تركيا"، نفس المرجع.

النحاس و الفضة، كما هناك احتياطات نفط صغيرة في جنوب شرق البلاد ، الاليكترونات الاستهلاكية، الاجهزة المنزلية مثل بيكو و فيستال، و فيما يخص صناعة المركبات نجد السيارات التركية مثل تمسا و أوتوكار و BMC هي من أكبر منتجي الحافلات الصغيرة والكبيرة و الشاحنات في العالم ،صناعة النسيج و الملابس. الهيكل الأساسي للصناعة¹:

- تعتمد على نشاط القطاع الخاص والصناعات التكميلية.
- تم تقليص دور القطاع الحكومي نتيجة عملية الخصخصة
- تولى اهتمام بتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية لها.
- تقوم بتنمية قطاع الخدمات المصرفية، البنكية ، التسويقية بما يدعم القطاع الصناعي لنمو و المناقصة.

المطلب الثالث: التجارة الخارجية:

تعتبر تركيا واحدة من أكبر مصادر الاستثمار المباشر الأجنبي في أوروبا الوسطى و الشرقية و كمنولت الدول المستقلة بأكثر من 1.4 بليون دولار ثم استثمارهم في هذه البلدان، 32 % تم استثمارها في روسيا خاصة قطاعات الموارد الطبيعية و الإنشاءات، 46% في دول البحر الأسود، بلغاريا و رومانيا. و في 2007 وصلت الصادرات إلى 115.3 بليون دولار وارتفعت الواردات إلى 162.1 بليون دولار و معظمها ترجع لزيادة الطلب على موارد الطاقة خاصة الغاز و النفط الخام.²

- ارتفع عدد الشركات الاجنبية المشاركة من 5400 شركة عام 2002 الي 37 الف شركة عام 2014، و منهم 22.370 الف شركة في اسطنبول، تضم العاصمة التركية انقرة 2362 شركة.

¹ - " دراسة تسويقية بشأن سوق الرخام و الجرانيت في تركيا"، 2013، ص ص.08-15.

² - " اقتصاد تركيا"، نفس المرجع

- بلغ عدد الشركات الالمانية في تركيا 5726، و البريطانية 2661 شركة، اذ بلغ حجم الاستثمار الاجنبي في تركيا خلال 2013 نحو 12 مليار دولار، فهذا ما يوضح ان تركيا اصبحت ارض خصبة للاستثمار اذ اتخذت عدة خطوات تهدف لجذب الاستثمارات الاجنبية منها تحديث النظام الضريبي، تشجيع الشركات الاجنبية علي بدء مشروعات في المناطق الاقل نموا، كما انها ستواصل جذبها خاصة في قطاعات الطاقة، التأمين البنكي، الخدمات المالية و صناعة السيارات.

- سياسة التجارة الخارجية لتركيا تقوم علي استراتيجية دعم و تشجيع الانتاج و التصدير، اتباع نظام اقتصاد حر، التكامل و الاندماج مع المجتمع الدولي كما تدعم سياسة التصدير عن طريق حزمة من البرامج و السياسات المالية و النقدية تشمل (اعفاء ضريبي، صندوق لدعم الصادرات، صندوق موازنة الاسعار).¹

رغم محدودية الانتاج التركي من مصادر الطاقة ، إلا أن موقعها الجغرافي يجعلها احد أهم الممرات العالمية لعبور وتصدير الطاقة مع دول الجوار ، و من ابرز أنابيب النفطية والغازية بنجد:

1- مشروع خط أنابيب باكو-تفليس-جيهان (BTC): اطلق على هذا المشروع اسم "مشروع القرن" يهدف إلى نقل بترول أذربيجان، بترول آسيا الوسطى بشكل خاص كزخستان عبر جورجيا إلى ميناء جيهان الواقع على البحر الأبيض المتوسط، ثم الشروع في إنشاء هذا المشروع عام 1998 افتتح رسميا في 13 يوليو /تموز 2006 .
تعتبر حقول النفط الموجودة في مناطق اذري و تشيراك و كوناخلي (ACG) تمثل المصادر الأساسية التي تغذي خط باكو، تفليس، جيهان و ذلك لما تحتويه من مخزون يبلغ نحو 60 مليون طن في ايطار إتحاد شركات AIOC.

¹ - " اقتصاد تركيا"- نفس المرجع.

يعتبر خط أنابيب باكو، تفليس، جيهان ثاني أطول خط أنابيب في العالم اذ يبلغ طوله 1776 كم و طاقته اليومية تتجاوز مليون برميل، و بلغت تكاليف إنشائه 4 مليار دولار حيث بدأ لأول مرة تدفق النفط عبره في 2 يونيو / حزيران 2006 و من مميزات هذا الخط هو نقل الطاقة بين الشرق و الغرب بعد تجاوز المضائق، التخلص من الاكتظاظ الكبير في المضائق و التقليل من المخاطر و الابتعاد عن روسيا ، كما يزيد من الأهمية الجيوسياسية و الجيوسراتيجية لتركيا بالإضافة إلى أنه يعطي أهمية بالغة في الحفاظ على الإستقرار السياسي في مناطق القوقاز.

و من نتائج توسيع هذا الخط هو يربط كامل مناطق آسيا الوسطى خاصة حقول نفط كازخستان و يزيد من الأهمية الاستراتيجية له بالنسبة الى تركيا بهدف تحويل الدولة من غير مؤثرة إلى دولة ذات تأثير كبير في مجال الطاقة.¹

إن تركيا في مرحلة 1995-2000 انتهجت سياسة الدولة الجسر بدعم من الو.م.أ و في نفس الوقت دخلت في تنافس مع روسيا و لم يتمكن هذا الخط من كسر سيطرة روسيا على خطوط أنابيب منطقة بحر قزوين رغم النجاح الذي حققه خط أنابيب جاكو، تفليس، جيهان.

و ما ساعد تركيا في هذه الفترة هو مؤسسة تيكا المرتبطة برئاسة الوزراء مؤسسة أكثر فعالية و قوة، كذلك تقديم المساعدات الاجتماعية، الاقتصادية و التقنية الموجهة لآسيا الوسطى.

واصلت تركيا اهتمامها بالمنطقة بفضل منطقة كي (Kai) عام 1999 لتصبح منطقة إقليمية، لكن في فترة 2000-2003 أثرت الانسحاب طوعا من المنطقة بسبب أزمتها الداخلية خاصة الأزمة الاقتصادية عام 2000.

2- خط أنابيب غاز أنابيب القوقاز : إذ يربط بين الحقول الساحلية للغاز في "شاه دينز" باذربيجان إلى تركيا عبر جورجيا.

¹ - محمد عبد العاطي، نفس المرجع، ص198، 199.

3- رغم تناقض الموقف الدبلوماسي لتركيا و روسيا اتجاه الثورة السورية ، وقعت كل منهما في 28 كانون الأول 2011م، على اتفاق يقضي إنشاء أنبوب غاز "السييل الجنوبي" ينقل الغاز الروسي عبر المنطقة الاقتصادية البحرية التركية إلى أوروبا.¹

- من العوامل المحفزة في الانحياز الاقتصادي التركي ، فكانت مصداقية ونزاهة قيادة حزب العدالة والتنمية إذ وصف الحزب في الوسط الإعلامي المحلي بأنه "الحزب الأبيض" نسبة لمصداقية ونزاهة قيادته خاصة اردوغان وعبد الله جول، هذا من جهة، وهناك العامل الخارجي الذي يشكل ترشح تركيا لعضوية الاتحاد الاوربي من جهة أخرى. و لكي تنضم تركيا يجب عليها تطبيق معايير ، الأول يتمثل في المعيار السياسي بإرساء أسس الديمقراطية، بناء دولة القانون، احترام حقوق الإنسان، احترام حقوق الأقليات و منحها حرية الممارسة الثقافية والتعبير عن هويتها داخل إقليم الدولة، أما المعيار الثاني فهو في الجانب الإقتصادي الذي يعتمد على وجود نظام إقتصادي فعال يعتمد على نظام السوق، إصلاح النظام المصرفي والمالي للتكيف مع النظام المعمول في دول الإتحاد، إصلاح المؤسسات والمرافق العامة بما يتفق مع المقاييس الموجودة في الإتحاد، مكافحة الفساد و الرشوة في جهاز الدولة.

حققت تركيا بفضل الإصلاح الإقتصادي 2013 ناتجا قوميا بلغ 887 مليار دولار أمريكي، فإن القيادة التركية عازمة على أن تحتل دولتها عام 2023 المرتبة العاشرة اقتصاديا على المستوى العالمي، و أن تكون مدينة اسطنبول ضمن أهم عشرة مراكز إقتصادية على المستوى العالمي.

- الانجازات الاقتصادية على المستوى الداخلي:

¹ - معمر فيصل خولي ، "الاقتصاد التركي في ظل حكومة العدالة والتنمية ،من الانهيار الى الانعاش الاستراتيجي، 2014. " ، الروابط للبحوث و الدراسات

- كان معدل دخل الفرد السنوي عام 2002 لا يتجاوز 3.500 و أصبح وفقا للإحصائيات التي نشرت في البرنامج الاقتصادي التركي عام 2013 ب17468 دولار أمريكي ، ومن المتوقع سيصل في نهاية عام 2014 إلى 18092 ألف دولار أمريكي مع أن عدد سكان تركيا يتجاوز الـ 70 مليوناً.

- ارتفاع قيمة الصادرات التركية في نهاية 2013 وصلت إلى 140 مليار، بعدما بلغت في 2002 بـ 36 مليار.

- ارتفعت أجور الموظفين والعاملين في القطاع العام التركي إلى 188% بين سنوات 2002-2009، إذ أقرت الحكومة التركية نظام زيادة الرواتب الجديد الذي يقوم على مبدأ (4+4) عام 2012 ، وتعني زيادة 4% في النصف الأول من عام العام ويتبعه 4% في النصف الثاني.

- ارتفاع عائدات المالية في ظل حكومة العدالة و التنمية ، وهذا جراء عمليات الخصخصة في الاقتصاد التركي، إذ بلغت عائداتها 13,48 مليار أمريكي¹.

- وكانت ديون تركيا لصندوق النقد الدولي عام 2002 بلغت 23,5 مليار دولار، ثم انخفض عام 2009 ليصل إلى 6,8 مليار وتم تسديده بشكل نهائي في نيسان عام 2013.

- أما على المستوى الخارجي قامت تركيا بتعزيز علاقاتها الاقتصادية مع بيئتها الإقليمية ، على حد قول رئيس الجمهورية التركية رجب طيب اردوغان "فالتعاون الاقتصادي يعد وسيلة فعالة لمعالجة الخلافات وتحقيق التكامل الاقتصادي".

يكمن الدور التركي في ظل حكم حزب العدالة والتنمية كمركز إقليمي اقتصادي و ذلك لاستنادها على مجموعة من الاتفاقيات التجارية الحرة مع سوريا قبل الثورة ، تونس ،المغرب عام 2004، مصر والسلطنة الوطنية الفلسطينية 2005، كذلك الشريك التجاري الأكثر أهمية هي المملكة العربية السعودية ،أما إيران تعتمد تركيا على غازها الطبيعي فهي الخامس شريك تجاري لها. كما بلغ عدد

¹ - معمر فيصل، نفس المرجع.

الاتفاقيات المبرمة مع كل من البحرين، سلطنة عمان، والعراق إلى 48 اتفاقات شملت عدة مجالات كالطاقة، النقل، الصحة والأمن.¹

و يمكن تلخيص خصائص قوة الاقتصاد التركي في:

1. احتلت تركيا المرتبة 6 على المستوى الأوروبي في المجال الاقتصادي
2. في ظل حزب العدالة و التنمية استطاعت تركيا أن تسجل نموا جعلها تحتل ثاني أكبر دولة في العالم بنمو مقداره 11.5% كما استطاعت أن تحافظ على النمو ما بين 2002 و 2008 في حدود 6% هذا كما تزامن مع الأزمة المالية العالمية و التي بدأت تداعياتها منذ 2006، واستمر في نموه حتى وصل 8% عام 2011.
3. استنادا إلى الخطط التنموية و الاقتصادية لها تطلعات في تحقيق صادرات تصل إلى 500 مليار دولار كذلك إيرادات تصل أيضا إلى مقدار 500 مليار دولار اذ تحتل موقع احد الدول العشر الدول الأولى اقتصاديا على المستوى العالمي .
4. إجمالي الناتج المحلي تزايد بأكثر من ثلاث أضعاف ليصل إلى 786 مليار دولار أمريكي في عام 2012 بعد أن كان 231 مليار دولار عام 2002 كما ارتفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي إلى 10504 دولار أمريكي على مستواه السابق البالغ 3500 دولار أمريكي في الفترة نفسها.
5. تحتل تركيا المركز الأول في أوروبا في مجال صناعة النسيج.
6. الوصول إلى المرتبة الثالثة في العالم في تصنيع أجهزة التلفاز و الثالثة في العالم في تصنيع الحافلات.
7. وصلت صناعة تركيا من السيارات إلى حد أن من بين كل ألف سيارة تصنع في العالم فإن 15 سيارة تصنع في تركيا.

¹ - " نجاحات اقتصادية للعدالة و التنمية التركية"، 2015، في:

8. تصاعد حجم التجارة الخارجية لتركيا لتبلغ نسبة نمو قاربت 37 %.
9. تضاعفت أربع مرات صادرات تركيا من 36 مليار دولار عام 2002 لتصل في 2008 الى 132 مليار دولار.

مر الاقتصاد التركي بعملية تحول كبيرة طيلة السبع سنوات الواقعة في فترة ما بين الازمة الاقتصادية الداخلية سنة 2001 و الازمة الاقتصادية العالمية، و كان من نتيجة هذا التحول ان زاد الناتج القومي ما بين 2002 و 2008 من 300 مليار دولار الى 750 مليار دولار و ارتفع معدل الدخل الفردي للمواطن التركي في نفس الفترة من 3300 دولار الى 10000 دولار و هذا فضلا عن الانخفاض المستمر في معدلات التضخم و الزيادة المضطردة في حجم الاستثمارات، و بذلك احتلت تركيا المرتبة 16 في ترتيب اكبر الاقتصاديات على المستوى العالمي و المرتبة 6 على المستوى الاوروي. و قد ظهرت ملامح الازمة المالية التي عاشتها تركيا سنة 2001 في اختلال الاوضاع المالية للبنوك الخاصة و العامة، ارتفاع معدلات العجز و حجم الديون الخارجية، فلا تستطيع السياسات المالية التي اتبعتها حكومة رئيس الوزراء "بولند اجاويد" في تجاوز الازمة بل ساهمت في تفاقمها.¹

تعود مسببات ازمة 2001 حسب راسمو السياسات الاقتصادية الى عدة مستلزمات يجب توفرها من اجل بناء سوق اقتصادية ناجحة:

- (1) اصلاحات متعلقة بالسوق: و تتمثل في تحقيق الحرية المالية و التجارية بشكل اساسي و المضي في عملية الخصخصة و الحد من دور الدولة.
- (2) ايجاد المؤسسات البديلة: لا بد من ايجاد مؤسسات بديلة و تفعيل المنافسة بينها، تفعيل دعم البنك المركزي و ضرورة وجود مؤسسات تضمن شفافية و عدالة نفقات الدولة وكفاءتها.

¹ - " نجاحات اقتصادية للعدالة و التنمية في تركيا" نفس المرجع.

ثقافة اقتصاد السوق: تحتاج ثقافة السوق الى مرحلة زمنية من التغيير التدريجي، من خلال ما يقارب 50 سنة او ثلاثة اجيال على الاقل، كما ان الاجيال تسير باتجاه التغيير بشكل تكاملي و ليس عن طريق القفزات السريعة التي يصعب على جميع قطاعات المجتمع ان تتكيف معها مباشرة، ذلك بتغيير الخلفيات الثقافية للإفراد و المجتمع بالتدريج لتقبل نتائج السياسات الاقتصادية الجديدة.

-تميزا لاقتصاد التركي بالنم و الاقتصادي خاصة في عهد الطيب رجب اردوغان، و تتركز مراكز الصناعة و التجارة التركية حول اسطنبول و في باقي المدن الكبرى، و تملك الدولة التركية وسائل الاتصال و خطوط السكك الحديدية و المطارات و المرافق العامة ذات الشأن، كما تسيطر الدولة ايضا على صناعة الفولاذ و التعدين الغابات و معظم إدارات العمل المصرفي، ما يقرب من 400000 هكتار من الأراضي الزراعية بينما يمتلك القطاع الخاص النسبة العظمى من المزارع و المصانع الصغيرة، و شركاء البراءة.¹

¹ - "نجاحات اقتصادية للعدالة و التنمية التركية"، نفس المرجع.

خلاصة للفصل الثالث:

يعتبر حزب العدالة و التنمية حزب برغماتي له عدة أجنحة و أصبح أهم كيان سياسي يريد أن يجعل الدولة ديمقراطية، لكن كان يلتزم بإصلاحات الإتحاد الأوروبي أكثر حسما من أي حزب آخر إذ يربط بين الحداثة والقيم الإسلامية، فعلى المستوى السياسي قدم حزب العدالة و التنمية حلا لمعضلة تركيا الحائرة و التي أنتجت العلمانية الكمالية المتطرفة، وقد اتخذ الحزب وصف "الديمقراطي المحافظ" كهوية سياسية له وهو يسعى بذلك إلى تحقيق الحريات التي تتعلق بهويته الثقافية .

إن حزب العدالة و التنمية يريد أسلمه المجتمع و الدولة تدريجيا و عليه سنة 2008 عندما سمح بارتداء الحجاب في الجامعات كان موقف القوى العلمانية بالرفض و هكذا تحولت قضية الحجاب في تركيا القضية سياسية، حظيت من أجلها العديد من المعارك السياسية، كما شهدت فترة تسلم حزب العدالة و التنمية الحكم انفتاحات ديمقراطية تمثلت بإزالة العوائق أمام حرية الأقليات و النظر إلى حلول خاصة الأزمة الكردية، إذ تعتبر هذه الأخيرة من أبرز المسائل التي رافقت الدولة التركية منذ تأسيس الجمهورية التركية حتى يومنا هذا، تفاقمت هذه الأزمة خاصة في الثمانينات عند ظهور حزب العمال الكردستاني و مدى تأثير أكراد العراق ، إذ حققوا مكاسب سياسية مهمة شمال العراق و تأثيرهم على أكراد سوريا، ايران و تركيا خاصة. أما على الصعيد الاقتصادي نستطيع أن نختصر ما تحقق من تنمية اقتصادية على يد حزب العدالة و التنمية عندما حقق معدل دخل الفرد بين عامين 2003 م-2008 م حيث قفز الدخل من 3300 دولار الى 10000 دولار، كذلك فيما يخص الصادرات التركية التي زادت من 30 مليار دولار الى 130 مليار دولار في نفس الفترة فحسب خبراء الاقتصاد العالميين أصبح الاقتصاد التركي أكبر اقتصاد في شرق المتوسط و جنوب شرق أوروبا و الشرق الأوسط و القوقاز، لأن هذه الدولة لها إمكانيات جغرافية، وامتلاكها لثقة و تقدم مستمر نحو الأمام، و أنها أكبر شبكة نقل و مرور للطاقة في العالم، مما يؤكد الخبراء إن الإقتصاد التركي يشكل الاقتصاد الإقليمي الأكثر ديناميكية و قيادية.

المبحث الاول: علاقة تركيا مع دول الشرق الاوسط

- المطلب الأول: علاقة تركيا من القضية الفلسطينية:

عرف الموقف التركي من القضية الفلسطينية تطورا ملحوظا, فقد كان الموقف التركي من القضية الفلسطينية مثار جدل و منشأ الخلاف السياسي بين الغرب و تركيا خاصة بعد الحرب العالمية الثانية و ذلك بالموازاة مع اشتداد التقارب التركي الإسرائيلي مباشرة بعد قيام الكيان الصهيوني و اعتراف تركيا به, ومن أهم المواقف التي أثارت الجدل بعد اعتراف تركيا بإسرائيل تصويتها إلى جانب القرار رقم 194-3 الذي يدعو إلى تأليف لجنة توقيف في فلسطين عام 1948, و افتتاح سفارة لها في تل أبيب في 9 مارس 1950 و وقوف تركيا إلى جانب الغرب محتجة على قرار مصر منع مرور السفن الإسرائيلية عبر قناة السويس عام 1951, و خطاب رئيس الوزراء التركي آنذاك "عدنان مندرس" عام 1951, في واشنطن و الذي جاء فيه لوم للعرب وقال فيه لقد حان وقت الاعتراف بحق إسرائيل في الحياة.

لكن بعد إعدام "عدنان مندرس" و في فترة الستينات و السبعينات و الثمانيات عرف الموقف التركي تجاه العرب و القضية الفلسطينية تحولا ايجابيا فقد احتجت تركيا في الأمم المتحدة ووقفت ضد الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية و في 22 جوان 1964 خاطب وزير الخارجية التركي "إحسان صبري جاغلين" الهيئة العامة للأمم المتحدة قائلا "إن الحكومة التركية تعلن أنه لا يمكن قبول اغتصاب الأراضي عن طريق القوة و من الضروري أن تصر الأمم المتحدة على انسحاب من الأراضي التي احتلتها"¹

و في نهاية السبعينات اتخذت تركيا موقف سجل لها بفتح مكتب في التاريخ القضية الفلسطينية, و هو إقامة حكومة "بوللت أجاويد" في نوفمبر 1989 علاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية و سمح

¹ - إيمان دني، الدور الاقليمي لتركيا في الشرق الاوسط. (الاسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2014)، ص.155

لها بفتح نكتب في أنقرة و بعد نحو تسعة أشهر احتجت تركيا بشدة على ضم إسرائيل للقدس المحتلة و سحبت القائم بأعمالها من تل أبيب. و هذا الموقف كان أهم العوامل التي ساهمت في التقارب التركي-العربي بعد عدة عقود.

اثر انعقاد مؤتمر مدريد لسلام في نوفمبر 1991 بين الدول العربية و الكيان الصهيوني رحب بيان الوزارة الخارجية التركية بهذا المؤتمر و اعتبره خطوة هامة في طريق السلام حيث أكد البيان أنه لا يمكن تأسيس سلام عادل و دائم في المنطقة دون تحقيق الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة أو دون الاعتراف بالحقوق الكاملة المشروعة للشعب الفلسطيني.

و قد ساهمت تركيا بمليوني دولار لصالح صندوق أعمار غزة "أريحا" اثر زيارة الراحل "ياسر عرفات" إلى أنقرة في سبتمبر 1993 بعد الاعتراف المتبادل بين إسرائيل و منظمة التحرير الفلسطينية في 17 سبتمبر 1993. و استقرارا لتبلور الموقف التركي أكثر تجاه القضية الفلسطينية زار الرئيس التركي " سليمان ديميريل" غزة في 16 جويلية 1999 و أخرى مباحثات مع الرئيس الراحل " ياسر عرفات" و أكد خلال زيارته هذه أهمية الدور التركي في عملية السلام.¹

و مع مجيئ حزب العدالة و التنمية أظهر هذا الحزب اهتماما أكبر بالقضية الفلسطينية بالمقارنة مع الأحزاب الأخرى، و لعل أهم المواقف التركية تجاه القضية الفلسطينية في هذه الفترة هي رفض رئيس الوزراء التركي "رجب طيب اردوغان" طلبا لرئيس الوزراء الإسرائيلي " أريال شارون" للقاءه 2003 احتجاجا على المحازر التي ارتكبها هذا الأخير في حق الفلسطيني، و استقبل خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس في الخارج. لقد تحدي "اردوغان" إسرائيل لوصفها بالإرهابية باعتبارها أنها هي وكل من يؤذيها كانوا يطلقون هذه الصفة على حركة حماس التي تدافع على الأرض و تسعى لإسترداد الحقوق الضائعة، و بالتالي كان الوصف بداية لبلورة فهم معايير لمصطلح الإرهاب بالنسبة لدول الأخرى.

¹ - ايمان دني، نفس المرجع، ص، ص. 156-157.

ندت تركيا على لسان رئيس وزارتها "أحمد ياسين" زعيم حركة حماس عام 2004 و سحبت سفيرها من إسرائيل، و في عام 2006 رحبت تركيا بفوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية حيث كانت أول دولة تعترف "بمخالد مشعل" رئيس المكتب السياسي للحركة إضافة إلى لعبها دور الوساطة بين السلطة الفلسطينية بقيادة "شيمون بيرز" كما سعت تركيا لتوسط بين "محمود عباس" و حركة حماس لتسوية الخلافات بينهما حيث حفزت حماس على اتخاذ خطوات برغمانية و ضمان حدوث تقارب بين الفصائل الفلسطينية.

و في عام 2008 أعاد الموقف القوي لحكومة "اردوغان" من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في ديسمبر 2008 / يناير 2009.¹

تركيا إلى ثورة المشهد الإقليمي ، و جاء التحرك التركي اتجاه الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة ليؤثر على الدور التركي الفاعل في الساحة الإقليمية، و كرسالة لأوروبا على أن تركيا يمكنها التواصل بسهولة مع تيار الممانعة في المنطقة و تنسيق الملفات مع تيار الاعتدال.

و قد تمثل الموقف التركي في انتقاد " اردوغان " السلطة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين في قطاع غزة ، ومطالبة الحكومة الإسرائيلية بوقف العدوان و تحقيق وقف إطلاق النار، و فتح المعابر إلى غزة و إرسال المساعدات الإنسانية و الشروع في إجراءات متبادلة لإطلاق سراح الأسرى و المحتجزين إضافة إلى انتقاده لسياسة الإسرائيلية في مؤتمر "دافوس" عام 2009.

و عندما سنت إسرائيل عدوان آخر قطاع غزة في شهر أبريل عام 2001م

أدت تركيا هذا العدوان الإسرائيلي الذي أسفر عن وقوع ضحايا بين المدنيين و طالبه بإنهاء العنف في غزة.²

¹ - إيمان دني، نفس المرجع، ص 158

² - باسم القاسم، تركيا و القضية الفلسطينية. (بيروت، مركز الزيتونية لدراسات و الاستشارات، 2010)، ص.42.

فتركيا سعت إلى تحويل علاقتها بإسرائيل، بل يمكن القول أن تركيا سعت إلى تحويل علاقتها بإسرائيل من فصم إلى رصيد لها في علاقتها بالحيط العربي من خلال إبداء الرغبة في ممارسة دور الوسيط بين العرب و إسرائيل و انتهاج سياسة متوازنة تقوم على الانخراط الفعال في سير الأحداث، و ليس أدل على ذلك من استمرار التعاون التركي-الإسرائيلي العسكري المشترك حتى الآن يتم خلال سنتين معاهدة سارية المفعول للتعاون المشترك بين البلدين في قضايا الأمن و التعاون العسكري و التعاون و الأمن في مجال مكافحة الإرهاب و مجال الاستخبارات و التعاون في مجال الصناعات العسكرية المشتركة، حيث تحتل أنقرة المرتبة الثانية في استرداد الأسلحة من إسرائيل بعد الو.م.أ فضلا عن مشروع القرب الذي يمد خطوط النفط ز الغاز و الكهرباء و المياه من ميناء "حيحان" التركي إلى ميناء "عسقلان إلى "ايلات" و منها إلى جنوبي آسيا.¹

- التحول الديمقراطي و الديمقراطية:

شكل التحول الديمقراطي الذي سمح لحزب العدالة و التنمية ذي الخلفية الإسلامية بالوصول إلى قمة السلطة في تركيا العلمانية، محط إعجاب من قبل التيارات، فقد جاء الحزب بأغلبية شعبية قوية استقطب فئات مختلفة كالفئات المحرومة و المهشمة، كما ساهم الحزب بإرساء إصلاحات ديمقراطية و تعديل بعض القوانين لأجل ذلك وتبين في برنامجه تامين حريات عامة، حتى أصبحت حكومة تركيا اليوم حكومة الديمقراطية المستقرة. نظر للنموذج التركي على انه ريادي لجهة فكر الحداثة في الساحة الإسلامية من قيم الديمقراطية، حقوق الإنسان و المجتمع المدني مع صبغة صوفية هي من تراث البلد.

¹ - ايمان دني، نفس المرجع، ص.159.

المطلب الثاني: العراق و إيران

1- علاقة تركيا بالعراق:

عرفت السياسة التركية تجاه العراق عدة تحولات في الثلاثين سنة الأخيرة و ذلك حسب التحولات التي شهدتها العالم منذ نجاح الثورة الإسلامية في إيران 1979م، التدخل السوفييتي في أفغانستان، تفكك الاتحاد السوفييتي فيما بعد، و قيام الحرب العالمية الثانية، أحداث 11 سبتمبر 2001 و احتلال العراق 2003 و ذلك حسب انعكاسات هذه التحولات على المصالح التركية في المنطقة ككل و في العراق على وجه الخصوص.

جاء غزو العراق للكويت ليضع حدا للعلاقات التركية-العراقية، اتسمت بالإيجابية و التحالفات طيلة ثمانينات القرن الماضي، ما جعل تركيا تنظم للمعسكر الغربي ضد العراق ، واعتبرت ان غزو العراق للكويت فرصة ذهبية لاستعادة تركيا دورها الإقليمي الذي اضمحل بتفكك الاتحاد السوفييتي، فسمحت لقوات التحالف الدولي باستخدام القواعد الأطلسية على أراضيها لتنفيذ عملية غارات ضد العراق، إن مسارعة تركيا لفتح أراضيها لقوات التحالف لبدء عملية تحرير الكويت جاء وفقا لاستراتيجية تركية للسيطرة على منابع النفط العراقي المتمركز شمال العراق ضمن خطة لاسترجاع مدينتي الموصل و كركوك النفطيتين.¹

و منذ انتهاء حرب الخليج الثانية انتهجت تركيا سياسة التدخل العسكري في شمال العراق بشكل مستمر بحجة تعقب متمردي حزب العمال الكردستاني، ففي 18 ديسمبر 1991 انتقلت السياسة التركية من دور الوسيط و الحامي للأكراد في شمال العراق، الى دور المراقب على تحركاتهم، و قد تبنت حكومات تركيا المتعاقبة منذ 1991 بما فيها حكومة أربكان الإسلامية خيار الحسم الأمني و العسكري للمشكلة الكردية مما نتج عن ذلك من احتياجات مكررة للجيش التركي لشمال العراق في ظل غياب السلطة المركزية العراقية، ففي 07 ماي 1996 اخترقت القوات التركية بطائراتها الحربية

¹ - ايمان دني، نفس المرجع، ص.133.

أراضي شمال العراق بحجة مطاردة عناصر حزب العمال الكردستاني التركي بزعامة "مسعود برزاني" و نفذت عمليتين بهذه المنطقة خلال جوان 1996 واجتاحت في العملية الأولى الحدود العراقية باستخدام 12 من قواتها الخاصة.

عملية الاختراق التي قامت بها تركيا في شمال العراق عام 1996 كانت رسالة تركيا لجرائها خاصة سوريا، ايران، لبنان بأن تركيا بإمكانها القيام بتدخل عسكري في أي لحظة و في أي دولة اذا ثبت انها تساهم في زعزعة أمن واستقرار تركيا.

كما أن عملية التحالف بقيادة الولايات المتحدة في العراق خربت مصالح تركيا الأساسية في العراق والتي تتكون من أربعة جوانب:

- الحيلولة دون تقسيم العراق على أساس طائفي او عرقي مما يمكن أن يؤدي إلى ظهور دولة كردية مستقلة أو كون فيدرالية (عاصمتها كركوك الغنية بالنفط)، والتي تعزز التطلعات إلى كيان مماثل في صفوف السكان الأكراد الكثير العدد في تركيا.

- حماية الأقلية التركمانية الناطقة باللغة التركية والتي تقيم بصفة أساسية في شمال العراق.

- تصفية حزب العمال الكردستاني، وهو حركة تركية كردية متمردة لجأت إلى شمال العراق إثر هزيمتها عام 1999.

- الحيلولة دون ظهور دولة عراقية أصولية غير ديمقراطية ومعادية.¹

إن المخاوف التركية تعكس القلق العميق الذي يداخل تركيا فيما يتعلق بالأثر الملموس الواضح لاستقلال كردي أو لحكم ذاتي قوي في العراق

¹ - هنري ج. باركي، "تركيا و العراق اخطارا و امكانات الجوار"، معهد السلام الأمريكي، ر 141، يوليو/تموز 2005، في:

على سكانها الأكراد .ومع رفض تركيا طلبا للولايات المتحدة بفتح جبهة ثانية ضد العراق، وجدت نفوذها يتقلص في العراق واحتارت في كيفية التأثير بسير الأحداث في المستقبل . إن الأتراك يدركون أن الأكراد العراقيين حققوا لأنفسهم موقفا ممتازا نتيجة تأييدهم المطلق للإطاحة بنظام صدام حسين في العراق ولاحتلال قوات التحالف للبلد¹.

كان "حزب العدالة والتنمية" الحاكم في تركيا معروفاً بسياسته الخارجية المتمثلة بـ "تصغير المشاكل مع دول الحوار"، حيث تبني قيام علاقات أعمق مع العراق وروسيا وسوريا وإيران. وقد نتج عن هذا الدافع قيام روابط مؤسسية على أعلى المستويات مع بغداد، بلغت ذروتها في قمة تشرين الأول/أكتوبر 2009 عندما تم توقيع ما يزيد على 40 مذكرة تفاهم حول مواضيع تتراوح بين الحوار الأمني الاستراتيجي إلى التجارة والتعاون في مجال الطاقة. وقد عملت مثل هذه المبادرات على زيادة حجم التبادل التجاري الثنائي بصورة سريعة ومهدت الطريق للشركات التركية والمستثمرين الأتراك للاستفادة من الفرص السانحة في الدولة المجاورة. فعلى سبيل المثال أصبحت العراق أكبر سوق لشركات الإنشاء التركية في الشرق الأوسط في الأشهر الستة الأولى من عام 2012 كانت أكثر من نصف المشاريع الجديدة، التي خططت تلك الشركات القيام بها في المنطقة، مخصصة لمناطق العراق الواقعة تحت سيطرة الحكومة المركزية في بغداد.¹

وبالنسبة لرئيس الوزراء أردوغان الذي يميل إلى جعل قضايا السياسة الخارجية مواضيع شخصية، فقد اعتُبرت اتهامات المالكلي العلنية إساءة مباشرة. وحيث جاءت في أعقاب الخطوة التي اتخذت ضد الهاشمي، فقد حددت تلك التصريحات اللهجة التي أدت إلى تفاقم الخلاف بين الزعيمين، حيث قامت أنقرة باتهام المالكلي بتأجيج الطائفية بينما أكدت بغداد أن تركيا تتدخل في شؤون العراق الداخلية. وقد وصلت هذه الحدة إلى مستويات منخفضة جديدة في نيسان/أبريل عندما وصف

¹ - هنري ج. باركي، نفس المرجع، ص. 02.

² - سونر جاغاييتاي و تايلر ايفانز، "علاقات تركيا المتغيرة في العراق"، معهد واشنطن، أكتوبر 2012، في:

أردوغان المالكي بأنه "أناني" واتهمه بإثارة صراع طائفي. ورداً على ذلك ندد المالكي بتصرف تركيا ووصفه بأنه سلوك "دولة عدوانية". وبعد ذلك بفترة وجيزة، في أيار/مايو، قام متظاهرون في البصرة بإحراق العلم التركي وهددوا سير العمليات التجارية التركية في العراق. وقد اعتذرت بغداد رسمياً عن تلك الأحداث، وكانت قد أرسلت سابقاً في نيسان/أبريل مبعوثين إلى أنقرة بهدف تحسين العلاقات بين البلدين. كما أن أردوغان مد يده للسلام بتوجيه دعوة للمالكي لحضور مؤتمر "حزب العدالة والتنمية" التركي في 30 أيلول/سبتمبر. إلا أن المالكي رفض الدعوة ولم يحدث حتى الآن تقارب بين الطرفين. وفي الواقع، لم تقل حدة ذلك التوتر بصورة كبيرة خلال الصيف والخريف حيث استمر الطرفان في رفع شكاوى دبلوماسية والانهماك في صراع رمزي من باب العين بالعين والسن بالسن. وفي تموز/يوليو، على سبيل المثال، اتهمت بغداد تركيا بانتهاك مجالها الجوي وفرضت حظراً مؤقتاً على تخليق الطائرات التركية في مجالها الجوي بحجة وجود "مشاكل فنية". كما أعرب المسؤولون العراقيون عن نفاق صبرهم من اختراقات الطائرات التركية من خلال مطاردتها مقاتلي "حزب العمال الكردستاني"، وتقوم بغداد بتصليب لهجتها ضد هذه العمليات حتى في الوقت الذي تواجه فيه تركيا عدداً متزايداً من هجمات "حزب العمال الكردستاني" من قواعد في الخارج.¹

ولو تم حصر هذه المشاكل في نطاق الخصام بين زعيمين لكان هناك صدى للمساعي الرامية لرأب الصدع بينهما. ولكن تلك الانشقاقات في العلاقات الشائنة متأصلة في عملية إعادة ترتيب الصفوف الفوضوية في المنطقة من جراء "الربيع العربي" والانسحاب الأمريكي من العراق. وفي هذا الجو الملبد بالفوضى تنحرف بغداد وأنقرة عن بعضهما البعض بشكل أكبر.²

قبل بدء الثورات التي اجتاحت العالم العربي في كانون الأول/ديسمبر 2010 ارتبطت العلاقات التركية العراقية ببنية أمنية إقليمية واسعة توطدت في أواخر تسعينيات القرن الماضي. وتم صياغة الركيزة الأولى في تلك الترتيبات في بروتوكول أضنة من عام 1998 والذي تعهدت سوريا بموجبه بوقف

¹ سونر جاغاي، نفس المرجع.

² - بيار مصطفى سيف الدين، تركيا و كردستان العراق. (أربيل، ط1، 2008)، ص.135.

دعمها لـ "حزب العمال الكردستاني". وقد انضمت إيران إلى ذلك الاتفاق في عام 2003 ووصلت إلى حد قصف مخيمات "حزب العمال الكردستاني" الذي كانت تدعمه ذات مرة. وقد حدا طهران الأمل بأن تؤدي مبادرات من ذلك القبيل إلى تحسين العلاقات مع تركيا وإحداث وقعة بين أنقرة والولايات المتحدة.¹

وردت تركيا الجميل من خلال تعميق علاقاتها مع دمشق وطهران وعدم تدخلها في شؤونهما الداخلية. وبفضل تلك الترتيبات لم تؤثر حالة الفوضى التي اكتسحت العراق بعد عام 2003 على العلاقات التركية الإيرانية أو تمنع أنقرة ودمشق من توسيع اندماجهما الاقتصادي والاجتماعي. وفي الآونة الأخيرة عندما برز محمود أحمددي بنجاد كمنتصر مشكوك فيه في الانتخابات الإيرانية الرئاسية المزورة عام 2009، كان رئيس الوزراء التركي أردوغان من بين أوائل القادة في العالم الذين أرسلوا إليه التهاني. وفي عام 2010، أبدت أنقرة ثققتها في نية إيران الحسنة من خلال سعيها إلى التوصل إلى اتفاق نووي وتخفيف الضغوط الدولية على طهران. وفي الوقت نفسه، استفادت العلاقات مع دمشق من الصداقة الشخصية بين أردوغان والرئيس السوري بشار الأسد.²

بيد هدم "الربيع العربي" أسس هذا التوافق. وعلى وجه الخصوص، دفعت حملة القمع الدموية في سوريا إلى قيام تركيا بعكس علاقتها تماماً مع نظام الأسد، في حين أدى دعم إيران النشاط لحليفها الاستراتيجي في دمشق إلى وضعها في موقف معارض لتركيا. وحتى في الوقت الذي ترسل فيه أنقرة مساعدات مادية وتقدم دعم سياسي إلى المتمردين السنة في سوريا، عملت إيران على نشر وحدات عسكرية لدعم قوات الأسد.

كما أن مشكلة الدعم الإيراني والسوري لـ "حزب العمال الكردستاني" قد برزت من جديد على الساحة، حيث استأنفت دمشق سياستها في دعم الجماعة لمجابهة السياسات التركية المناهضة للنظام.

¹ سونر جاغاييتاي، نفس المرجع

² - فيليب روبنس، تركيا و الشرق الاوسط. (دار قرطبة لنشر و التوثيق و الابحاث، ط1، 1993)، ص.78.

وفي ربيع عام 2012 وردت تقارير مفادها بأن دمشق سمحت لحوالي 2000 عضو من أعضاء "حزب الاتحاد الديمقراطي" وهو مجموعة سورية فرعية لـ "حزب العمال الكردستاني" بالانتقال من مقاطعة قنديل في شمال العراق إلى سوريا. ومؤخراً، ألقى مسؤولون أترك اللوم على سوريا لدعمها "حزب العمال الكردستاني" الأمر الذي يعكس نظرة أنقرة بأن دمشق تؤيد الآن الجماعات المسلحة. وقد جاء ذلك بعد قيام "حزب العمال الكردستاني" بتفجيرات في آب/أغسطس في المركز التجاري الجنوبي الشرقي من غازي عنتاب - مدينة تركية كردية مزدهرة سبق أن نجت من عنف كهذا - مما أثار شكوك أنقرة حول تواطؤ سوريا و"حزب العمال الكردستاني" على زعزعة استقرار تركيا.

وفي الوقت نفسه، انهمكت تركيا وإيران في صراع تجاري وسياسي في العراق زادت حدته وأخذ صبغة طائفية جلية منذ انسحاب القوات الأمريكية عام 2011. ويجمع صانعو السياسة التركية على نحو متزايد فكرة وقوع رئيس الحكومة العراقية تحت نفوذ إيران. ومن ناحية أنقرة، فإن تداعيات مثل هذه السياسة جلية وواضحة وهي: قيام هلال شيعي تدعمه إيران يعمل على إعاقة النفوذ التركي في الجنوب ويروج لنموذج سياسي طائفي معادي لمصالح تركيا. وقد تم تفسير ممانعة بغداد على الوقوف بقوة أمام الأسد كمؤشر على موقفها في هذا الترتيب الجديد، وهو الأمر بالنسبة للتقارير التي أفادت بأن العراق يساعد إيران على تجنب العقوبات الدولية.¹

وقد أصبحت علامات تحوّل مواقف أنقرة تجاه العراق واضحة للجميع في حزيران/يونيو 2010 عندما قام رئيس "حكومة إقليم كردستان" مسعود بارزاني بزيارة تركيا للمرة الأولى منذ ست سنوات. وبعد ذلك بوقت قصير أنشأت أنقرة قنصلية في أربيل ومنذ ذلك الحين حدث تحسن في الحركة الدبلوماسية. إلا أن تلك التحركات الخاصة بالسياسة الجديدة باتت واضحة وجليّة بدءاً من خريف 2007، على الأقل وراء أبواب مغلقة: فعلى الرغم من استمرار أنقرة في انتقاد "حكومة إقليم كردستان" علانية في ذلك الحين، إلا أنها كانت تتعاطى مع الأكراد سراً وتحوّل المسؤولين الأتراك

¹ سونر جاغا يتاي، نفس المرجع

بالاجتماع بقيادة "حكومة إقليم كردستان". وأدى ذلك الحوار إلى تحسين التفاهم المتبادل بين الجانبين حتى عندما قامت تركيا بعمليات توغل عسكرية متكررة في شمال العراق لملاحقة مقاتلي "حزب العمال الكردستاني". وقد قطع الطرفان شوطاً طويلاً خلال الأعوام التي أعقبت مباشرة الغزو الأمريكي للعراق عندما طالب قادة "حكومة إقليم كردستان" مراراً وتكراراً بأن تبقى أنقرة بعيداً عن شمال العراق واتهموا تركيا بـ"الفوضى" إلى البلاد.¹

أكبر خروج عن نظام المراسم في آب/أغسطس 2012 حدث عندما قام وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو بزيارة مفاجئة لكركوك المتنازع عليها ومرة أخرى دون أن يتوقف في بغداد لمقابلة الجماعات التركمانية العراقية السياسية. وكانت تلك هي المرة الأولى التي ترسل فيها أنقرة وزير خارجيتها إلى كركوك خلال فترة دامت أكثر من ثلاثة عقود، وبذلك بعثت إشارة واضحة مفادها أن تركيا على استعداد لانتهاك العرف المقبول لدعم مصالحها في العراق. وغني عن القول أن بغداد قابلت تلك الزيارة باعتراض صارخ حتى أنها شكلت لجنة برلمانية لإدانة ذلك التحرك التركي ، واستجابت تلك اللجنة بتوصيتها فرض قيود على الأنشطة التجارية التركية في العراق.²

¹ سونر جاغاييتاي، نفس المرجع

² - فيليب روبنس، نفس المرجع، ص.77.

2- علاقة تركيا بإيران:

دخلت العلاقات التركية الإيرانية مرحلة جديدة مع إعلان قيام الجمهورية في تركيا عام 1923، فقد كان لشعار الذي رفعته تركيا آنذاك "السلم في الوطن و السلم في العالم" وقعت إيران التي لم تكن تشعر بالراحة للسياسات الإسلامية و الطورانية التي شهدتها الدولة العثمانية في آخر أيامها.

و بفضل هذه التطورات شعرت طهران أنها تخلصت من الخطر التركي الذي كان يهددها تاريخيا من جهة الغرب، إضافة إلى أن إيران قد استفادت من الإصلاحات التحديثية التي بدأت تركيا في تطبيقها و التي جذبت انتباه الشاه رضا بهلوي و زادته جرأة على القيام بالإصلاحات مماثلة في بلده. و رغم المشاكل الحدودية العالقة بين البلدين في تلك الفترة و التي لم تحل بسهولة إلا أنهما قد أبديا رغبة في تطوير العلاقات بينهما.¹

و بعد الحرب العالمية الثانية وجدت تركيا وإيران اللتين تعتبران السد المانع لوصول السوفييات إلى المياه الدافئة الحل من درء التهديد السوفيتي في التوجه إلى الكيانات الإقليمية المدعومة من طرف التحالف الغربي.

و في بداية الأمر ظهر حلف سعد آباد و بغداد و من بعده منظمة الميثاق المركزي CENTO كمحاولات للتعاون الإقليمي المدعوم من طرف الغرب بشكل كبير، و كانت تلك المحاولات ترمي في الأساس إلى وقوف البلدين في وجه التهديد الروسي. أما منظمة التعاون الإقليمي لتنمية RCD التي تم إنشائها عام 1964 فقد كانت تلعب دورها في مجال التعاون الاقتصادي أكثر من غيره.

و قد كانت الفترة بين 1953 و 1979 هي الأكثر تقاربا و تعاونا بين البلدين حيث تواصلت العلاقات الثنائية في المجالين العسكري و الاستخباراتي بشكل أكبر تحت تأثير الحرب الباردة، فكان

¹ - محمد عبد العاطي، نفس المرجع، ص227.

الضباط العسكريون الإيرانيون يتلقون تدريبات في تركيا في اطار الاتفاقيات العسكرية الموقعة بين البلدين.

و في فترة السبعينيات بشكل خاص شهدت تركيا أزمات اقتصادية بسبب التدخل العسكري في قبرص، و في تلك الفترة ذاتها كانت إيران قد قطعت شوطا مهما في الجانب الاقتصادي و العسكري بفضل ريع النفط الوفير، و رغم إن هذا الوضع قد تسبب في بعض الحزازيات لدي الجانب التركي إلا انه لم يلحق إي ضرر بالعلاقات بين البلدين.¹

و مع الثورة الإسلامية التي قامت في إيران عام 1979 بزعامة أية الله الخميني انقطعت فجأة تلك العلاقات ذات البعد الأمني و حلت منظمة الميثاق المركزي بعد انسحاب إيران و باكستان منها. و عند اندلاع الحرب العراقية الإيرانية وضعت العلاقات التركية الإيرانية علي السكة من جديد خاصة مع تشكيل طورغوت اوزال حكومته في تركيا من بعد ذلك. ففي تلك الفترة لم تشارك تركيا في الدعاية المضادة لإيران، بل أنها عملت علي استغلال الفرص التي صنعتها الحرب و ذلك بإيجاد أسواق لمنتجاتها. وقد اتبعت إيران سياسة مماثلة حيث كانت تتفادى أي خطاب أو تصرف يحول تركيا إلي خصم باستثناء بعض تصريحات الخميني بخصوص أتا تورك و خصوصا في الفترة التي كانت فيها إيران تعاني من حصار مفروض من طرف الدول الغربية و العربية.²

و في عام 1985 قام اوزال بإنشاء منظمة التعاون الاقتصادي ECO الشبيهة بمنظمة التعاون الإقليمي للتنمية RCD و بعد سقوط الاتحاد السوفياتي بادرت أفغانستان و جمهوريات آسيا الوسطي بالانضمام إلي هذه المنظمة. و لكن بدأت العلاقات بين إيران و تركيا تشهد فتورا ملحوظا بعد انتهاء الحرب الإيرانية العراقية و الحرب الباردة. و في تلك الفترة ذاتها كانت أهم النقاط التي انتقدت فيها إيران تركيا هي العلاقات التركية الاسرائيلية و اهتمام تركيا بالأقلية الاذرية في إيران. هذا

¹ محمد عبد العاطي، نفس المرجع، ص228

² فيليب روبنس، نفس المرجع، ص.37.

إضافة ما تكرر علي السنة الغرب فيما يتعلق بجعل تركيا المثل الأعلى لدول آسيا الوسطى و القوقاز و قد شكل ذلك مجالا لتنافس بين البلدين. مما زاد من تعكير صفو العلاقات التركية الإيرانية إن المجموعات البيروقراطية التي دخلت في معركة ضد الحكومة الائتلافية التي تشكلت في تركيا عام 1996 بزعامة حزب لرفاه ادعت إن هذا الحزب يعمل علي إنشاء نضام في تركيا يحكم بالشرعية متعاوننا مع ذلك مع إيران، هذا إضافة إلي أن تلك المجموعات ادعت أيضا إن إيران قد زادت من دعمها لحزب العمال الكردستاني، و قد اعتبرت ليلة القدس التي شارك فيها السفير الإيراني في أنقرة محمد رضا باقري 1997 احد الأسباب التي أدت إلي اندلاع إحداث 28 فبراير التي اطلق عليها فيما بعد اسم انقلاب ما بعد الحداثة.¹

في الظاهر بدا تحسن العلاقات التركية الإيرانية بعد استبعاد حزب لرفاه من السلطة و ما أعقب ذلك من إحداث 11 سبتمبر 2001 و ظهور نية الولايات المتحدة للتدخل في العراق . فتركيا تعتبر أن أكبر تهديد أمني بالنسبة إليها هو إنشاء دولة كردية محتملة في شمال العراق، و في هذا السياق أبدت عن انزعاجها من التحالف الوثيق الذي أظهرته الو.م.ا إزاء أكرد العراق و هو ما دفعها إلي مزيد توثيق تحالفها مع إيران. وفي هذه الفترة كذلك قام حزب العمال الكردستاني بإنشاء PJAK من اجل القيام بنشاطات داخل إيران، و بدا يشن الهجمات علي مراكز الشرطة علي الحدود مع إيران الأمر الذي زاد من التقريب أكثر بين تركيا و إيران، و لأول مرة في تاريخ البلدين تحدثت عمليات عسكرية مشتركة بينهما.

و قد اعتبر الفوز الكاسح الذي حققه حزب العدالة و التنمية في انتخابات نوفمبر 2002 و تشكيله الحكومة منفردا تطورا ايجابيا في إيران. وعقب الفوز الأخير في تلك الانتخابات وزعت الحلوى في الشوارع الإيرانية احتفالا بذلك، و ظهرت في قنوات التلفزيون الإيرانية تعليقات فيها كثير من المبالغة تقول إن الشعب التركي أدار ظهره للأحزاب العلمانية و توجه نحو الأحزاب الإسلامية. و

¹ - محمد عبد العاطي، نفس المرجع، ص 229

بالمقابل فان أعضاء الحكومة بصورة خاصة، و مراعاة للوضع التركي الداخلي الحساس و معرفة منهم بالتوازنات الداخلية، و تجنباً لإثارة ردود أفعال القوي المتقدمة داخل البلاد، و كذلك استنتاجاً للدرس مما حدث لمروءة قواحي فأفهم لم يعبروا عن سعادتهم بطريقة مفرطة و مبالغ فيها. غير إن الدلائل تقوي الاعتقاد بأنه لم يحدث تغيير كبير بخصوص سياسة أنقرة إزاء طهران. و هذه التغيرات التي حصلت لم تكن مجرد مبادرات شخصية من قبل أفراد في حزب العدالة و التنمية أو من قبل حكومة اربكان السابقة، بل هي سياسات تعتمد علي القرارات التي اتخذت من قبل جميع هيئات الدولة و أركانها.¹

إن التنافس التاريخي الذي ميز أكبر دولتين في المنطقة قد تجلت مظاهره في كثير من الأحيان بأنه عملياً يمكن القول بان السياسة التركية إزاء إيران قد اعتمدت على ركائز ثلاث: - تأمين الطاقة.

- التنسيق في المسائل الأمنية المتعلقة بالمشكلة الكردية.

- اعتبار إيران بالنسبة لتركيا ممراً ينفذ إلى وسط آسيا و جنوبها.

و في وقت من الأوقات ثارت مزاعم في الإعلام التركي تذهب إلى أن ثمة تهديد علي النسيج الاجتماعي التركي مصدره إيران. غير إن الخصوصية الثقافية لتركيا جعلت التأثير الإيراني لا يمس سوى قسماً ضيقاً من الشريحة الإسلامية في البلاد.

من الناحية الأمنية: كان الموقف التركي و الإيراني موحداً فيما يتعلق بحزب العمال الكردستاني حيث تعاونت كلتا الدولتين خلال عامي 2002-2007 تعاوناً وثيقاً في عمليات عسكرية مشتركة ضد حزب العمال الكردستاني.²

اعتمدت السياسة التركية إزاء إيران على ركائز: تأمين الطاقة، اعتبار إيران بالنسبة إلى تركيا ممراً ينفذ إلى وسط آسيا و جنوبها و التنسيق في المسائل الأمنية المتعلقة بالمشكلة الكردية خاصة في

¹ - ايمان دني، نفس المرجع، ص162،163.

² - "العلاقات التركية الايرانية في ضوء تفاعلات الربيع العربي"، مركز الجزيرة للدراسات، ص.06.

كل وجود ولاءات قبلية و سياسية كردية عبر الحدود التركية الإيرانية العراقية. اتضح هذا التعاون التركي عام 2004 عندما وقع البلدان علي اتفاق تعاوني امني صنف حزب العمال الكردستاني كمنظمة إرهابية، هناك لجنة الأمن العليا التركية الإيرانية تأسست عام 1998 و هي كلجنة لتنسيق و التعاون بين البلدين.

ظل حزب العمال الكردستاني في تركيا و حزب الحرية الكردستاني في إيران و التعاطي مع المسألة عام 2010 اعتبرت وثيقة الأمن القومي شريكة في الحفاظ على امن المنطقة.¹

النفوذ التركي في العراق: عرفت العلاقات العراقية منذ عقود مضت عدة خلافات بسبب المسألة التركية، مشكلة المياه، دخول الجيش التركي إلى الأراضي التركية بحجة تعقب مسلحي حزب العمال الكردستاني إلا أن وصول حزب العدالة و التنمية و التحولات الداخلية التي عرفتتها تركيا إضافة إلى سقوط نظام صدام حسين جعل لحزب العدالة و التنمية البحث عن موطئ قدم لها في العراق وفقا لمبدأ المصلحة المتبادلة و ضمن سياسة صفر مشاكل التي اعتمدتها تركيا، حين في عهدي رافسنجاني و خاتمي باتت بسياسة الانفتاح اتجاه المنطقة. هناك عوامل ساعدت تركيا للنفوذ في العراق هي:

- ترتبط تركيا بعدة دول مجاورة لها امن قوميتي الأكراد و التركمان، الأكراد في سوريا، العراق، إيران. التركمان في العراق، اليونان، قبرص، دول شرق أوروبا ما يسهل عليها التدخل في الشؤون الداخلية للدول بحجة حماية حقوق الأقليات.

- تسعى تركيا من الاستفادة من صعود أكراد في العراق و دورهم في صنع المشهد السياسي العراقي بعد احتلال العراق.

-تهدف تركيا من الاستفادة من أكراد العراق في محاربة حزب العمال الكردستاني الذي يتخذ المناطق الحدودية المشتركة مع إيران معقلا لقواعده العسكرية لإيجاد حل للقضية الكردية في تركيا.

¹ محمد عربي لادمي، "التنافس الإيراني التركي علي مناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط"، 2014، ص115، 114.

تجلت مظاهر النفوذ في العراق من خلال:

رفض تركيا دخولها مع الو.م.ا في حربها ضد العراق 2003، القيام بحوار مع دول الجوار العراق، لتحسين الإدارة المستقرة اللازمة العراقية في نطاق الشرق الأوسط التخلي عن المقاربة الأمنية الضيقة إزاء العراق التي تركز علي قضيتين كردستان العراقية و كركوك، و انتهاج مقاربة سياسية أكثر للطرف و هي تقوم علي إستراتيجية لندوات، أرسلت تركيا مبعوثها مراد اوزجليلا إلي العراق لتوطيد العلاقات مع الأقليات و الطوائف العرقية خاصة الأكراد لكسب التأييد ضد حزب العمال المتمرد في تركيا، و في 2010 عرفت علاقات تركيا مع شمال العراق تنسيقا هاما في مجال الأمن و الطاقة خاصة بعد إعلان إقليم كردستان العراق تدمره من الأعمال الإرهابية التي يقوم بها حزب العمال الكردستاني ضد الجيش، هناك زيارات مهمة قام بها مسئولين الأتراك إلي شمال العراق علي سبيل المثال عندما دعي الرئيس التركي نظيره العراقي نوري المالكي لأنقرة في 2007/08/07 لحل المشاكل العالقة بين البلدين خاصة مشكلة الأكراد و خلال سنتين 2008-2010 توقيع اتفاقية بين تركيا و العراق تغطي مجموعة واسعة من المجالات (الصحة، الأمن، النقل، الطاقة).¹

رغم المكاسب التي حققها البلدين الى أن انعكس النفوذ التركي علي الوضع في العراق وهذا اعتمادا على عدة سياسات استخدمت تركيا الأقلية التركمانية في العراق من خلال دعمهم لحقوقهم الوطنية. ومنذ 1996 تعاملت تركيا مع الحزب التركماني في شمال العراق لكونه يشكل عنصر العلاقة الفاعلة مع حكومة تركيا لاسيما عندما يكون دور هام بين الفصائل الكردية شمال العراق.

-تورط تركيا في الأزمة السورية ما نتجت هذه الأزمة فمن حالة اصطفاغ إقليمي، دولي تضغط تركيا علي القيادة الكردية في العراق و بقوة وذلك للانخراط في صفوف القوي الإقليمية الساعية لإسقاط النظام السوري.

¹ محمد عربي لادمي، نفس المرجع، ص 119

لجأت تركيا بعدة خطط لتدخل و إقامة مناطق أمنة داخل الأراضي السورية بعد تدهور الأوضاع فيها و الحد من تدفق اللاجئين داخل الأراضي التركية كما كشفت عن حدود قدرة تركيا من الحد من التدخلات العسكرية الأجنبية في المنطقة و المشاركة في هذه الترتيبات بشكل أو آخر و هو ما ظهر في الحالة الليبية.¹

في 2010/11/2 أمر حزب العمال الكردستاني مؤقتاً لإطلاق النار ينتهي في آخر حزيران 2011 موعد إجراء الانتخابات التشريعية ، كانت نتيجة لمختلف الاتصالات المكثفة التي أجرتها جهات عدة مثل حزب العدالة، حزب العمال الكردستاني في معتقل تركيا، عبد الله أوجلان ورئيس إقليم كردستان العراق سعو البارزاني و النائب عن حزب المجتمع الديمقراطي التركي المؤيد للأكراد . هناك فاعلون مباشرون و غير مباشرون في هذه العملية:

* الفاعلون المباشرون هما:

- حزب العمال الكردستاني: متمثل في مجموعة من المقاتلين الذين ينتشرون في سلسلة الجبال الواقعة بين تركيا و العراق، يقدر عددهم حوالي 5000 مقاتل و زعيمهم عبد الله أوجلان، كما يقترح السلام و الديمقراطية الشرعي و الذي لديه 22 نائباً في البرلمان التركي، الواجهة السياسية لهؤلاء المقاتلين.²

- العسكرية التركية التي يقودها حزب العدالة و التنمية و تتعامل مع الملف الكردي بصفتها الحكومة المباشرة التي تعبر عن تطلعات القوي الدولية الأعمق في تركيا مثل الجيش و المجالس الاقتصادية.

* هناك 3 فاعلون مباشرين هم:

حزب المعارضة التركية إي حزب الشعب الجمهوري (الحزب الاتاتوركي) له 111 مقعد في البرلمان.

¹ - محمد عربي لادمي، نفس المرجع، ص122

² - رستم محمود، "احتمال لقاء حزب العمال الكردستاني سلاحه"، المعهد العربي للابحاث و دراسة السياسات، الدوحة، ص2، 1.

حزب الحركة القومية اليميني له 77 نائبا في البرلمان، عدد مقاعد البرلمان التركي هو 550 عضو.

-القوي الدولية: الولايات المتحدة الأمريكية و دول إقليمية مثل إيران، سوريا، العراق، إسرائيل لعلاقتها الجيوسياسية بالموضوع الكردي في المنطقة.

فتركيا عندها مصاصة في وقف العنف للاستفادة من الاستثمارات الهائلة الممكنة في المناطق الجنوبية لتجنب تكلفة كبيرة لحربها ضد الإرهاب الكردي الذي ساهم في نزيف ميزانية الدولة، علاوة في استماع القضية الكردية في المنطقة لتعزيز نفوذها.¹

¹ - رستم محمود، نفس المرجع، ص.07.

المطلب الثالث: علاقة تركيا بالربيع العربي

شكل الربيع العربي تحديا وفرصة حقيقية لإستراتيجية السياسة الخارجية التركية، فقد كانت الثورات في العالم العربي مرغوبة ولكنها غير متوقعة بالنسبة لأنقرة . ما لم يجعل حكومة رئيس الوزراء التركي آنذاك "رجب طيب أردوغان" حاسمة منذ البداية بشأن كيفية الاستجابة لهذه الانتفاضات الشعبية، شأنها شأن معظم حكومات دول العالم، وإن اختارت تدريجيا الوقوف في صف المطالب الشعبية المشروعة في هذه الدول . وبدا إدراك الفرصة في مسارعة أنقرة بالتحرك خلال تلك الأحداث للعب دور قيادي مقدمة النموذج لكونها إحدى الديمقراطيات المسلمة الناجحة، وباعتبارها نموذج يحتذي به لدمقرطة الدول العربية، وفي المقابل، فإن ثورات الربيع العربي ضاعفت من حجم التحديات التي تواجهها تركيا في سعيها لأن تصبح القوة الإقليمية العظمى في المنطقة.¹

1- الموقف من الثورة التونسية: لم تتدخل في الأزمة التونسية من منطلق الحرص على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول العربية، حيث لم يكن من المتوقع أن تفضي الأحداث سريعا عن سقوط النظام أو أن تكون الثورة التونسية فاتحة الثورات العربية. كما عملت تركيا بعد سقوط نظام بن علي على توطيد العلاقات السياسية والاقتصادية مع النظام التونسي الجديد من خلال تقديم الدعم على الصعيد الاقتصادي، حيث وقع البلدين أربع اتفاقيات تعاون بينهما وتقديم قرض لتونس بقيمة نصف مليار دولار مخصص لإنعاش الاقتصاد الذي تراجعت بعض قطاعاته 2011، واتفقت الدولتان أيضا على إلغاء نظام التأشيرات بينهما.²

حقق نجاح حزب حركة النهضة في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي عام 2011 بحصوله على 89 مقعدا، ارتياحا لدي أنقرة نظرا للعلاقة الوطيدة والرابط الأيديولوجي القوي الذي يجمعه بدوائر صنع القرار في أنقرة، وراهنّت تركيا على أن يكرر النهضة تجربة حزب العدالة والتنمية في إطار النظام

¹ - محمد هشام، "تحولات السياسة الخارجية التركية إزاء دول الربيع العربي"، في: fekr-online.com/index.php

² - نظير محمود أمين، "موقف تركيا من أحداث التغيير في المنطقة العربية"، مجلة العلوم القانونية و السياسية، ع2، 2013، ص19.

السياسي التونسي الجديد الذي لن يتحلل قطعا من علمانية بورقيبة علي غرار الموروث الكمالي في النظام التركي.

2- الموقف من الثورة المصرية: راهنت تركيا مبكرا على نجاح الثورة المصرية وخاطرت بعلاقتها مع النظام السابق من خلال قيام رئيس الوزراء التركي بدعوة مبارك للاستجابة لتطلعات شعبه والتخلي عن الحكم بعد ستة أيام من تفجير ثورة 25 يناير، وعلى الرغم من أن ذلك كان مؤشرا على مدى التباعد بين حكومتي البلدين إلا أن تركيا قررت الاستمرار مع مصر بعد الثورة.

وكانت الحالة المصرية، أبرز مثالا علي دعم تركيا لأنظمة الحكم الجديدة، إذ رحبت تركيا بوصول جماعة الإخوان المسلمين للحكم في مصر وعملت علي توثيق الصلات والروابط السياسية والاقتصادية بين البلدين عبر أدوات عديدة من أبرزها تقديم تركيا حزمة من المساعدات لمصر في أكتوبر 2012 بلغت 2 مليار دولار، ومليار دولار منحة لا ترد ومليار أخرى قرضاً.¹

كان للتغيير السياسي الذي شهدته مصر في 30 يونيو 2013 وسقوط نظام جماعة الإخوان المسلمين تأثيرات تجاوزت حدود الداخل المصري إلي السياق الخارجي الإقليمي والدولي، ولم تكن تركيا بمعزل عن ذلك المشهد، فمنذ اللحظة الأولى حسمت تركيا خيارها بإعلانها رفضها القاطع لذلك التغيير وتبنيها مقارنة تجاه الوضع في مصر تقوم على محورين للتحرك، الأول يتمثل في استهداف نزع الشرعية عن القيادة المصرية الجديدة وعزلها إقليميا ودوليا ما بدا في جهود وتحركات وتصريحات متكررة ومستمرة للقيادة السياسية التركية تصب في هذا الاتجاه، أما عن المحور الثاني فيتعلق بدعم الجماعة في مواجهة الإدارة المصرية الجديدة ما تجلي في احتضانها عدد من قيادات الجماعة وتشكيلها لكيانات سياسية في محاولة لاستنساخ إستراتيجية التعاطي مع الملف السوري.²

¹ - نظير محمود امين، نفس المرجع، ص ص.19.

² - محمد هشام، نفس المرجع.

3- الموقف من الثورة الليبية: لم يتخذ المسؤولون الأتراك موقفاً واضحاً في البداية من الثورة الليبية، بل عارضوا أي تدخل خارجي ضد نظام القذافي، لكنهم اضطروا تحت الضغوط إلى تغيير موقفهم والانسجام مع مواقف الإدارة الأمريكية والدول الغربية.¹

كانت الثورة الليبية كاشفة لطبيعة المواقف التركية المتناقضة فتسارع وتيرة الأحداث في ليبيا وارتفاع حدة المواجهات بين الثوار والنظام الليبي السابق كشف عن تراجع تركيا عن الالتزام بمبادئ الانحياز للإرادة الشعبية في مواجهة الأنظمة السلطوية.

وكانت قد طرحت ما أسمته خريطة طريق لتجاوز الأزمة الليبية من خلال عدة نقاط :

أ- توفير الاحتياجات الأساسية في المدن التي تعصف بها الاضطرابات تحت رعاية الأمم المتحدة.

ب- إنشاء لجنة للإعداد لمرحلة ما بعد القذافي.

ج- إنهاء أية إجراءات من شأنها إثارة أعمال انتقامية لما لذلك من تهديد لسلامة الدولة و استقرارها.

وقد أدى رفض المعارضة الليبية لهذه المبادرة ومعارضة أية تدخلات من تركيا في الشأن الليبي والتنديد "بالازدواجية التركية" التي تستهدف منع تسليح الثوار وتعويض نظام القذافي وإبقائه في السلطة.

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الموقف التركي انتقل من الدعوة لإعطاء فرصة للحل السلمي ومعارضة اتخاذ قرار أممي بفرض عقوبات على النظام الليبي بالمطالبة بتنحي القذافي. وكان الملف

الليبي بمثابة تحدى كبير للسياسة الخارجية التركية، بالنظر للحسابات المتداخلة للسياسة التركية التي لم تبغ أن تظهر كقوة مشاركة في التدخل العسكري ضد ليبيا لكونه يخالف محددات سبق أن تبنتها

حيال الثورات العربية، هذا بالإضافة لاعتبارات أخرى منها أن القذافي سبق أن درس في تركيا ووقف إلى جانبها أثناء التدخل العسكري في قبرص عام 1974 وعمل على تهيئة كافة السبل لتعزيز

العلاقات مع تركيا من خلال منحها مزايا تفضيلية.²

¹ - محمد هشام، نفس المرجع.

² - نظير محمود امين، نفس المرجع، ص.20.

4- الموقف من الثورة اليمنية: لم تجد الثورة في اليمن والتي انطلقت في 2011 أي اهتمام من تركيا مقارنة بالدول الأخرى مثل تونس، مصر علي سبيل المثال، لم يلق الثوار اليمنيين غير تحايا عابرة من القادة الأتراك وذلك بسبب أن مصالح تركيا مع اليمن ليست كثيرة، ووصف وزير الخارجية التركي بأن الوضع في اليمن حرج للغاية، ولم يجب الوزير التركي ما إذا كانت بلاده تؤيد اقتراحا أمريكيا بتنحي الرئيس اليمني علي عبد الله صالح. الهدف الرئيسي هو الحفاظ عل وحدة اليمن وتجنب نشوب صراع طائفي لذلك يمكن القول أن الثورة اليمنية لم تلق اهتماما حقيقيا من قبل القيادات والنخب التركية، ومع ذلك سعت تركيا لتكثيف التعاون الاقتصادي مع اليمن في مرحلة "عبد الله صالح"،¹ حيث تجنبّت تركيا التدخل المباشر، واكتفت بمناشدات عامة لتحسين مستقبل اليمن من خلال التحول الديمقراطي، وعبرت عن دعمها المبادرة الخليجية لانتقال السلطة. لكنها غيرت موقفها في تأييدها لعملية "عاصفة الحزم" التي يشنها تحالف عربي إسلامي بقيادة السعودية، معلنا إمكانية تقديم دعم لوجستي واستخباراتي للتحالف. وقد أرادت تركيا من هذا الدعم إدراك أكثر من هدف من أبرزهم تحسين علاقتها السياسية و الأمنية مع السعودية، في محاولة منها لاستغلال السياسات الانفتاحية التي تتبناها القيادة السياسية السعودية بقيادة "الملك سلمان عبد العزيز"، و التصدي لتمدد الإيراني في المنطقة، و تقديم دعم و مساندة غير مباشرة لحزب التجمع اليمني للإصلاح (الخوان المسلمون في اليمن).²

5- الموقف من الثورة السورية: عكست الأزمة السورية ارتباطا كبيرا في الموقف التركي الذي وجد نفسه أمام تحديات قد تعصف بكل استثماراته السياسية والاقتصادية في سوريا و التي كانت المحطة الأكثر استقبالا للساساة الأتراك. إلى جانب آخر ارتبط مأزق الموقف التركي بالمشكلات الأمنية التي قد تترتب على زيادة المواجهات في سوريا، حيث ترتبط تركيا بحدود كبيرة مع سوريا.

¹ - نظير محمود امين، نفس المرجع، ص.21.

² - "الرؤية السياسية لحزب العدالة و التنمية لعام 2023"، في:

<http://www.aldjazeera.net>

نظرت تركيا لازمة السورية باعتباره أزمة تركية داخلية لذلك حاولت مبكرا تفادي الأحداث وارتفاع حدة التصادمات بين الجيش والمواطنين السوريين من خلال دفع الرئيس بشار الأسد تقديم تنازلات تسمح بتحول تدريجي لسوريا نحو الديمقراطية، غير أن تجاهل الأسد للنصائح التركية التي جاءت عبر العديد من اللقاءات منها 14 زيارة لوزير الخارجية أيضا "داود اوغلو" جعل تركيا تدرك انه لا حل لازمة السورية بعد ارتفاع عدد القتلى والمصابين، فتجاهل السلطة السورية للمساعي التركية دفع انقره لإدراك أن مصالحها السياسية تقتضي التزام الموقف العربي والدولي من الأزمة.

فبالنسبة لسوريا، واصلت أنقرة سياسها الداعمة للمعارضة السورية المسلحة والتي تجري وفقا لتنسيق إقليمي ودولي، تجسدت ملامح في إعلان وزير الخارجية التركي مولود تشاوش أوغلو عن اتفاق مبدئي مع واشنطن على تقديم دعم جوي لقوة من المعارضة السورية تلقى تدريباً أمريكياً تركيا على أراضي بلاده¹.

ويهدف برنامج التدريب الأمريكي التركي لقوات المعارضة السورية المعتدلة إلى تخرج نحو 15 ألف مقاتل، وفيما تصر واشنطن على أن تقتصر مهمة هؤلاء على محاربة داعش، بلح أنقرة على أن ينخرط أيضا المسلحون الذين سيتم تدريبهم في القتال ضد قوات الحكومة السورية، إلى جانب الفصائل المسلحة الأخرى كجيش الفتح الذي شكل، بحسب العديد من المراقبين للشأن السوري، بتوافق تركي قطري سعودي.

- داعش و الصراع في سوريا :

شهدت سوريا حالة اللاأمن و تنامي الاقتتال بين الجماعات الثورية و الجيش الحر من جهة ، وجيش النظام بزعامة بشار الأسد من جهة أخرى حيث بدأت عناصر داعش في التسلل إلى داخل سوريا خاصة المناطق الشمالية بجوار ، في 5 مارس 2013 سلم النظام السوري بتسليم مدينة الرقة للتنظيم. أما في شهر جويلية من نفس السنة سلم النظام السوري بلدة خان العسل في ريف حلب للدولة الإسلامية في العراق و الشام ، و قتل جنود الجيش السوري ، في آوت قامت 2013 داعش

¹ - نظير محمود امين، نفس المرجع، ص ص.21، 22.

بالاستيلاء على مطار منج العسكري السوري حيث تزايد نفوذها خاصة في محافظات الرقة و حلب اذا صبحت مدينة الرقة أو إمارة الرقة مقر رئيسيا ل"داعش".

كما تفاقمت المعارك بين جبهة النصرة و الدولة الإسلامية في العراق و الشام "داعش"، هذه المعارك تقم على منابع الثورة النفطية ، و تمكنت قوات داعش في فيفري 2014 من محاصرة المقرات والحواجر التابعة لجبهة النصرة و حركة "احرار الشام" الإسلامية في منطقة الشدادي بريف الحسة ، كما امتد النزاع بين الجماعات الإسلامية على المصادر النفطية و الطبيعية إلى مدينة "دير الزور" الغنية بالنفط ، اذ اتهمت جبهة النصرة "تنظيم داعش" بالسطو على بعض المنشآت الحيوية التي كانت تحت يديها مثل "كونوكو للغاز" وقالت انه بذلك يفصل مقالاتها عن عمقهم الاستراتيجي في محافظة دير الزور و سرقة ما يقرب خمسمائة دولار، وقال المحلل الاستراتيجي المصري المتخصص بالجماعات الإرهابية "يحي محمد علي": "إن جوهر الخلاف بين داعش والنصرة هو و المال ، فمن يسيطر على الموارد الاقتصادية وخصوصا أبار النفط سيملك المال بالتالي النفوذ و الاستمرارية".¹

- الضبابية التركية:

لأسباب مختلفة قامت تركيا بالتعبير عن تعاطفها مع الدولة الإسلامية. منذ انفصالها 2011 عن بشار الأسد "أصبح الهدف الوحيد لأنقرة خلق عدم الاستقرار في النظام و يأخذ الحذر من أكراد سوريا فيما يخص قضية الاستقلال ، والتي قد تؤثر على أكراد تركيا. أكراد سوريا يتمركزون بأماكن متقاطعة من الضفة المتوسطية في العراق، على طول حدود تركيا بالزيادة إلى التواجد وحدات حماية الشعب و حزب الاتحاد الديمقراطي (يمثلون المؤسسة العسكرية) وهم قريبين من حزب العمال الكردستاني الذي يبقى في عيون السلطات التركية و الولايات المتحدة المتحدة والاتحاد الأوربي كمنظمة إرهابية".²

إن التعاطف التركي اتجاه الدولة الإسلامية له هدفين هما: -إضعاف النظام السوري، واجتذاب ظهور أو إنشاء الكردستان على حدودها الجنوبية. هذا التعاطف تجلى خاصة في انعدام الرقابة على الوافدين

¹ - دحمان علي، " الدولة الإسلامية في العراق و الشام"، 13 افريل 2014، 02:02.

² - Denis Bauchard, (octobre 2014), le moyen-orient face a Daech, défi et riposte. s.f.ifri.org. p.08.

الجهاديين القدمين من أوروبا أو روسيا الراغبين بالالتحاق بسوريا، إضافة إلى نوع من عدم المبالاة اتجاه مهربي الأسلحة والتي تصل إلى الدولة الإسلامية "داعش"، واستقبال الجهاديين في المستشفيات التركية القريبة من الحدود.

بعد الثورات الربيع العربي عام 2011 كان الموقف التركي حول تنظيم "داعش" يشير إلى الكثير من التساؤلات ، وهذا على حساب عضويتها داخل حلف الناتو و على حساب علاقتها مع دول المنطقة ، ظهور مرحلة جديدة في العلاقة الغامضة ما بين حكومة اردوغان و تنظيم داعش بسبب ما حدث في بلدة "السروج" يوم 23 يوليو 2015 عند الحدود التركية السورية ذات غالبية تركية.

- السياسة الجبهوية الجديدة لتركيا : سوف يكون لانتخابات جوان 2015 اثر كبير على السياسة التركية في سوريا ، إذ اعتبر أن المعارضة التي يعرفها اردوغان سوف تضعفه وتؤدي إلى تغيير موقفه في السياسة الخارجية. فالاصطدام المحتمل سوف يكون حساس وسوف يصعب من مهمة اتخاذ القرار، فالازمة السورية كذا مسألة اللاجئين لعبت دورا هاما في حملة انتخابية عنيفة ، حتى داخليا لم تعرف سياسة اردوغان اتجاه سوريا دعما واسعا، توافد اللاجئين السوريين أدى إلى توتر في البلد، وهذا التوتر استخدم من طرف المعارضة كوسيلة للضغط عليه في الحملة. واقعا يجب إعادة التوازن في السياسة الخارجية لتركيا بسبب تزايد التنافس بين السلطات المختلفة.

لفهم السياسة التركية على الصعيد الإقليمي يجب الأخذ بعين الاعتبار مخاوفها اتجاه القضية الكردية، خاصة إن التغيرات السياسية تميل إلى صالح الأكراد سوف يكون على تركيا تغيير موقفها خاصة في سوريا و العراق، فالمعضلة التي تعرقها هي في الاعتراف باستقلالية الأكراد في سوريا، وهذا هو السؤال الذي سوف يبقى مطروحا في الأشهر و حتى السنوات المقبلة.¹

¹ - Denis bauchared, ibid.p09.

المبحث الثاني: علاقة تركيا مع دول العالم الغربي

المطلب الأول: علاقة تركيا بالاتحاد الأوروبي

على الرغم من أن تركيا نظرت على مدى عقود خالية إلى الخيار الأوروبي باعتباره الخيار المركزي لأمن أولويتها الإستراتيجية¹ غير أن حزب العدالة والتنمية الذي شرع في تدشين مفاوضات العضوية مع الإتحاد الأوروبي ينظر إلى القضية من منظور مختلف حيث أشار...أوغلوا² إلى الرغبة التركية في نيل العضوية الأوروبية محورية في توجيهات السياسة الخارجية التركية³ من دون أن يعنى ذلك أن التوجه حيال أوروبا بعد التوجه الاستراتيجي الفريد بالنسبة إلى تحركات تركيا الخارجية، بل على العكس من ذلك فإن الخيار الأوروبي يجبي أن يوضع في سياق توجهات تركيا ضمت إستراتيجية متعددة البدائل.

و ترتبط توجهات تركيا ازاد الإتحاد الأوروبي في ضل حكومة حزب العدالة والتنمية بالرغبة في استخدام الورقة الروبية على مستويين:

- 1- إحداث إصلاح سياسي و ثقافي حيال الوضع الداخلي في تركيا⁴ بما يمنح الأقليات المزيد من الحقوق في مواجهة القوى المعارضة لذلك من قبل التيار القومي التركي الذي استطاع خلال السنوات الأخيرة أن يعيد تجميع صفوفه و ترتبها لمواجهة سياسات حزب العدالة التي يصفها ب "المحافظة"
 - 2- يرتبط برغبة تركيا في أن تحدث إصلاحات سياسة و ديمقراطية جذرية حيث تحاول تكثيف حركاتها في مختلف الأقاليم المحيطة لتحقيق طموحاتها⁵ التي تأتي ضمنها عضوية الإتحاد الأوروبي، و الاضطلاع بدور مركزي على ساحة الشرق الأوسط في آن واحد.⁶
- يرى حزب العدالة والتنمية أن السعي إلى عضوية الإتحاد الأوروبي الخيار الوحيد الأنسب للمؤسسة العسكرية و القوى العلمانية دون غيرها. فهو لا ينظر إلى تلك العلاقات من منظور النظريات

¹ - إيمان دني، نفس المرجع، ص.159.

الصفريّة¹ لأن العلاقات الجيدة مع أوروبا تجعل تركيا أكثر جاذبية للعلاقات التجارية مع الشرق و علاقات جيدة مع الشرق تجعل تركيا أكثر جاذبية لعلاقات سياسة وثيقة مع الدول الأوروبية.¹

هناك بعض الاتجاهات تعتبر أن السياسة الخارجية التركية بحاجة إلى إعطاء دفعة جديدة للإصلاحات اللازمة لدخول الإتحاد الأوروبي غير أن "أوغلو" أكد في هذا الإطار أن تركيا لا تنحرف بعيدا عن أوروبا ذلك أن أنقرة لا تستطيع أن تعطى أولوياتها لعلاقاتها مع الشرق أو الغرب، إذ أنها تتبع سياسة خارجية متكاملة، و بالتالي لا يمكنها أن تقدم علاقاتها مع الإتحاد الأوروبي على حساب علاقاتها مع الشرق الأوسط أو القوقاز أو البلقان أو العكس، فكلما عمق المنظور الأوروبي كلما زاد نفوذ تركيا في الشرق، و كلما تضاعف ثقل تركيا في الشرق الأوسط ازدادت تأثيرها في الإتحاد الأوروبي.

- يرى "أحمد" داود أوغلو "أن الفئة الشابة هي نقطة مهمة للحكم و هذا يبقى عامل أساسي للعلاقات مع الإتحاد الأوروبي. لكن بالمقارنة مع ما يعرفه سوق التشغيل الحالي، نتساءل هل الديمغرافية الشبابية لتركيا تمثل نعمة أو نقمة على البلد".¹

ومثلها انبتي الموفق التركي حيال الإتحاد الأوروبي على قنوات و روى قيادة حزب العدالة و التنمية، ارتبط من الناحية أخرى بعوامل موضوعية تتعلق بالتردد الأوروبي حيال قبول تركيا في الإتحاد، وذلك نظرا إلى:- تحظى أنقرة بثقل ديمغرافي قد يجعل منها قوة ذات تأثير و نفوذ داخل هياكل الإتحاد التشريعية و التنفيذية، فضلا عن القلق الأوروبي بخصوص مشاكل عديدة مثل الهجرة و البطالة.

-قلق الإتحاد من أن تمتد حدوده إلى منطقة الشرق الأوسط لتحادي الحدود المضطربة لكل من العراق و إيران و سورية.

¹ - إيمان دني، نفس المرجع، ص.158.

•أحمد داود أوغلو: وزير خارجية تركيا الحالي، بوصف بمهندس السياسة الخارجية لحكومة حزب العدالة والتنمية الحاكم، عين مستشار لرئاسة مجلس الوزراء بعد تسلم حزب العدالة والتنمية الحكومة 2002حقيقية وزارة الخارجية في ربيع عام 2009.

¹ LA NOUVELLE POLITIQUE EXTERIEURE DE LA TURQUIE : 2011

- هناك اتجاهات في الغالب ترى الإتحاد باعتباره "ناديا مسيحيا". و قد دفعت هذه المعطيات الرئيس الفرنسي إلى رفض عضوية تركيا في الإتحاد، مطالبا أنقرة بالانخراط في مبادرة " الإتحاد من أجل المتوسط" فيما تبنت المستشار الألمانية مبادرة منح أنقرة "شراكة مميزة" بينما يدعى عدد من الدول الأوروبية الأخرى أن قبول عضوية تركيا من عدمه يتطلب استفتاء شعبيا، و هي ذريعة قد تجهض أي احتمال للحاق تركيا بالإتحاد نظرا إلى تنامي العداء لمسألة انضمام دولة مسلمة إلى الإتحاد في الأوساط الشعبية في العديد من الدول الأوروبية.

هذه الاعتبارات تأخذها تركيا في الحساب حين تقدم على توسيع الخيارات و البدائل أمام حركتها الخارجية.¹

- إن عضوية تركيا للاتحاد الأوروبي هي معادلة ذات عدة "مجاهيل". فيما يخص الدور الذي تلعبه تركيا في هذه المنظمة خلال الأعوام المقبلة ،² فلا بد من لفت الانتباه للرهان الذي يخص العضوية الحقيقية لتركيا في محيطها الجيوسياسي خاصة و الاورواسيوي عامة. فالسؤال الرئيسي لم يتغير فعليا إما منذ انضمامها لشراكة 1963، أو منذ عضويتها في الناتو 1952 و لا حتى بعد قيام الجمهورية التركية 1923، فالسؤال الذي يبقى مطروحا ، هو متى سوف تجد أوروبا توافق أو تطابق لانضمام تركيا للاتحاد الاوروي؟².

تعد المشكلة القبرصية واحدة من تلك المشكلات المعقدة والتي تنذر تطوراتها بتأزم خطير في العلاقات بين تركيا واليونان، وتعود جذور المشكلة إلى بداية القرن الحالي عندما انتقلت الجزيرة إلى السيادة البريطانية عام ١٨٧٨ بموجب اتفاق خاص بين بريطانيا والدولة العثمانية بعد أن كانت تتبع للأخيرة منذ عام ١٥١٧ ثم تخلت تركيا عن كامل حقوقها في الجزيرة بموجب معاهدي سيفر ١٩٢٠ ولوزان عام ١٩٢٣ وبقيت الجزيرة تحت السيطرة البريطانية حتى عام ١٩٦٠ حين تم الإعلان عن استقلال

¹ - ايمان دني، نفس المرجع، ص.32.

² - جراهام اي. فولر ، *الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الاسلامي* ، (مركز الكاشف للمتابعة و الدراسات، ط 1، 2009)، ص.207.

قبرص وتعيين الأسقف مكاربيوس أول رئيس لها إلا أن الجزيرة التي يشكل اليونانيون فيها نسبة ٨٠ بالمئة من السكان والأترك نحو ٢٠ بالمئة ظلت موضع جذب وخلاف ونزاع بين تركيا واليونان لأسباب تتعلق بالدول الإقليمية لكل منهما¹.

وتعقدت المشكلة أكثر عندما دخلت القوات العسكرية التركية عام ١٩٧٤ الجزيرة واحتلت القسم الشمالي منها والذي تقدر مساحته بنحو ٣٨ بالمئة من مساحة الجزيرة وتحتوي على ٧٠ بالمئة من الموارد الطبيعية فيها، ويعود السبب المباشر لاجتياح القوات التركية الجزء الشمالي من قبرص إلى الانقلاب العسكري الذي حدث في الجزء الجنوبي منه عام ١٩٧٤ بدعم وتوجيه من المجلس العسكري الذي كان يحكم أثينا آنذاك والدعوة لتوحيد قبرص مع اليونان.

وقد أعلن القبارصة الأترك في عام ١٩٨٣ عن قيام "جمهورية شمالي قبرص التركية" ولم يعترف بها أحد سوى تركيا بل أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم ٥٤١ الذي اعتبر الجمهورية الجديدة غير شرعية. ورغم المبادرات الدولية العديدة التي طرحت بهدف إيجاد حل سلمي للمشكلة) مبادرة الأمم المتحدة 1992 والتي عرفت باسم مبادرة" غالي "نسبة إلى الدكتور بطرس غالي، المبادرة الأميركية عام 1993 حيث يأمل المبعوث الأميركي ريتشارد هولبروك بتحقيق اتفاق للسلام في الجزيرة القبرصية على غرار اتفاق دايتون للسلام في البوسنة، المبادرة البريطانية التي طرحها وزير خارجيتها الأسبق مالكوم ريفكنند وقد عرف بالنقاط العشر ("إلا أن جميع هذه المبادرات والجهود التي بذلت اصطدمت بالأبعاد اليونانية والتركية للنزاع. ومؤخراً وبعد موافقة الاتحاد الأوروبي على قبول قبرص كمرشحة² للانضمام إلى الاتحاد وصفقة الصواريخ الروسية أرض -جواس 300 التي اشترتها قبرص تعقدت المشكلة القبرصية أكثر فتركيا تعتقد أن قبول عضوية قبرص في الاتحاد الأوروبي نصر لليونان وضربة قصوى لها لأن ذلك يعني بقاء تركيا خارج الاتحاد ولذا وقعت تركيا معاهدة الإدماج مع جمهورية شمالي قبرص، وقد أعلنت عن إدماجها اقتصادياً بها. أي أن تركيا ستلجأ إلى إدماج هذه الجمهورية بشكل نهائي بها لقطع الطريق أمام المطالبة الأوروبية بإجلاء القوات التركية البالغ عددها نحو 40 ألف جندي

¹ - إيمان دني، نفس المرجع، ص.33.

² - جراهام إي. فولر، نفس المرجع، ص.210.

من شمال الجزيرة في حال ضمت قبرص إلى عضوية الاتحاد الأوروبي وجاءت أزمة الصواريخ الروسية لتدفع الأجواء نحو المزيد من التصعيد حيث تؤكد أنقرة أنها لن تقف مكتوفة الأيدي إذا ما نشرت قبرص هذه الصواريخ على أراضيها وستحول دون ذلك حتى لو اقتضى الأمر توجيه ضربة عسكرية جديدة للجزيرة، وترى أن نشر هذه الصواريخ في قبرص يشكل تهديداً حقيقياً لأنها لأن سرعة طيران هذه الصواريخ كبيرة جداً ويصل مداها إلى 150 كم حيث لا تبعد المنشآت العسكرية التركية في الجنوب سوى 100 كم عن قبرص اليونانية. فضلاً عن ذلك فإن هذه الصواريخ متحركة ولا تحتاج إلى قواعد ثابتة مما يسهل تحركها من مكان إلى آخر ويصعب تدميرها من قبل تركيا. وهكذا أضحت الجزيرة القبرصية عامل توتر ونزاع متجدد في العلاقات التركية -اليونانية وربما الأوروبية لاحقاً.

المطلب الثاني : علاقة تركيا بالولايات المتحدة الأمريكية:

اتسمت علاقات تركيا مع الولايات المتحدة شيء من الثبات، إذ جمعت بينهما روابط متينة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أي منذ إعلان مبدأ ترومان و سياسة "الاحتواء" الأمريكية.¹

انطلقت الو.م.أ في علاقاتها مع تركيا من تصور استراتيجي مفاد الاستفادة من الدور الجيواستراتيجي لتركيا في مواجهة الإتحاد السوفيتي السابق، و قد أقيمت على الأراضي التركية قواعد عسكرية عدة و محطات و رادارات فيما حضت تركيا على الدوام بمساعدات اقتصادية، عسكرية ضخمة من الو.م.أ إلى درجة أن قواتها البرية تتلقى الحصص الكبرى من بين قوات الحلف الأطلسي، رغم أن العلاقات بينهما مرت أحياناً بفترات توتر لاسيما في أعقاب تفجر الأزمة القبرصية عام 1974 إلا أنها كانت ترتقي دوماً إلى حالة أرقى و امتن، خاصة بعد توقيع اتفاقية التعاون الدفاعي و الاقتصادي بين البلدين عام 1980. و التي أعطت لتركيا دوراً متميزاً على الصعيد العسكري و الاستراتيجي في المنطقة، فهذه الاتفاقية جاءت عقب قيام الثورة الإسلامية في إيران و الاحتياج السوفياتي لأفغانستان، كما أن تركيا استفادت من هذه الاتفاقية بالحصول على ترسانة عسكرية ضخمة من الدول الغربية،

¹ - خورشيد حسين دالي، تركيا و قضايا السياسة الخارجية. (ب.ب، دار اتحاد كتاب العرب، 1999)، ص.32.

و قد وصلت المساعدات المخصصة لها سوريا إلى 934 مليون دولار في عام 1985 بعدما كانت 400 مليون دولار في عام 1980.¹

رغم أن بعضهم توقع اضمحلات أهمية تركيا و دورها في الإستراتيجية الأمريكية بعد إنهاء الحرب الباردة و انهيار الاتحاد السوفيتي رسم إلا أن التوقعات لم تكن صحيحة تماما, ففي إطار المتغيرات الدولية و إعادة الولايات المتحدة إستراتيجيتها بروز دور تركيا كبلد مفتاح بحكم موقعه الجيوسياسي الحيوي بين آسيا و أوروبا قادر بالقيام بأدوار مؤثرة في البلقان و آسيا الوسطى و القوقاز و الشرق الأوسط في مواجهة خصوم واشنطن, و ما زاد من أهمية تركيا ظهور مصادر جديدة للطاقة أي النفط و الغاز بكميات كبيرة في دول حوض بحر قزوين التي تربطها بتركيا علاقات تاريخية و قومية و ثقافية عميقة الجذور حيث تأمل الولايات المتحدة أن تفتدى هذه الدول بالنموذج التركي العلماني وليس بالصيغة الإيرانية للرايكانية الإسلامية و يؤكد تقرير استرا سحجية الأمن القومي الصادر عام 1994 "أن المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة في إحدى أكثر مناطق العالم حساسية تخدم على نحو جيد بوجود دولة تركية ديمقراطية علمانية مستقرة ذات توجه غربي". مقابل التصور الأمريكي هذا, خاصة بعد قرار بروكسل السلمي بشأن قبول طلب تركيا في عضوية الاتحاد الأوروبي تحرص تركيا على توطيد علاقتها الإستراتيجية مع الو.م.أ أكثر فأكثر بغية الحصول على مساعدتها في مواجهة المشكلات المختلفة وللضغط على العواصم الأوروبية لتخفيف من حدة معارضتها لدخول تركيا عضوية الاتحاد. و في كثير من الأحيان تتحرك تركيا و الو.م.أ بصورة مستقرة في أكثر من قضية و محور سواء في الشرق الأوسط أي توطيد التحالف العسكري التركي الإسرائيلي أو في البلقان أي بشأن قضية الكوسوفو و قبلها البوسنة و الهرسك أو في آسيا الوسطى بخصوص النفط و مشاريعه إضافة إلى قضية كاراباخ المتنازع عليه بين آزر بيان و أرمينيا.

– تركيا الحليف الإسلامي المعتدل:

¹ - خورشيد حسين دالي، نفس المرجع، ص.33.

إن تركيا تقدم نموذجاً "للإسلام المعتدل" فبإطار نظام علماني محمي بقوة العسكر، ونموذجاً للديمقراطية في منطقة يندر فيها الحكم الديمقراطي.¹

معظم الكتابات الغربية تنظر إلى النموذج التركي أنه استقى مكانته الدولية من كونه الدولة الإسلامية الوحيدة ذات النظام العلماني "المعتدل" التي تقدم بديلاً مدعماً غربياً "بالفعالية الإسلامية" و عبر عن ذلك كلينتون عنها قال: "أنه في تركيا حيث أوروبا والعالم الإسلامي يمكن أن يتلاقوا في سلام و انسجام

لقد سعت أمريكا إلى تسويقه النموذج التركي "الإسلام المعتدل للعالم العربي في عهد بوش الابن ، لابد من التنبيه لمسالتين هما:

1- وجود أجواء إسلامية سابقة ساعدت في تبلور الإسلام المعتدل ، فقيادة الجيش التي تولت إدارة دفة السياسة فعليا حتى سنة 1983، لم تكن تخفي اعتمادها على الدين بأنه بثقيف الشعب ، وربط القومية التركية بالإسلام المعتدل بأنها قاعدة إيديولوجية للدولة التركية وان أصبح منطقيا غير رسمي لإعادة بناء الدولة و المجتمع بعد الانقلاب في أواخر التسعينيات على نجم الدين اربكان .

2- ان تحديد مضمون هذا "الإسلام السياسي" يخضع لنقاشات عدة و انتقادات من قبل العديد من الإسلاميين.

بالرغم من ثناء أمريكا على النظام التركي حيث اعتبرته نموذجا للديمقراطية في الشرق الاوسط وهو مقال به برنارد لويس حول فكرة ضرب القلب النابض لحضارة العدو قبل ضرب العراق حيث اعتبر ان هذه العملية من اجل استنساخ النودج التركي في العراق باعتباره النودج الامثل الا ان الموقف التركي الذي كان مضادا للتدخل الأمريكي في العراق حيث منع البرلمان التركي استخدام الطارت التركية لقصف العراق وهو ما كان سببا في توتر العلاقات التركية الأمريكية خلال العهدين التي تواجد فيها "جورج بوش" في الحكم ، اشتد هذا التوتر خاصة سنة 2003 في الحرب الأمريكية ضد

¹ محمد جمال باروت، النموذج التركي و المجتمعات العربية شرق نامة العدد السابع، اكتوبر 2010 ، صص 79-80.

العراق لقد اختار اوباما تركيا إسلامية يزورها، تحدث عنها باعتبارها ممثلة للإسلام المعتدل الجامع بين تقاليد الدولة العصرية و الديمقراطية و موارث الحضارة الكبرى القوية و المنفتحة ،و تأكيد من تحول تركيا من ممثلة للعلمانية القسوى دولة و دورا إلى تمثيل الإسلام المعتدل.

إن وصول الرئيس "باراك اوباما" إلى "البيت الأبيض" سمح بإعادة النظر في هذه العلاقات الثنائية بين البلدين، بحيث قام الرئيس الأمريكي الجديد بأول زيارة رسمية إلى الشرق الأوسط بدءا بتركيا في افريل 2009، بهدف بدء علاقات جديدة مخالفة لسياسة "جورج بوش" ونظرا للقضايا المشتركة التي تجمع البلدين لاسيما التي تخص قضايا العالم العربي.¹

في 2004 اعتمدت الولايات المتحدة على تركيا في تنفيذ مشاريعها في الشرق الأوسط و العالم الإسلامي ، إذ لعبت تركيا دور الوسيط في العلاقات بين القوى الغربية و العالم الإسلامي ، من جهة أمريكا منحت لتركيا خبرتها في مجال المخابرات في إطار حربها ضد حزب العمال الكردستاني ، طبقا للاتفاق 2007 الذي أمضاه اردوغان و اقر أن الولايات المتحدة ستكون مساند فعال في هذه القضية ، أما عام 2010 عرف بارتفاع التوتر بين أمريكا و تركيا في إطار التغيرات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، ومن هنا تابعت الولايات المتحدة الأمريكية العلاقات التركية مع الدول المجاورة خاصة الحرب الأهلية في سوريا، والتغيرات التي جاء بها الربيع العربي فقد تؤثر في العلاقات المستقبلية للبلدين.

و لعل ما يعكر صفو العلاقات التركية الأمريكية أحيانا تلك التصريحات الصادرة عن بعض المسؤولين الأمريكيين فيما يتعلق بحقوق الإنسان وأسلوب الدموي الذي تنتهجه المؤسسة العسكرية التركية ضد الأكراد علما بأن واشنطن تتجاهل عن عمد أوضاع الأكراد في تركيا على نظراً للاعتبارات الإستراتيجية، فيما تنسق في الوقت ذاته مع أنقرة بشأن أوضاع أكراد العراق سواء في إطار قوات

¹ katrine willens –les relations bilatuelles etats unis , fevrier 2013 paris :
www.affaire strategique.info

الحماية الدولية المتمركزة في جنوب شرق تركيا أوفي إطار رعاية المصالحة بين الأطراف الكردية المتنازعة في شمال العراق رغم أن العلاقات الثنائية عرفت نوعاً من الحميمية إلا أنه هذا لم يمنع أمريكا لانتقادها لتركيا في بعض المسائل، بالأخص بعد وصول حزب العدالة تأثيره على الحياة السياسية في تركيا، وما شد انتباه "واشنطن" هو الوجه الخفي لحزب العدالة والتنمية ذو التوجه الإسلامي بحث للمجتمع التركي الذي ورثه من مصطفى كمال أتاتورك قائد الجمهورية التركية.

و في واقع العلاقات التركية الأمريكية هي علاقات إستراتيجية محورية مرشحة للمزيد من التطور بسبب أهمية كل طرف للآخر في تحقيق تطلعاته حيث تتقاطع المصالح و المواقف بشأن العديد من القضايا الحيوية في العالم.¹

¹ - خورشيد حسين دالي، نفس المرجع، ص.34.

خلاصة الفصل الرابع:

تعتبر السياسة الخارجية لأي دولة بوصفها انعكاسا لسياستها الداخلية عن مجموعة من الطرق و الاختيارات و البدائل التي تكون بمجموعها صفة التعامل مع الآخرين ، و سيماته الأساسية و السياسية الخارجية ، و تقوم الإستراتيجية الجديدة بوصول حزب العدالة و التنمية إلى السلطة ، إذ حصل تغير جذري ليس فقط في التوجهات التكتيكية بل حتى في أصول السياسات المتبعة ، و للمرة الأولى يأتي حزب إلى السلطة يحمل مسبقا رؤية مختلفة إلى مكانة تركيا و موقعها و دورها في الساحتين الإقليمية و الدولية .

- يقول "أحمد داود أوغلو" مهندس هذه الرؤية أنه من دون قراءة صحيحة للظروف و التغيرات الدولية لا يمكن فهم السياسة الخارجية التركية و فهم رؤيتها الإستراتيجية الجديدة.
- إن النجاحات التي حققها حزب العدالة و التنمية على الصعيد الداخلي جعلته يرنو إلى استثمارها على الصعيد الخارجي، مما يؤدي إلى وجود ترابط و تفاعل بين البيئتين الداخلية و الخارجية.
- كما جسد مظاهر السياسية الخارجية التركية د. أحمد داود أوغلو في كتابه العمق الاستراتيجي أسس السياسة الخارجية التركية و التي تقوم على: محاولة حل المشكلات و الأزمات العالقة بين تركيا و جيرانها ما يسمى بتفسير المشكلات، التوفيق بين الحريات و الأمن، إتباع سياسة خارجية متعددة الأبعاد و المسالك، تطوير الأسلوب الدبلوماسي و إعادة تعريف دولة تركيا في الساحتين الإقليمية و الدولية مما يجعل منها أن تكون بلد جسرا بين الأطراف إنما بلدا مركزا، كما يكمن الدور الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط فقد وجدت السياسة التركية بأنه يجب تكييف سياستها الخارجية بشكل يتلاءم مع الواقع الدولي و الإقليمي في كل التغيرات الدولية و الإقليمية التي تعكس على مناطق الشرق الأوسط خاصة بعد أحداث سبتمبر 2001 ، و حرب احتلال العراق إضافة إلى ما جاءت به الثورات العربية.

الخاتمة :

وخلاصة القول إن بعد وصول حزب العدالة و التنمية للحكم في 2002، حيث كانت تركيا تطالب بان تجعل من دورها كدولة هامشية جزء من الماضي ، فعند وصول حزب العدالة و التنمية في تركيا قام بتغيير داخلي للسياسة للوصول إلى تغيير في السياسة الخارجية ، فاردوغان ورفاقه فهموا إن الحزب هو كجسر للوصول إلى السلطة.

فواقعية حزب العدالة والتنمية الذي بدا بالتغيير على المستوى السياسي الداخلي لتركيا ،انعكست على السياسة الخارجية و من مؤشراتنا :- الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ، الانتشار الدبلوماسي في إفريقيا و آسيا حيث قال مهندس السياسة الخارجية احمد داود اوغلو "أريد من ساركوزي أن يرى سفارة تركية أينما دار وجهه."

لذلك سعت تركيا إلى سياسة تصفير المشكلات مع دول الجوار، كما شهدت فترة حكم حزب العدالة و التنمية الحكم انفتاحات ديمقراطية تمثلت في إزالة العوائق أمام حريات الأقليات و النظر إلى حلول خاصة ، خاصة القضية الكردية التي رافقت الدولة التركية منذ تأسيس الجمهورية إلى يومنا هذا إذ تفاقمت الأزمة خاصة عند مجيء حزب العمال الكردستاني.

كما تسعى تركيا من وراء إنهاء المشاكل مع الدول المجاورة بان تلعب دور ريادي و إقليمي في منطقة الشرق الأوسط ، فقد وجدت السياسة التركية بأنه يجب تكييف سياستها الخارجية بشكل يتلاءم مع الواقع الدولي والإقليمي في ظل المتغيرات الدولية و الإقليمية التي انعكست على منطقة الشرق الأوسط ، خاصة بعد أحداث سبتمبر 2001، و حرب العراق 2003، إضافة إلى الثورات العربية وموقف تركيا من الدول التي أقيمت فيها تلك الثورات .

قائمة المراجع:

الكتب:

- (1) احمد داود اوغلو، *العمق الاستراتيجي موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية* . قطر، الدار العربية للعلوم و مركز الجزيرة، ط1، 2001.
- (2) احمد نوري النعيمي، *النظام السياسي في تركيا* . عمان، دار زهران للنشر و التوزيع، ط 1، 2011.
- (3) ايمان ديني، *الاقليمي لتركيا في الشرق الاوسط* . الاسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، ط 1، 2014.
- (4) بيار مصطفى سيف الدين، *تركيا وكردستان العراق*. اربيل، ط1، 2008.
- (5) محمد عبد العاطي، *تركيا بين تحديات الداخل و رهانات المستقبل* . الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ط1.
- (6) فليب روبنس، *تركيا والشرق الاوسط*. دار قرطبة لنشر و التوثيق و الابحاث، ط1، 1993.
- (7) عصام فاعور ملكاوي، *تركيا و الخيارات الاستراتيجية المتاحة*. السودان، 2013.
- (8) راغب المرجاني، *قصة اردوغان*. مصر، دار الكتب، ط4، 2002.
- (9) جلال ورغى، *الحركة الاسلامية التركية*. قطر، مركز الجزيرة للدراسات و الدار العربية للعلوم، ط1، 2012.
- (10) سمير سبيتان، *تركيا في عهد رجب طيب اردوغان*. الأردن، المملكة الهاشمية الجنادرية للنشر و التوزيع، ط1، 2012.
- (11) رضا هلال، *السيف و الهلال تركيا من اتاتورك الى اربكان* . القاهرة، دار الشروق، ط1، 1999.

- 12) د. طارق عبد الجليل، *العسكر و الدستور في تركيا* . مصر، دار النهضة للنشر، 2013.
- 13) د. لقمان عمر محمود النعيمي، *تركيا و صراع الهوية* . الموصل، مركز الدراسات الاقليمية، 2006.
- 14) راينر هيرمان، *تركيا بين الدولة الدينية و الدولة المدنية للصراع الثقافي* . مركز المحروسة للنشر و الخدمات، ط1، 2012.
- 15) ياسر احمد حسين، *تركيا البحث عن المستقبل* . القاهرة، دار المصرية اللبنانية للنشر و التوزيع، ط1، 2006.
- 16) جاسم بلقاسم، *تركيا و القضية الفلسطينية* . بيروت لبنان، مركز الزيتونة للدراسات و الاستثمارات، 2010.
- 17) جراهام إي. فولر، *الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الاسلامي*. مركز الكاشف للمتابعة و الدراسات الاستراتيجية، 2009.
- المجلات والدوريات:
- 16- م. نظير محمود امين، "موقف تركيا من احداث التغيير في المنطقة العربية"، *مجلة العلوم القانونية و السياسية*، ع2، 2013.
- 17- براهيم غرابية، "تركيا من اتاتورك الى اربكان"، *مجلة مؤمنون بلا حدود*، 08 جويلية 2013.
- 18- د. ابراهيم خليل العلاف، "خارطة الحركات الاسلامية في تركيا المعاصرة"، *مجلة دنيا الوطن*، 9 جانفي 2008.
- 19- "اقتصاد تركيا"، *مجلة المعرفة*

20- د. غازي فيصل غدير، مواقف الحكومات التركية بشأن المسألة الكردية (1923-2013)،
مجلة المستنصرية، ع46.

21- سعيد السعيد، سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة و التنمية وانعكاساتها على
العلاقات التركية، مجلة المفكر، ع10

المذكرات:

22- صدام احمد سليمان الحجاجه، دور حزب العدالة و التنمية في التحولات الاستراتيجية
للعلاقات التركية العربية في الفترة 2002 - 2010 . رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة
الأزهر: كلية الآداب و العلوم الانسانية، 2011).

23- ريز لطيف صادق، العلاقات الامريكية التركية في ظل عهد حزب العدالة و
التنمية (2003-2011). رسالة ماجستير منشورة، (جامعة الشرق الاوسط: كلية الآداب و
العلوم، 2011).

24- محمد عبد العاطي التلوي، السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا، (2002-2008)، رسالة
ماجستير دراسات شوق الأوسط، (جامعة الأزهر غزة، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، 2011).

25- شحروور خديجة، الإسلام السياسي و العلمانية قراءة في تجربة تركيا ، مذكرة لنيل شهادة
الماجستير، (كلية العلوم الإجتماعية قسم الفلسفة، 2013).

مواقع الاليكترونية:

26- خرشيد دلي، "تحرير الحجاب في تركيا"، في:

[http://www.aldjazeera.net/news\(03/03/2015\)11:02](http://www.aldjazeera.net/news(03/03/2015)11:02).

27-Islammeco.com/akhbar/ aame(18/07/2014)16:54.

28-fekr-online-com/index-php(22/11/2009)22:55.

29-سعيد الحاج، "اردوغان و القضاء و المعركة الأخيرة" في:

www.aldjazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/04/28

30-محمد نوردين، "تركيا بين مطرقة القضاء و مطرقة الجيش"، بيروت، 24 فبراير 2010، في:

www.swissinfo.ch

31-حزب العدالة والتنمية ، في :

[www.aljazeera.net/news\(10/05/2013\)14:32](http://www.aljazeera.net/news(10/05/2013)14:32).

32- محمد زاهد غل، "الأكراد وأزمة السياسة التركية"، في :

[www.aljazeera.net/news\(07/02/2014\)09.13](http://www.aljazeera.net/news(07/02/2014)09.13).

33-"نجاحات اقتصادية للعدالة و التنمية في تركيا"، في :

[www.turkey.net\(04/04/2014\)22:30](http://www.turkey.net(04/04/2014)22:30).

34- "تركيا"، 2013، في :

[www.aljazeera.net/news\(26/01/2015\)14:29](http://www.aljazeera.net/news(26/01/2015)14:29).

35-موقع Almqatel، "انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي".

36-موقع مؤمنون بلا حدود، "تركيا الملف الساخن"، مؤسسة دراسات و أبحاث، 2013.

37-معتز الخطيب، "ظاهرة الإعجاب النموذج التركي في خطاب السياسة"، ع7، 2010.

38-مسعد زيتون، "الأحزاب الإسلامية في تركيا"، في:

www.almoslim/net.(06/03/2014)15:10.

39- "التوقعات الاقتصادية"

Htm.www.invest in turkey.(19/05/2013)13:52.

مقالات:

40-براهيم غرايبي ، "تركيا من اتاتورك الى اردوغان"، "مؤمنون بلا حدود"، (08-07-2013).

41-"قراءة في كتاب" رجب طيب اردوغان : "قصة زعيم"، مركز النماء للبحوث

والدراسات،(19 19/30/2013) .

42- محمد هشام ، "تحولات السياسة الخارجية التركية إزاء دول الربيع العربي"، "شباب يبنى

المستقبل".

43-دحمان علي ، "الدولة الإسلامية في العراق و الشام"، (13-افريل 2014) 02:02.

44- معمر خولى، "الاصلاح الداخلي في تركيا"، المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات ،

الدوحة 2011.

45-د. نوال عبد الجبار سلطان الطائي ، "المتغيرات السياسية التركية اتجاه المشكلة الكردية

1999-2006" مركز دراسات إقليمية، ع7،(2007).

46- "إيديولوجية حزب العدالة و التنمية"، جريدة اخبار العالم،(2010) .

47- "اردوغان يواصل حربه ضد العلمانية"، *جريدة الشرق الأوسط*، (7 نوفمبر 2013).

48- "الرؤية السياسية لحزب العدالة و التنمية لعام 2023"، *aljazeera*.

49- محمد عربي لادمي، التنافس "الإيراني التركي على مناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط"، 2014.

50- سونر جاغايتاي و تايلر ايفانز، "علاقات تركيا المتغيرة في العراق"، أكتوبر 2012.

www.washingtoninstitute.org.

51- هنري. باركي، "تركيا و العراق اخطار و امكانات الحوار"، *معهد السلام الأمريكي*، ر 141، يوليو 2005.

www.usip.org

52- "العلاقات التركية الايرانية في ضوء تفاعلات الربيع العربي"، *مركز الجزيرة للدراسات*.

المراجع باللغة الأجنبية :

53-Denis bauchard ,*le moyen-orient face a daech* . défi et ripostes , octobre 2014 bruxelles s.f. ifri.org.

54-Didier billions,*institut relations internationales et stratégiques*, iris, 2000.

55-(Khatrine wilkens ,*les relations etats unis/turquie et la perception américaine des évolutions turques* ,paris , février 2013.

56- « la nouvelle politique extérieure de la turquie » , ***institut relation international*** ,2011.

57-karim émile biter, bayram balci, *observation de la turquie et de son environnement geopolitique situation de chaos en syrie* et en iraq, paris, 25 juin 2015.

[www.iris.france . org](http://www.iris.france.org).

ملخص الدراسة :

منذ نهاية الحرب الباردة شهد العالم عدة تحولات جذرية، حيث انتقل من نظام ثنائية قطبية إلى نظام الأحادية، وفي ظل هذا التحول سعت تركيا إلى بسط وتكريس نفوذها في منطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى هذه التغيرات الدولية، كانت التغيرات الداخلية التي مرت بها الدولة في تسعينيات القرن الماضي اثر واضح في رسم سياستها الخارجية اتجاه المنطقة.

وقد تزامنت هذه المتغيرات في السياسة الخارجية التركية مع تغيرات في الخلفية الداخلية لهذه السياسة، أبرزها وصول التيار الإسلامي إلى الواجهة السياسية بعدما ظل ينظر إليه سابقا على انه تيار هامشي في العملية السياسية التركية. بعد وصول حزب العدالة 2002م شهدت الجمهورية التركية عدة تطورات مادفعها إلى تبني سياسة اقتصادية ساهمت في زيادة النمو الاقتصادي، كما ساعدها ذلك على عمل ترتيبات أمنية جديدة ساهمت بالاستقرار السياسي خاصة "سياسة تصفير المشاكل".

إن الإستراتيجية التركية انطلقت بثقة نحو العالم العربي والإسلامي، أو ما يسمى بالحديقة الخفية أو العمق الاستراتيجي حسب تعبير احمد داود اوغلو، وهذا لتصبح اللاعب المؤثر في المنطقة و الرقم الصعب في التوازنات الإستراتيجية الجديدة في المنطقة. مع وصول حزب العدالة و التنمية كانت تركيا تشهد رؤية جديدة لموقفها و دورها على الصعيدين الإقليمي و الدولي، خاصة عند العالم العربي و الإسلامي إذ تحولت الصورة لتركيا في عيون العرب إلى صورة فيها الكثير من عوامل الإعجاب و التعاطف.

في ظل التطورات الدولية و الإقليمية وجدت السياسة التركية بأنه يجب عليها تكييف سياستها الخارجية بشكل يتلاءم مع الواقع الدولي الإقليمي، والتي انعكست على منطقة الشرق الأوسط خاصة التغيرات التي جاءت بعد أحداث أيلول 2001، حرب الاحتلال العراق 2003، وتطورات التسوية الصراع العربي الإسرائيلي، بروز إيران قوة إقليمية لها نفوذها بمنطقة الخليج العربي، فهذا ما أدى بتركيا إلى إعادة تشكيل سياستها اتجاه هذه المتغيرات الإقليمية. كما أن موقف تركيا من الحراك العربي قد تراجع وذلك متأثرا بجاذبات داخلية ومعطيات حزبية، و بدا الدور التركي مرتبطا امنيا بالإستراتيجية الغربية لذلك سجل حضوره العربي تراجعا أثناء الثورات.

Résumé :

La région du moyen orient connaît depuis la fin de la guerre froide des transformations radicales. Alors, le monde se transmette du système

bipolaire au système unipolaire. Et à la lumière de ces transformations, certains pays régionaux tel la Turquie et l'Iran tentaient pour imposer leurs influences dans cette région. Cependant, à ces changements internationaux, les facteurs intérieurs dans lesquelles ont vécu ces deux pays, aussi ont eu flagrant impact au dessin leurs politique étrangers à vis de moyen orient .

Ces changements dans la politique extérieure de la Turquie en eu lieu en même temps que ceux de la politique extérieure .principalement par l'arrivée du courant islamique dans la vie politique ; alors qu'il était avant comme étant un courant marginal dans l'opération politique turque .

La République turque a connu beaucoup de transformation après l'arrivée du parti de la justice et du développement ce qui l'a poussé à adopter une politique économique afin d'améliorer son économie .en outre ; la Turquie a fait en sorte de fortifier sa sécurité pour assurer la stabilité politique surtout la politique « zéro problème ».

La stratégie turque orientée vers le monde arabe et islamique a commencée sûrement et avec force ; autrement appelée par Ahmed Daoud Oghlo « la profondeur stratégique » pour devenir en suite le joueur le plus efficace de la région.

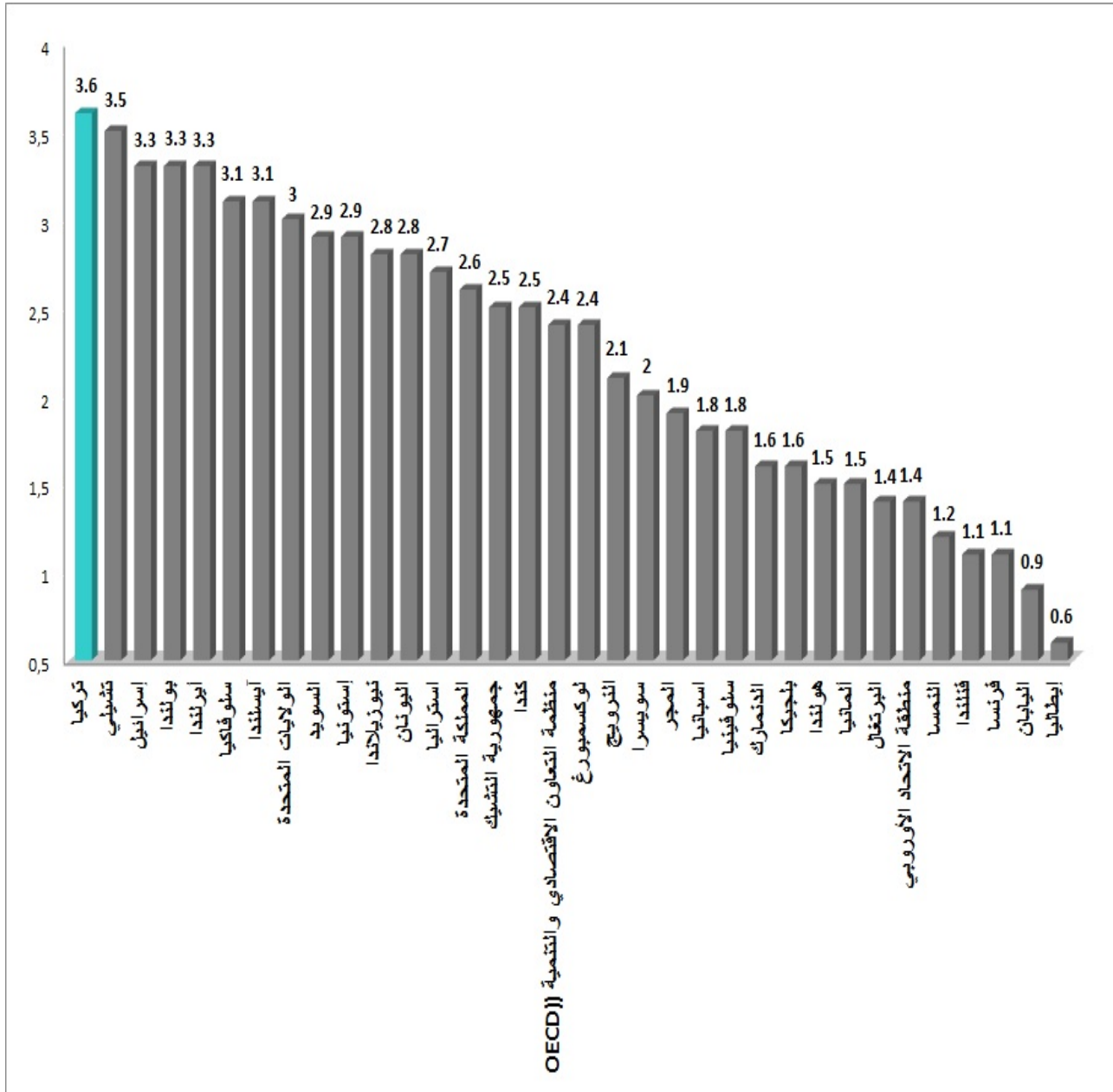
Effectivement l'arrivée de ce parti a permis à la Turquie d'avoir une grande influence sur l'échelle territoriale et internationale.

Principalement chez le monde arabe et musulman qui ont adressé à la Turquie beaucoup d'admiration et de sympathie ; contrairement au passé.

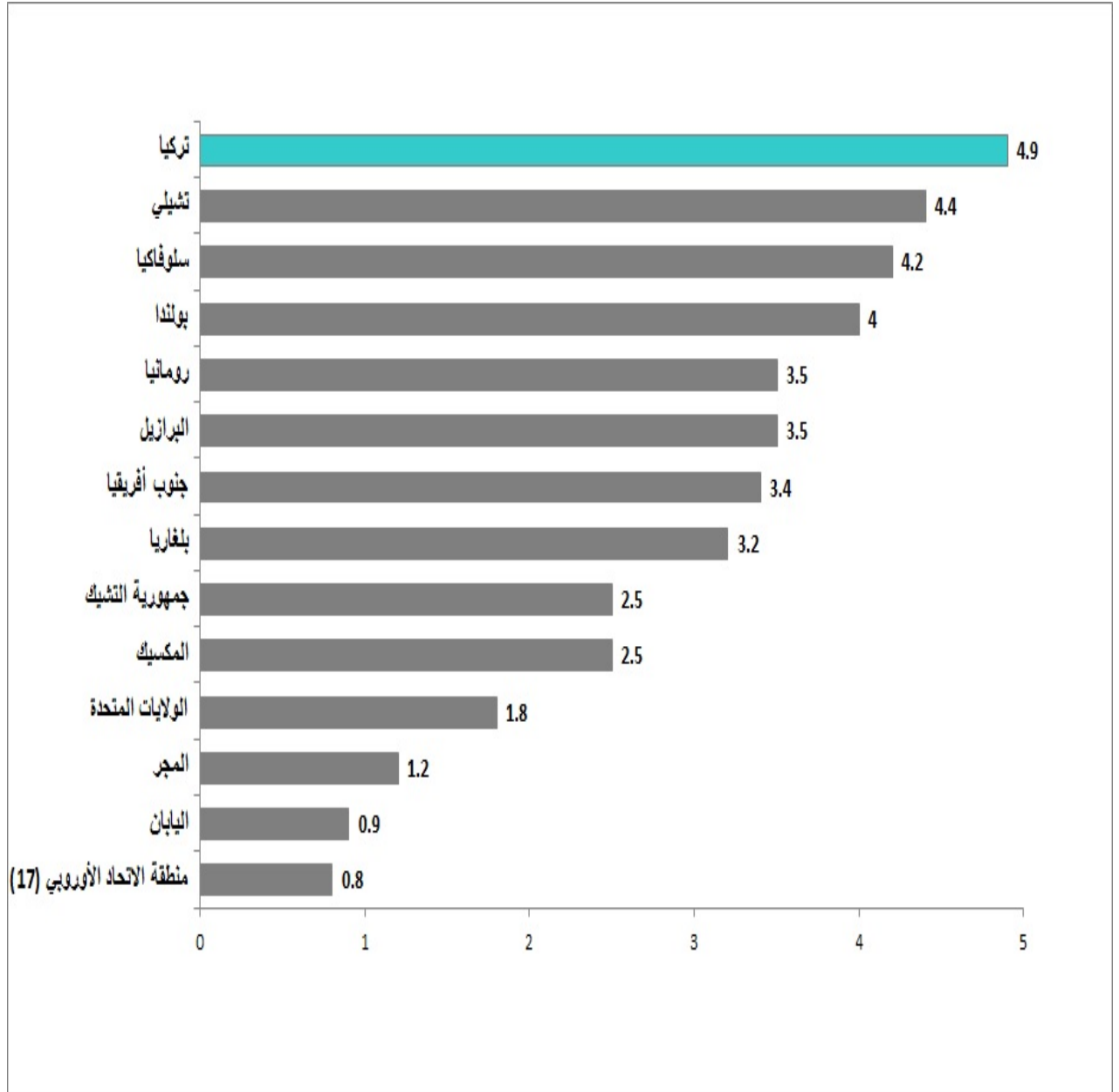
Après les changements territoriaux et internationaux qui ont eu lieu ; la Turquie juge qu'il faut appliquer sa politique extérieure d'une manière convenable avec cette réalité laquelle s'est directement reflétée sur la région du moyen orient surtout après les altérations suivantes les événements de 2001 : la guerre d'Iraq 2003 ; le conflit arabo -israélien .ainsi que l'apparition de l'Iran comme une nouvelle force territoriale dans la péninsule arabique .ces derniers ont été des éléments vers l'adoption d'une nouvelle politique afin d'affronter ces changements.

Ainsi la position de la Turquie en vers le printemps arabe s'est détériorée sous l'influence de facteurs intérieurs ; et de données politiques .d'ici débute le rôle sécuritaire de la Turquie suivant les pas de la stratégie occidentale ; de la sorte elle a marqué son absence dans les révolutions arabes.

التوقعات بالشأن المتوسط السنوي لناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لبلدان منظمة التعاون و
التنمية الاقتصادية 2016-2014



متوسط نمو الاجمالي الناتج المحلي الحقيقي السنوي 2002-2013



5	مقدمة
الفصل الأول: الأهمية الجيواستراتيجية لتركيا	
	المبحث الأول: الأهمية الجيواقتصادية
14	المطلب الأول: الموقع الجغرافي
17	المطلب الثاني: السكان
20	المطلب الثالث: الموارد الطبيعية
	المبحث الثاني: الأهمية التاريخية
21	المطلب الأول: فترة الحرب العالمية الأولى
22	المطلب الثاني: فترة الحرب العالمية الثانية
23	المطلب الثالث: فترة الحرب الباردة
	المبحث الثالث: الأهمية السياسية
25	المطلب الأول: المؤسسات الدستورية
28	المطلب الثاني: الأحزاب السياسية الكبرى
31	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: التطور التاريخي لحزب العدالة و التنمية	
32	المبحث الأول: مكانة حزب العدالة و التنمية في خارطة السياسية التركية

32	المطلب الأول: خارطة الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة
36	المطلب الثاني: إطلالة علي حزب العدالة و التنمية
39	المطلب الثالث: أهداف الحزب
	المبحث الثاني: العلمانية و الصراع الثقافي
45	المطلب الأول: مرحلة 1938-1923
48	المطلب الثاني: مرحلة 1950-1938
50	المطلب الثالث: مرحلة 1980-1950
53	المطلب الرابع: مرحلة 1997-1980
	المبحث الثالث: دور الجيش في الحياة السياسية التركية
55	المطلب الأول: ثنائية التعاون بين الجيش و حزب الشعب الجمهوري
57	المطلب الثاني: سلسلة الانقلابات
60	المطلب الثالث: ثنائية الجيش و القضاء
67	خلاصة الفصل الثاني
	الفصل الثالث: سياسات حزب العدالة و التنمية علي الصعيد الداخلي لتركيا
	المبحث الأول: علي الصعيد السياسي
68	المطلب الأول: الخطاب السياسي لحزب العدالة و التنمية

72	المطلب الثاني: الانتصار الانتخابي و نتائجه
76	المطلب الثالث: قضية الحجاب
80	المطلب الرابع: قضية الأكراد
	المبحث الثاني: علي الصعيد الاقتصادي
87	المطلب الأول: قطاع الخدمات
90	المطلب الثاني: قطاع الإنتاج
92	المطلب الثالث: التجارة الخارجية
99	خلاصة الفصل الثالث
الفصل الرابع: سياسات حزب العدالة و التنمية علي الصعيد الخارجي	
	المبحث الأول: علاقة تركيا مع دول الشرق الأوسط
100	المطلب الأول: علاقة تركيا بالقضية الفلسطينية
104	المطلب الثاني: علاقة تركيا بالعراق و ايران
119	المطلب الثالث: علاقة تركيا بالربيع العربي
	المبحث الثاني: علاقة تركيا مع دول العالم الغربي
126	المطلب الأول: الاتحاد الأوروبي

الفهرس

130	المطلب الثاني: الولايات المتحدة الأمريكية
135	خلاصة الفصل الرابع
136	الخاتمة